وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة : علوم المالية والمحاسبة
التخصص : محاسبة وجباية

العنوان

دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

- دراسة حالة -

إعداد الطالبة
كانم صليحة

تحت إشراف الدكتور
عيادي عبد القادر

من طرف اللجنة المكونة من:

كتوش عاشور	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	رئيسا
عيادي عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	مقررا
باشوندة رفيق	أستاذ	جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس	ممتحنا
لعريبي محمد	أستاذ	جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة	ممتحنا
نوي لحاج	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف	ممتحنا
علي بن يحي عبد القادر	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

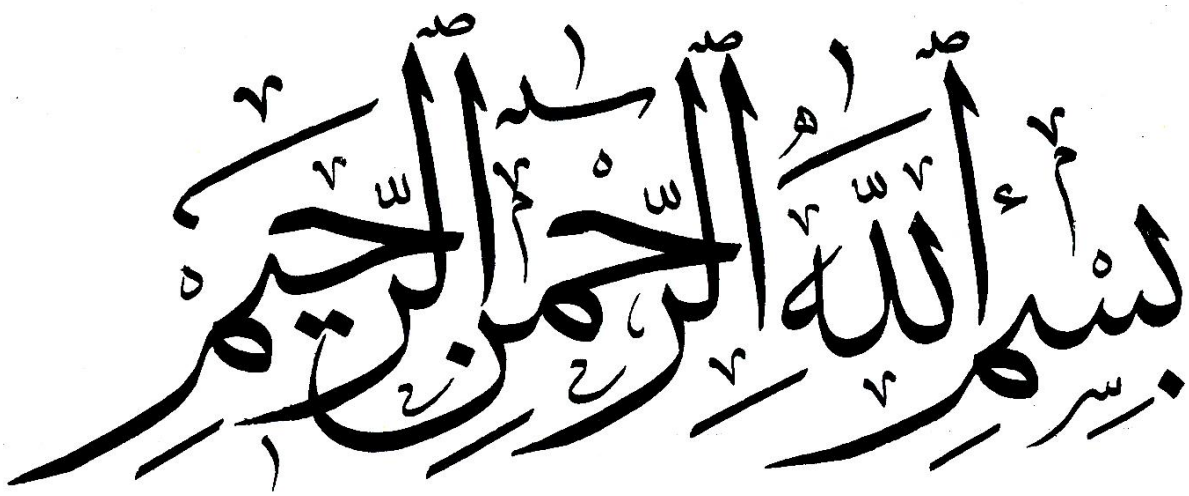
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور عيادي عبد القادر على التوجيه والنصح والإرشاد

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الأفاضل المحكمين من جامعة الشلف ومستغانم.

الشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

والشكر موصول إلى كل من ساهم في هذا العمل وكل من كانت لهم يد في إعانتي للوصول إلى هذه المرحلة

إهـــــــــــداء

الحمد الله الذي نوّر بكتابه القلوب، فاستنارت بنوره العقول، أحمده أن جعل الحمد فاتحة أسراره وخاتمة تصاريفه وأقدراه أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

الإخوة والأخوات

كافة أفراد العائلة والأقارب

الأصدقاء والأحباب

وإلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

إلى كل من ساهم في نجاح هذه العمل من قريب أو من بعيد

إلى كل طالب علم.

كانم صليحة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**I**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
قائمة المختصرات	**IX**
ملخص	**X**
مقدمة	أ
الفصل الأول: مجلس الإدارة كآلية داعمة لتعزيز حوكمة الشركات	**01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات	**02**
المطلب الأول: حوكمة الشركات وأسباب الظهور	**02**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	**04**
المطلب الثالث: محددات وآليات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	**07**
المطلب الرابع: أبعاد و مبادئ حوكمة الشركات	**11**
المبحث الثاني: مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات	**17**
المطلب الأول: مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه	**17**
المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المحوكم	**19**
المطلب الثالث: هيكلة مجلس الإدارة في ظل الحوكمة	**22**
المطلب الرابع: لجان مجلس الإدارة المحوكم	**25**
المبحث الثالث: دور مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات	**27**
المطلب الأول: المهارات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة ومعايير التقييم	**27**
المطلب الثاني: متطلبات مجلس الإدارة الفعال ودوره في صياغة إستراتيجية الشركة	**30**
المطلب الثالث: مجلس الإدارة في القانون التجاري الجزائري	**33**
خلاصة الفصل الأول	**39**

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ومفهومه من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	**40**
تمهيد	**40**
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	**41**
المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي من حيث الخصائص والشروط	**41**
المطلب الثاني: أنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي	**43**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	**48**
المطلب الرابع: معوقات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثر فيه	**50**
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية	**53**
المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستخدمة له.	**53**
المطلب الثاني: طبيعة التقارير المالية	**56**
المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح فيها	**59**
المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالافصاح المحاسبي	**64**
المطلب الأول: المعايير الدولية ISA/IFRS	**64**
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب المعياريين الدوليين IAS1، IAS24	**67**
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب المعياريين الدوليين IFRS7، IFRS12	**71**
خلاصة الفصل الثاني	**75**
الفصل الثالث: دور مجلس الإدارة كآلية لتعزيز حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي	**76**
تمهيد	**76**
المبحث الأول: تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات	**77**
المطلب الأول: أهمية وآلية جودة الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأهم متطلباته	**77**
المطلب الثاني: مساهمة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وحل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمسيرين	**79**
المطلب الثالث: آليات الحوكمة وأثرها في تحقيق الإفصاح المحاسبي	**82**

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لدور وعمل مجلس الإدارة	**84**
المبحث الثاني: آليات عمل مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات	**87**
المطلب الأول: الدور الرقابي لمجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات	**87**
المطلب الثاني: دور خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي	**93**
المطلب الثالث: مجلس الإدارة المحوكم	**96**
المبحث الثالث: إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي	**99**
المطلب الأول: إفصاح وشفافية مجلس الإدارة عن المعلومات	**99**
المطلب الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي	**101**
المطلب الثالث: أثر ومتطلبات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي	**103**
خلاصة الفصل الثالث	**106**
الفصل الرابع: تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة	**107**
تمهيد	**107**
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية	**108**
المطلب الأول: التصميم النظري للدراسة الميدانية	**108**
المطلب الثاني: حدود مجتمع وعينة الدراسة	**111**
المطلب الثالث: تصميم الإستبيان وأساليب المعالجة الإحصائية	**112**
المطلب الرابع: تقديم الشركات محل الدراسة	**115**
المبحث الثاني: تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة وإختبار الصدق والثبات لمحاور الإستبيان	**118**
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة	**118**
المطلب الثاني: قياس صدق أداة الدراسة	**122**
المطلب الثالث: قياس ثبات أداة الدراسة	**127**
المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	**129**
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة	**129**
المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة	**137**

المطلب الثالث: مناقشة النتائج النهائية للدراسة الميدانية	**144**
خلاصة الفصل الرابع	**149**
خاتمة	**150**
قائمة المراجع	**157**
الملاحق	**171**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
4-1	مستويات الإستجابة حسب سلم ليكرت الخماسي	113
4 -2	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	119
4 -3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	120
4 -4	توزيع أفراد العينة حسب نمط العضوية في مجلس الإدارة	121
4 -5	إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور	123
4 -6	إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور	124
4 -7	إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور	125
4 -8	إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد خصائص مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور	125
4 -9	معاملات الإرتباط بين عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور	126
4 -10	يبين معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفاكرونباخ	128
4 -11	أراء عينة الدراسة حول بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	129
4 -12	أراء عينة الدراسة حول البعد الرقابي لمجلس الإدارة	131
4 -13	أراء عينة الدراسة حول بعد دور لجان مجلس الإدارة	132
4 -14	أراء عينة الدراسة حول بعد خصائص مجلس الإدارة	134
4 -15	أراء عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية	135
4 -16	نتائج إختبار أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	138
4 -17	نتائج إختبار أثر الدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	139

4– 18	نتائج إختبار أثر دور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	140
4– 19	نتائج إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.	141
4– 20	نتائج تحليل التباين الأحادي " One way Anova" لإجابات المبحوثين حول مدى قدرة مجلس الإدارة على تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.	143

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أهداف حوكمة الشركات	6
2-1	مبادئ حوكمة الشركات	16
1-2	التقارير المالية	57
2-3	وسائل تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات	98
1-4	نموذج الدراسة الميدانية	109
2 -4	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	119
3 -4	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	121
4 -4	توزيع أفراد العينة حسب نمط العضوية في مجلس الإدارة	122

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	قائمة الأساتذة المحكمين	171
02	إستمارة الإستبيان	172
03	قائمة عينة شركات الدراسة	177
04	الملاحق الإحصائية للدراسة (مخرجات SPSS)	178

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس المعايير الدولية للمحاسبة
EEC	European Economic Association	الجمعية الاقتصادية الأوربية
UN	United Nations Organization	منظمة الأمم المتحدة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	المعايير الدولية للمحاسبة
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للإبلاغ المالي
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة المعايير الدولية للمحاسبة
SPSS	Statistical Package For Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية

الملخص

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال دراسة العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، حيث قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية على عدد من الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بهدف تحليل دور مجلس الإدارة من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي مسؤوليات مجلس الإدارة، الدور الرقابي لمجلس الإدارة واللجان المتخصصة، بالإضافة إلى خصائص مجلس الإدارة ومعرفة أثرها في تفعيل الإفصاح المحاسبي، كما تم إستخدام الأسلوب الإحصائي لإختبار فرضيات الدراسة (إختبار Anova). لقد تم الإعتماد على الإستبيان كأداة أساسية في هذه الدراسة وذلك لغرض جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المطلوبة، حيث وجه الإستبيان إلى عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء مجالس إدارة ست شركات جزائرية مدرجة في البورصة من أصل كل أعضاء مجالس إدارة كل الشركات الجزائرية الذين يمثلون المجتمع الكلي للدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية IAS/IFRS، وبالإضافة إلى الإفصاح عنها في الوقت المناسب، من شأنها تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، وكذلك القيام بالإفصاح الإلكتروني من خلال التحديث الفوري للمعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة على شبكة الأنترنيت باستمرار، كما تم التوصل في الجانب التطبيقي من الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل أبعاد مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، حوكمة الشركات، اللجان المتخصصة، الإفصاح المحاسبي، الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS .

Abstract:

The study aimed to know the impact of the role of the board of directors in activating accounting disclosure, by studying the relationship between these two variables. Where the researcher conducted a field study on a number of Algerian companies listed on the stock exchange in order to analyze the role of the board of directors through four basic dimensions which are the responsibilities of the board of directors, the oversight role of the board of directors and specialized committees, in addition to the characteristics of the board of directors and knowing their impact on activating the accounting disclosure. The statistical method was also used to test the study hypotheses (Anova test). The questionnaire was relied on as a basic tool in this study for the purpose of collecting the largest possible amount of data required. The questionnaire was directed to the study sample represented by the members of the boards of directors of six Algerian companies listed on the stock exchange out of all the board members of all Algerian companies who represent the entire community to study.

This study found that the commitment of the members of the Board of Directors to the disclosure requirements when preparing the financial statements in accordance with the international standards IAS / IFRS, in addition to disclosing them in a timely manner, would activate account disclosure in Algerian companies, as well as electronic disclosure through immediacy updating of information on The company's website is constantly on the Internet, and in the practical side of the study it was found that there is a statistically significant effect for all dimensions of the board of directors in activating accounting disclosure in Algerian companies

key words: Board of Directors, corporate governance, specialized committees, accounting disclosure, Algerian companies listed on the stock exchange, international accounting standards IAS / IFRS .

مقدمة

تمهيد

في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وكذا المنافسة الشديدة التي عرفتها معظم الشركات العالمية و التي أدت بدورها إلى زيادة حجم وسرعة انتقال المعلومات ورؤوس الأموال، فإن هذه التطورات لم تكن بمنأى عن الأزمات و الإختلالات التي يمكن أن تمس أي اقتصاد، حيث شهد العالم العديد من الأزمات المالية أدت إلى إفلاس كبريات شركات العالم، نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمحاسبي وتقديم معلومات مضللة والتلاعب بالقوائم المالية، بسب عدم تطبيق مبادئ الحوكمة ونقص الإفصاح وعدم إظهار المعلومات الحقيقية، التي تعبر عن الوضع الحقيقي للشركة، مما أدى إلى فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وكحل لهذه الأزمات وبغية محافظة الشركات على مكانتها في الأسواق، أصبح تبني الحوكمة ضرورة حتمية فرضته التطورات الحاصلة. لذا تعتبر حوكمة الشركات أداة فعالة لتأكيد موضوعية التقارير المالية وجودة معلوماتها، وهذا من خلال الالتزام بمبادئ الحوكمة وخاصة مبدأ الإفصاح، الذي يعتبر من بين أحد أهم مبادئها الذي يضفي على المعلومة المحاسبية الصدق والثقة بغية اتخاذ قرارات رشيدة، كما تساهم الحوكمة من خلال آلياتها في زيادة تنافسية الشركات من خلال تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الشركة وتحقيق التوازن بين الأطراف المتعاملين معها.

يعتبر مجلس الإدارة الآلية التي تضمن شفافية التعامل بين الشركة الممثلة في الإدارة التنفيذية والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى، وباعتبار أن مجلس الإدارة المسؤول الأول والأخير عن سير الشركة من خلال إشرافه على جميع الوظائف ووضع الخطط. ومن أجل إتمام مهامه على أكمل وجه يجب أن تمنح له كامل الصلاحيات، وأن يتمتع بالاستقلالية وأن يكون ملماً بجميع الأمور التي تضمن حسن فعالية سيرورة العمل، وأن يتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة لضمان فعالية المجلس في أداء وظائفه ومسؤولياته، ومن بين أهم المسؤوليات إشرافه على عمليات الإفصاح والاتصال. وباعتبار الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية التي تؤدي دوراً هاماً في تقديم المعلومات التي تنشرها الإدارة إلى الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية، بهدف تلبية الاحتياجات المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، لأن الغرض الأساسي منه هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات شاملة وصادقة وفي الوقت المناسب لتلبية حاجات المستثمرين وباقي مستخدمي القوائم المالية، وكذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم.

يحظى الإفصاح المحاسبي باهتمام العديد من الباحثين نظرا لأهميته البالغة في جذب المستثمرين ، حيث أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية فحسب بل أصبحت تؤدي دورها كنظام لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها، لذا استوجب على أعضاء مجلس إدارة الشركة ضرورة عرض المعلومات المالية بغية الاستفادة منها لكسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بما يتناسب ويتماشي مع المعايير المحاسبية الدولية.

و الجزائر ليست بمعزل عن التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، فقد طبقت منذ سنة 2010 النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها للتوجه نحو

اقتصاد السوق، فالجزائر تسعى من اعتمادها لهذا النظام إلى تطوير السوق المالي وتدعيم كفاءته وتقديم قوائم مالية صادقة وذات جودة من قبل الشركات الجزائرية تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين، وفي المقابل سعت أيضا إلى تشخيص واقع مجلس الإدارة في شركات المساهمة حيث عالجت هذا الموضوع حسب القانون التجاري الجزائري من الناحية العملية والتسييرية والإدارية في تحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات، بغية تنمية الشركات التي تعطي دافعا قويا لتنمية الإقتصاد، وكاستجابة لهذه الإجراءات تطلب من أعضاء مجلس إدارة الشركات ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية بغية الاستفادة منها لتعزيز ثقة المستثمرين.

1- الإشكالية:

وبناء على ما سبق تبرز إشكالية البحث من خلال **السؤال الرئيسي** الآتي:

إلى أي مدى يمكن لمجلس الإدارة أن يساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي بالشركات الجزائرية المدرجة في البورصة ؟

ومن أجل الإجابة عن السؤال الرئيسي، تم تقسيمه إلى **الأسئلة الفرعية** الآتية:

-كيف تساهم حوكمة الشركات من خلال آلياتها الداخلية في تحسين الإفصاح المحاسبي؟

- هل يوجد تأثير لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة؟

- هل يوجد تأثير للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة؟

- هل يوجد تأثير لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة؟

- هل يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة؟

2- الفرضيات:

من أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، تم وضع **الفرضيات** الآتية:

- يساهم مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال الالتزام بالتطبيق المحكم والفعال لمبادئ الحوكمة.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة.

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة.

– لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة.

3– أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة من قبل المنظمات الدولية خاصة في الدول المتقدمة، حيث يتطلب التعامل في الأسواق المالية دعم للإفصاح المحاسبي، ويشكل مجلس الإدارة أحد أهم الآليات التي تساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

أما أهمية هذه الدراسة للشركات الجزائرية والاقتصاد الوطني ككل فتتجلى في تسهيل عملية الاتصال وتقديم معلومات دون لبس أو تضليل والوصول إلى تفعيل الإفصاح المحاسبي مرتكزا على الالتزام بالتطبيق الفعال للمعايير المحاسبية الدولية، لضمان بقاء واستمرارية نشاط الشركة وزيادة ثقة المستثمرين.

4– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– إبراز أهمية دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية؛

– محاولة بيان العلاقة بين مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي؛

– إبراز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في إطار الحوكمة؛

– بيان أثر خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، والفصل بين الوظيفتين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي) على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية.

5– منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإجابة عن الأسئلة واختبار الفرضيات، تم استخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، بهدف إعطاء صورة واضحة على موضوع دراستنا، ووصف الإطار المفاهيمي لمجلس الإدارة والمفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي. كما تم اعتماد المنهج الاستقرائي من خلال الدراسة الميدانية لمعرفة مدى تأثير مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة، عن طريق استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) في معالجة البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج.

6– الدراسات السابقة:

فيما يلي الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

6-1- دراسة Ana Gisbert Clemente, Begona Navallas، 2009 بعنوان

« Corporate governance Mechanisms And Voluntary Disclosure: the role of independent directors in the boards of listed Spanish Firms » article, Universidad Autónoma de Madrid

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر آليات الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث إنطلقت الدراسة من بناء مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي يتكون من 76 بند تم تصنيفها على 8 فئات، و تم استخدامه من أجل التأكد من وجود علاقة إرتباط بين المؤشر المستخدم في الدراسة وبعض المؤشرات المتعارف عليها في حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة، هيكل الملكية...)، وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد دور المديرين المستقلين كآلية رقابية للحد من عدم تماثل المعلومات، وتعزيز الإفصاح.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين درجة الإفصاح ومتغيرات حوكمة الشركات ما يؤكد العلاقة التكاملية بين هيكل الحوكمة ونظام المعلومات المالية للحد من التكاليف المرتبطة بعلاقة الوكالة.

6-2- دراسة Mehdi nekhili, Ines Fakhfakh، 2011 بعنوان

« Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations : étude clinique de deux entreprises tunisiennes » article, Université de Reims Champagne-Ardenne

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير ميكانيزمات الحوكمة على الإفصاح الاختياري للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق أهدافها ركزت الدراسة على 6 ميكانيزمات وهي: هيكل الملكية، حضور مستثمر مؤسس، حضور مدراء مستقلين غير تنفيذيين بين مجلس الإدارة، ثنائية الدور للمدير العام ومدير مجلس الإدارة، جودة المراجعة، مساهمة المسيرين في مجالس إدارية أخرى.

وقد توصلت الدراسة من خلال دراسة مؤسستين مدرجتين في السوق المالية التونسية أن وجود مساهم رئيسي لا يشجع المؤسسة المعنية على تحسين مؤشر الإفصاح في حين أن الفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة، توفر لجنة مراجعة والتي تقوم بالرقابة وتحسين نوعية المراجعة، كذلك عدم تركز الملكية بشكل كبير في أيدي مستثمرين رئيسيين يؤدي إلى الرفع من مؤشر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

6-3- دراسة أونان بومدين: بعنوان، " **دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان الجزائر، 2011.

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى الكيفيات المثلى لتفعيل دور مجالس الإدارة ومناقشة مختلف المفاهيم في ظل الإدارة الحديثة للشركات والإسهام بدراسات ميدانية كمية لقياس مختلف عوائد الإستثمار، كما عمل الباحث على محاولة إقتراح نموذج إداري بغية تفعيل نظم المعلومات الخاصة بالجانب الإستراتيجي لمجالس الإدارة في الشركات، أما في الجانب المتعلق بمتغيرات الدراسة فقد حاول الباحث تفسير المتغير التابع لهذه الدراسة وهو تفعيل الأداء لمجلس الإدارة

من خلال المتغير المستقل وهو مجلس الإدارة، أما بخصوص عينة الدراسة فقد تم إنتقاء 24 مؤسسة وطنية لها مجلس إدارة تنشط بتلمسان على أساس معيار توفر المعلومات وذلك من خلال المجتمع الكلي للدراسة الذي يمثل جميع الشركات الوطنية بتلمسان، كما دامت مدة البحث وإجراء الدراسة الميدانية 12 شهرا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج تمثلت في إثبات صحة فرضية وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور مجلس الإدارة وعلاقة الوكالة، أيضا التوصل من خلال التحليل الإحصائي للنموذج المقترح إلى عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة وذلك نتيجة لعدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين ملاك الشركات والوكلاء بخصوص مشكل تضارب المصالح بسبب عدم تشابه المعلومات، كما أثبتت هذه الدراسة صحة الفرضية الثالثة والرابعة وذلك بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور مجلس الإدارة وإستثمار المعلومات لخلق القيمة لصالح مساهمي الشركة، ووجود أيضا علاقة معنوية إيجابية بين إنتاج المعارف التنظيمية وصياغة الإستراتيجية للشركات.

6-4- دراسة مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر: بعنوان، " **أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات– دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية" –** معارف مجلة علمية محكمة، جامعة البويرة الجزائر، 2016 .

هدفت الدراسة إلى إيجاد أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي المقيم على أساس مؤشر معدل العائد على الأصول (المردودية الإقتصادية) ومعدل العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية).

وقد توصلت الدراسة أنه لا يوجد أثر ذي دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات محل الدراسة، مما يثبت أن الأداء المالي لهذه الشركات يتأثر بعوامل أخرى أكثر من تأثره بهذه الخصائص.

6-5- دراسة مؤيد محمد على الفضل وأخرون: بعنوان، "**العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة– دراسة إختبارية لحالة العراق"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، 2016.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة وقد كانت عينة الدراسة مكونة من جميع الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2012 والبالغ عددها 91 شركة وقد استخدم الباحثون Lillefors test for normality لإختبار ما إذا كانت العينة تتوزع توزيعا طبيعياً من عدمه.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج منها تباين الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للشركات العرقية وأن أكثر المعلومات أهمية بالنسبة للمستخدم العراقي هي تلك المتعلقة بالجوانب المالية للشركات والتي تفصح عنها القوائم المالية

6- 6- دراسة بلاسكة صالح: بعنوان، " **تطبيق مجلس إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة– دراسة عينة من شركات المساهمة في الجزائر–**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة الجزائر، 2017.

هدفت الدراسة إلى بيان مدى تطبيق مجلس الإدارة لمبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية، لقد إشتملت الدراسة عينة من الشركات الجزائرية، اعتمدت من خلالها على أساليب إحصائية في المعالجة وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الإستمارة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن مجلس إدارة الشركات يعمل بجدية لتطبيق وتعزيز مبادئ الحوكمة، وأن الشركات تحدو خطوات كبيرة في هذا الجانب، وقد استطاعت أن تتجاوز العراقيل الداخلية والخارجية وتفرض هذه المبادئ في الشركات.

6-7- دراسة Sameh KOBBI-FAKHFAKH، 2017 بعنوان

« L'effet des caractéristiques du conseil d'administration et du comité d'audit sur la qualité de l'information Sectorielle publiée » » article , Ecole Supérieure de Commerce - Université de Sfax-Tunisie

هدفت الدراسة إلى فحص وإختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة وبالتحديد خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح ونشر المعلومات القطاعية بحيث تمثلت المتغيرات لهذه الدراسة في المتغير المراد تفسيره وهو جودة المعلومات القطاعية المفصح عنها أما المتغيرات التفسيرية فقد تمثلت في هيكل مجلس الإدارة، إستقلالية الأعضاء، حجم لجنة التدقيق، إستقلالية أعضاء لجنة التدقيق، عدد الإجتماعات السنوية للجنة التدقيق ومتغيرات مستقلة أخرى، كما بلغ حجم العينة المدروسة 171 شركة مدرجة في السوق المالي الأوروبي وبوجود 271 ملاحظة إحصائية ولفترة ممتدة من 2007 إلى 2012.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إستقلالية مجلس الإدارة وإستقلالية أعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق وعدد الإجتماعات السنوية تؤثر على جودة المعلومات المنشورة، أما هيكل مجلس الإدارة ليس له أثر على الجودة المعلومات، كما أن الشركات ذات لجان التدقيق الصغيرة وغالبية أعضائها خارجيين مع عدد محدود من الإجتماعات السنوية فإنها تؤثر بشكل إيجابي على عملية نشر المعلومات القطاعية ذات الجودة للشركات.

6-8- دراسة بن قراش محمد نور الدين: بعنوان، " **دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات– دراسة حالة مجالس الإدارة في الشركات–**" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس الجزائر، 2019/2018.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات، وذلك من خلال دراسة العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين، حيث قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على عدد من الشركات الجزائرية بهدف تحليل دور مجلس الإدارة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية وهي الخصائص، الوظائف واللجان المتخصصة، ومعرفة أثرها في

تفعيل مختلف أنظمة الحوكمة من نظام المساهمين، نظام أصحاب المصالح والنظام الوسيط أو الهجين للحوكمة، كما إستخدم مختلف أنواع الأساليب الإحصائية لإختبار الفرضيات الثلاثة للدراسة (إختبار pearson، Anova وإختبار F). لقد تم الإعتماد على الإستبيان كأداة أساسية في هذه الدراسة وذلك لغرض جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المطلوبة، حيث وجه الإستبيان إلى عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء مجالس إدارة سبع شركات جزائرية من أصل كل أعضاء مجالس إدارة كل الشركات الجزائرية الذين يمثلون المجتمع الكلي للدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية (إرتباط، أثر) بين دور مجلس الإدارة كآلية وتفعيل نظم الحوكمة في الشركات الجزائرية محل الدراسة إستنادا على الأبعاد الأساسية لمجلس الإدارة (الخصائص، الوظائف ودور اللجان المتخصصة).

7- حدود الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة حدود تمثلت في الحدود الموضوعية، المكانية، والحدود الزمانية

بالنسبة **للحدود الموضوعية** اقتصرت هذه الدراسة على مناقشة موضوع مجلس الإدارة ومدى قدرته على تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة من خلال إبراز دور لجان مجلس الإدارة في مراقبة القوائم المالية.

أما بالنسبة **للحدود المكانية** اهتمت هذه الدراسة بمعرفة مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في التشريع الجزائري، بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح المحاسبي على مستوى الشركات الجزائرية المدرجة.

أما بالنسبة **للحدود الزمانية** فتم تحديدها بالفترة الزمنية التي أجريت فيها هذه الدراسة، و التي حددت من شهر ماي 2020 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة.

8 – هيكل وأقسام البحث :

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع و الإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، خصص **الفصل الأول** لمجلس الإدارة كآلية داعمة لتعزيز حوكمة الشركات، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عموميات حول حوكمة الشركات والمبحث الثاني مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات، أما المبحث الثالث خصص لدور مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات.

وتطرق **الفصل الثاني** للإفصاح المحاسبي ومفهومه من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى ماهية الإفصاح المحاسبي ، والمبحث الثاني الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ، بينما تطرق المبحث الثالث معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالافصاح المحاسبي.

وتم تخصيص **الفصل الثالث** لدور مجلس الإدارة كآلية لتعزيز حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي، ومن أجل ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول إلى تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات ، والمبحث الثاني جاء تحت عنوان آليات عمل مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات، أما المبحث الثالث فتطرق إلى إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

أما **الفصل الرابع** فتم تخصيصه لإجراء الدراسة التطبيقية حول تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، و ذلك من خلال توزيع استمارة الاستبيان على الشركات محل الدراسة وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرق إلى منهجية الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تناول تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة واختبار الصدق والثبات لمحاور الاستبيان، في حين تناول المبحث الثالث تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

الفصل الأول

مجلس الإدارة كآلية داعمة لتعزيز حوكمة الشركات

تمهيد

يعد تطبيق مبادئ الحوكمة في الوقت الحالي من بين أهم إهتمامات مجتمع الأعمال الدولي، نظراً لإفلاس عدد كبير من شركات العالم نتيجة تفشي ظاهرة الفساد، فعلى المستوى الدولي إهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها، لكي تتمكن الشركات من وضع إستراتيجياتها وبلوغ أهدافها يتطلب الأمر التطبيق السليم لهذه المبادئ، ومن هنا تظهر أهمية حوكمة الشركات في تحقيق ضمان النزاهة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين حتى أدنى العاملين فيها، إضافة إلى حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الإستثمارية السليمة. وللمحافظة على أموال المساهمين يتطلب وجود هيئة تقوم بتمثيلهم، ألا وهي هيئة مجلس الإدارة الذي يعتبر همزة وصل بين الإدارة والمساهمين باعتباره المسؤول الأول والأخير على سير الشركة.

في ظل حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة نيابة عن المستثمرين، بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين، وهذا هو السبب في وجوب إعطاء درجة كافية من الاستقلال لمجلس الإدارة تمكنه من تقييم قدرته في رقابة المديرين وفصلهم إذا لم يحققوا الأداء المطلوب، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة للشركة تؤدى عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة مما يضمن أداء اقتصادي أفضل.

وللإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض موضوع مجلس الإدارة كآلية داعمة لتعزيز حوكمة الشركات، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

المبحث الثاني: مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات

المبحث الثالث: دور مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

المبحث الأول: عموميات حول حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي يقوم على المشاركة والشفافية وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لحماية مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة، وقد زاد الإهتمام بهذا الموضوع مع تزايد حالات الفشل والتّعثر التي واجهتها العديد من الشركات من إفلاس وعجز مما زاد من الحاجة إلى الحوكمة التي تضم الآليات، خاصة الآلية الداخلية المتمثلة في مجلس الإدارة الذي يمثل السلطة العليا في الشركة من خلال إشرافه ورقابته على أنشطة الشركة والتي من خلالها يتم الرفع من كفاءة وأداء العمل بها.

المطلب الأول: حوكمة الشركات وأسباب الظهور

تعد حوكمة الشركات من المفاهيم المهمة التي تخدم جميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر نظراً لمساهمتها في تعظيم الأرباح للشركات وزيادة تنافسيتها وتحقيق العدالة والشفافية.

أولاً- تعريف حوكمة الشركات:

يمكن عرض بعض التعاريف الواردة لحوكمة الشركات من عدة وجهات نظر منها:

تعني إخضاع الشركات للقوانين الرسمية التي تفرض المراقبة وضمان أن تتسم بيانات تلك الشركات وممارساتها الإدارية والمالية بأقصى درجات الإفصاح والشفافية لحقوق المساهمين فيها.[1]

يقصد بها مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط في إدارة الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ بعين الإعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.[2]

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "بأنها مجموعة قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة في الداخل وقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين الذين ربما يكونوا معزولين تماماً عن إدارة الشركة".[3]

وتعرف على أنها: "مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين".[4]

---

[1] خالد ممدوح إبراهيم، **حوكمة الأنترنيت**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2011، ص 46.

[2] أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 85 .

[3] حمدي معمر، بلعزوز بن علي، **متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جامعة الشلف، جوان، 2015، ص 43.

[4] Yvon pesqueux, **le gouvernement de l'entreprise comme idéologie**, paris, 2000, p 24.

كما تعرف بأنها قواعد تساعد في السيطرة والرقابة على سلوك المدير وتتعلق بالإفصاح والمساءلة والعدالة كأساس للسيطرة على الشركة وأعمالها كون هؤلاء المديرون وظفوا أصلاً لتحقيق أهداف أصحاب المصالح وأنصافهم.[1]

تعرف على أنها مجموعة العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.[2] بمعنى أخر هي مجموعة من العمليات والسياسات والقوانين التي تؤثر على طريقة توجيه أو إدارة الشركة.[3]

تعرف على أنها نظام يهدف إلى توفير الحوافز لدى إدارة الشركة من أجل تحسين الأداء المالي لها عن طريق توفير آلية للحوافز تشمل العقود، والخطط التنظيمية واللوائح.[4]

تقوم حوكمة الشركات على أساس الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين.[5] كما يمكن تعريفها على أنها النظام المتعلق بإدارة ومراقبة الشركة، وتحديد العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.[6]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن الحوكمة تعني مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم العلاقة بين الأطراف من داخل وخارج الشركة بغية إضفاء الرقابة على أنشطتها و تحقيق أهداف الشركة.

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص التالية:[7]

- الإنضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
- المساءلة: أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- العدالة: أي يجب إحترام حقوق مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة في الشركة.
- المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

---

[1] سنديه مروان سلطان الحيالي، ليث محمد سعيد الجعفر، **دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 00، جامعة الشلف، 2015، ص 13.

[2] إبراهيم سيد أحمد، **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 160.

[3] D.HEMA, FINANCIAL REPORTING AND CORPORATE GOVERNANCE-AN EMPIRICAL STUDY, International Journal of Multidisciplinary Research, Vol 2 lssue 2, February 2012, p 02.

[4] kashif Rachid, Sardar M .N . Islam**, Corporate governance and Firm value, econometric modeling and analysis of emerging and developed financial markets**, international business and management, Vol 23, 2008, p12.

[5] Franck Bancelle, **La gouvernance des Entreprises**, **économica**, paris, 1997, p 19.

[6] Bencherif Amal**, L'impact de la composition du Conseil D'administration sur la rémunération des Dirigeants**, Mémoire de Magistère, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2010,2011, p 89

[7] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص3.

- النزاهة: وهي الإستقامة أو الصدق بمعنى أن الشركة أو موظفيها الرئيسيين يقومون بأعمالهم وفقا للمبادئ والقيم المعيارية بإستمرار ومع جميع أصحاب المصلحة.[1]

ثانياً- أسباب ظهور حوكمة الشركات:

يعتبر كل من التلاعب والغش المالي والفني والفساد الإداري في شركات المساهمة وغيرها من الشركات التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات بالإضافة إلى أسباب أخرى يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:[2]

1- زيادة وعي مسؤولي الإدارة وأصحاب المصالح بالإجراءات الحاكمة.
2- إيجاد الهيكل الذي يحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
3- المساعدة على رفع درجة الثقة مع تحقيق المزيد من الاستقرار المالي.
4- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.
5- انفتاح الأسواق العالمية وتحرير قطاع التجارة وتزايد أعداد الشركات عبر الحدود.
6- تمكين الشركات من الحصول على التمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين.
7- إمكانية مشاركة الدائنين والمقرضين والاضطلاع بدور المراقبين الخارجيين بالنسبة لأداء الشركة.

كل ذلك أدى إلى اهتزاز الثقة في الأسواق والانسحاب من سوق الاستثمار، سواء المحلي أو العالمي الذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة ولا القدرة على العودة إليه مهما كانت المكاسب مغرية، وبالتالي أصبحت الحاجة إلى حوكمة الشركات أكثر من ضرورية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تسعى حوكمة الشركات من خلال أهميتها وأهدافها في مساعدة الشركة على تحسين أدائها وتدعيم مركزها والمحافظة على دقة وصحة المعلومات الصادرة عن هذه الشركة، إضافة إلى رفع كفاءة الإستخدام الأمثل للموارد من خلال تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري.

أولاً- أهمية حوكمة الشركات:

تأتي أهمية حوكمة الشركات كونها تساعد في رفع كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى الشركات، ويمكن استعراض أهمية حوكمة الشركات في الآتي:

---

[1] Nicholas Capaldi, Samuel O.ldowu, Rene Schmidpeter, **Dimensional Corporate Governance An Inclusive Approach,** Speinger International publishing, Switzerland, 2017, p 65.

[2] عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2013، 2014، ص 7.

1- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات وكذلك الدول، ورفع مستويات الأداء المالي والإداري للشركات مما يؤدي ذلك إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والعمل بها.

2- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال للاستثمار في المشروعات القومية المساهمة في زيادة قدرة الشركات القومية على مواكبة المنافسة العالمية.

3- زيادة درجة الشفافية والدقة في المعلومات والتقارير المالية التي تنشرها الشركات لأغراض الاستخدامات الإدارية المختلفة وذلك لزيادة ثقة مستخدمي المعلومات والتقارير المالية في اتخاذ وترشيد قراراتهم الاقتصادية، والمساهمة في توفير مجموعة من القواعد التي تساهم في تحديد أهداف الشركة.

4- ضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءً من مجلس الإدارة والمديرين حتى أدنى العاملين فيها.[1]

5- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا بإستمراره.

6- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية.

7- محاربة المنحرفات خاصة تلك التي تشكل تهديدات لمصالح مختلف الأطراف.

8-تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية.

9- تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الداخلين الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.[2]

10- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة.[3]

ثانياً- أهداف حوكمة الشركات:

يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في ما يلي:[4]

1- كبح مخالفات الإدارة المحتملة وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المنافسين.

2- تقليل المخاطر المالية و الإستثمارية.

3- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الإستراتيجية الاستثمارية السليمة.

4- تعميق دور الأسواق المالية في تنمية المدخرات.

5- زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني.

6- إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

---

[1] إنتصار حسين على عبد الله، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية– دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، 2016، السودان، ص 71.

[2] بريش عبد القادر، حمو محمد، **البعد السلوكي والاخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الازمة المالية العالمية** الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف، 20،21 أكتوبر 2009، ص 2.

[3] Dewing, l , and Others, **Cadbury and beyond corporate Governance Regulation**, London 2000.

[4] علاء رحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، ط1، 2011، عمان، ص45.

7- تدعيم عنصر الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم.

8- تجنب الإنزلاقات في المشاكل المحاسبية والمالية، بما يعمل على تدعيم وإستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد.[1]

والشكل الموالي يبين تحقيق هذه الأهداف فيما لو تم تطبيق مبادئ الحوكمة

الشكل رقم(1-1): أهداف حوكمة الشركات

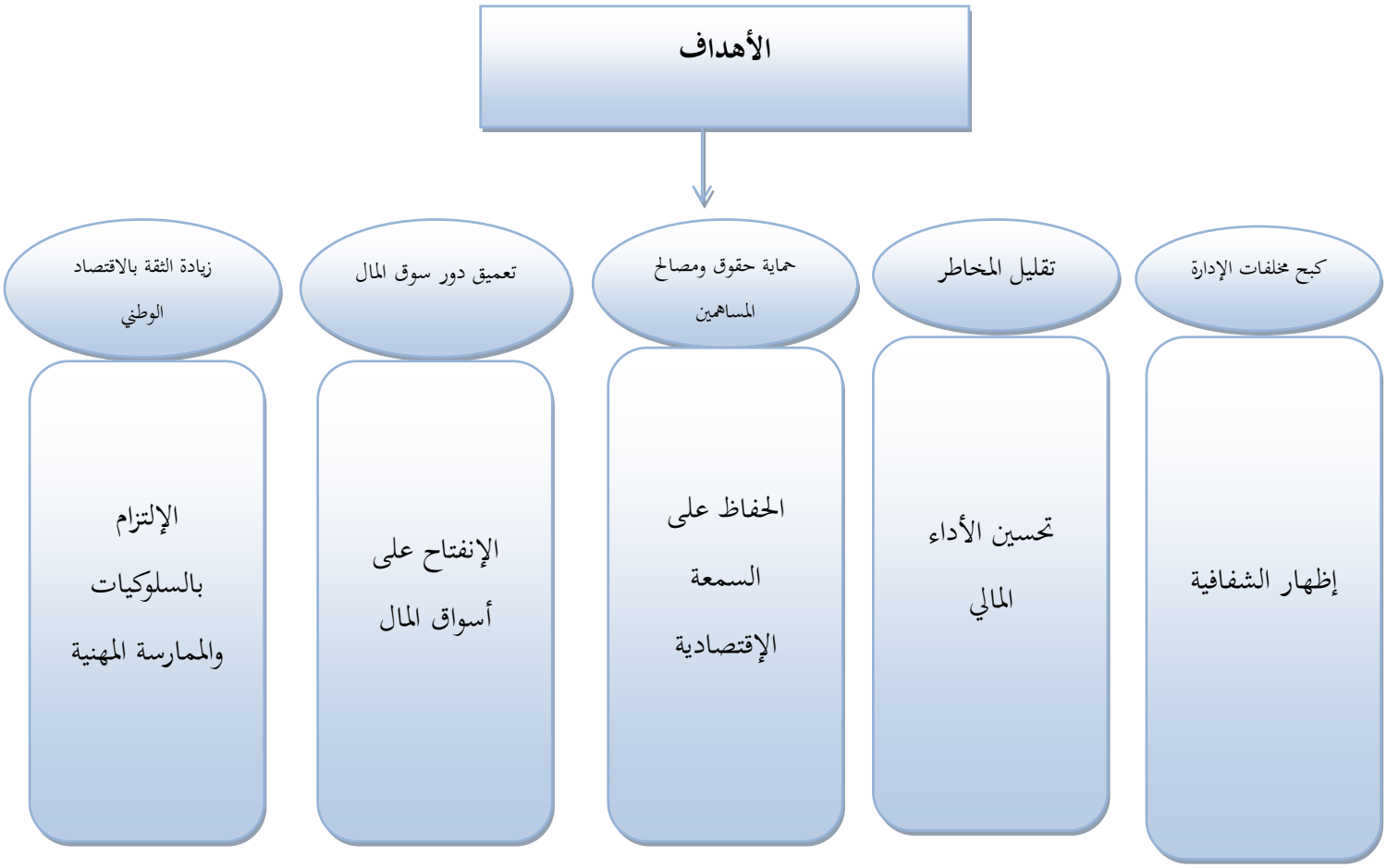

المصدر: علاء رحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء، ط1، 2011، عمان، ص 45.

[1] سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية – دراسة حالة الجزائر**-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016، ص 113.

المطلب الثالث: محددات وآليات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تحقق المساواة في إدارة الشركة وفقا لمبادئ عالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة، والأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

أولاً- محددات تطبيق حوكمة الشركات

تتمثل في محددات داخلية كالقواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات والتي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة، وأخرى خارجية تتمثل في مجموعة من العوامل التي تمثل البيئة الخارجية التي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على المحددات الداخلية وتشمل:[1]

1- المحددات الداخلية:

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطرف. ومن أهم هذه المحددات:

1-1- عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة:

حيث يحرر كل منهما في صك رسمي يشمل: اسم الشركة، مركز الشركة، مدة الشركة إن وجدت، الأغراض التي أسست من أجلها الشركة، أسماء الشركاء المؤسسين، مقدار رأس المال المصدر ورأس المال المصرح به.

1-2- الهيكل التنظيمي:

يشمل الهيكل التنظيمي تحديد الوظائف والمسؤوليات والصلاحيات بأسلوب واضح وصريح يمكن من خلاله متابعة ورقابة الأداء في الشركة.

1-3- الرقابة على نظام المعلومات المحاسبي:

وتتم بإحكام الرقابة على العناصر المكونة للنظام بغية تقييمها وتوجيهها التوجه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرمي إليها النظام المحاسبي وذلك من خلال:

- الرقابة على المدخلات، وذلك بإثبات ضمان صحة المدخلات وبالتالي يمكن ضمان صحة المخرجات.
- الرقابة على العمليات التشغيلية، أي التأكد من أن عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجري على البيانات تتم بما يتفق مع المبادئ والمفاهيم والسياسات والمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها.
- الرقابة على المخرجات، وتتضمن الرقابة على القوائم والتقارير والمعلومات المالية (وذلك من خلال لجنة التدقيق- المدقق الخارجي- المدقق الداخلي- مجلس الإدارة).

[1] عبد القادر عيادي، **دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية – مع الإشارة إلى تجربة الجزائر-**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 8، جامعة خميس مليانة، ماي 2013، ص ص 155، 156.

1-4- نظم إعداد التقارير المالية:

يبين هذا النظام نوعية التقارير المالية ومواعيدها والمستويات التي ترفع إليها هذه التقارير ومن له حق الإطلاع عليها، ومن أهم هذه التقارير، التقارير الدورية والتي تشكل مصدراً موثوقاً للمعلومات حيث تعتمد عليها الإدارة للأغراض الرقابية أو لإستعراض كافة الأحداث التي حدثت خلال فترة معينة مثل (تقرير البيانات المالية الشهرية، تقارير المحاسبة الإدارية، بيان الموقف المالي للنقدية والبنوك لكافة الحسابات وبكل العملات، ...الخ).

1-5- نظم إعداد الميزانيات التقديرية بكافة أشكالها:

من المفيد جداً أن يقوم هذا النظام بمراقبة الموازنة الرأسمالية وخاصة فيما يتعلق بالموازنة الرأسمالية الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة (مشاكل الوكالة) حيث يقوم المدراء غير المالكين (أو المالكين نسبياً) باستهلاك المزيد من المزايا الإضافية (كالأثاث الفاخر ووسائل النقل الفاخرة...الخ) على اعتبار أن جزءاً من تكلفة هذه المصاريف الإضافية سيتحملها الملاك الآخرون.

1-6- نظم الضبط والرقابة:

والتي تشمل مفاهيم الرقابة الذاتية مثل التدقيق الداخلي ولجان المراجعة وإدارة المخاطر (مثل مخاطر الائتمان ومخاطر مخالفة القوانين) وتركز هذه النظم على قياس الأداء ومحاسبة المقصرين، حيث ترتبط مباشرة بكل من مفهومي المساءلة والمسؤولية من خلال تحمل متخذي القرارات لتبعات قراراتهم والمعاقبة عن سوء الإدارة.

1-7- نظم التوظيف:

من الضروري أن تقوم الإدارة بترتيب الشركة من الداخل وخاصة فيما يتعلق بمواردها البشرية بإعتبارها تمثل الثروة الحقيقية للشركة، وذلك من خلال تحديد هيكل الرواتب والأجور الإضافية والعلاوات والحوافز وكيفية احتسابها، وعقود الموظفين والإجازات، ونظام التأهيل والتدريب المستمر ودراسة الفرص البديلة.

وعلى العموم يمكن القول أن التفاعل الداخلي والتقييم المستمر لأنظمة الضبط الداخلي وخاصة عندما تقوم بدورها بشكل فعال في محاسبة المقصرين، من شأنها أن تعمل على الارتقاء بممارسات الحوكمة وتعزز من قدرتها في تدعيم الشفافية والإفصاح في الشركات.

2- المحددات الخارجية:

تتجسد في مجموعة من العوامل التي تمثل البيئة الخارجية والتي تعمل الشركة في ظلها حيث تؤثر بشكل مباشر على المحددات الداخلية ويمكن تحديدها في النقاط الآتية:[1]

2-1- قطاع مصرفي منظم:

وذلك لأن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في توفير رأس المال والسيولة اللازمة لعمليات الشركة ونموها.

[1] عيادي عبد القادر، **دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

2-2- وجود أسواق تنافسية:

وذلك باعتبارها ترغم الشركات على العمل على أساس الكفاءة والإنتاجية العالية خشية فقدان أو انخفاض حصتها السوقية وهنا يترتب على الحكومات أن تعمل على خلق القوانين واللوائح الهادفة إلى إنشاء بيئة اقتصادية تتسم بالوضوح والتنافسية.

2-3- نظم ضريبية واضحة وشفافة:

يجب إصلاح النظم الضريبية حتى تتميز بالوضوح والبساطة والدقة، لأن ذلك يساعد على الحد من ظاهرة التقارير المالية المتعددة التي تجسد الانغماس في الفساد، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون هذه النظم منسجمة مع الإفصاح الملائم في التقارير المالية.

2-4- نظام قضائي مستقل:

يعتبر وجود نظام قضائي عادل ومستقل من أهم المحددات التي يمكن أن تؤثر في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وذلك من أجل تنفيذ القوانين بكفاءة وعدالة وخاصة تلك القوانين التي تحدد العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح.

2-5- جهاز إعلامي يتسم بالشفافية:

إن مراقبة وتتبع أداء المديرين وأعضاء مجلس الإدارة يتطلب توافر جهاز إعلامي يتميز بالشفافية، حيث أن المستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح يحتاجون إلى معلومات عن مدى كفاءة المدراء وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك عن أداء الشركة، وهنا يأتي دور الإعلام وخاصة الإعلام المالي.

2-6- تشريعات تضمن حقوق الملكية:

تعتبر تشريعات حقوق الملكية من التشريعات الأساسية والأكثر أهمية في نظام حوكمة الشركات على إعتبار أن هذا النظام هو الذي ينشئ ويحمي حقوق الملكية الخاصة من خلال لوائحه ومعايير تحدد كيفية تبادل هذه الحقوق بأمان.

2-7- قانون العقود:

إجراء العمليات التجارية والمالية والقانونية يتطلب توافر تشريعات ولوائح تضمن سلامة العقود المبرمة، وفي هذه الحالة يجب العمل على تفعيل التشريعات الخاصة بتسهيل إبرام العقود بين الأطراف أصحاب المصالح في الشركات لتفعيل ممارسات حوكمة الشركات على إعتبار أن الحوكمة تبحث أساساً في تنظيم العلاقة بين تلك الأطراف.

2-8- إستراتيجيات مناهضة للفساد:

ويكون عن طريق تحديد النصوص القانونية والتنظيمية والتنسيق فيما بينها وتنفيذ مبادئ الشفافية الدولية، ويتطلب ذلك أن يتضمن الإطار القانوني للدولة حماية للنشاط الإقتصادي بما يضمن الجدية في ضرب مظاهر الفساد والإستغلال.

2-9- قوانين الإفلاس:

من المعروف أن كافة المشاريع تحمل في طياتها خطر الفشل أو الإفلاس، ومن هنا تأتي أهمية إحداث تشريعات ملائمة تضع آليات منتظمة للخروج من السوق.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فإنها تتأثر بمجموعة من عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الإقتصادي والإجتماعي، وبالوعي عند أفراد المجتمع، كما أنه مرتبطة أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، فهي جميعها تعمل على زيادة الثقة في الإقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

ثانياً- آليات تطبيق حوكمة الشركات:

تتمثل آليات تطبيق الحوكمة في:

1- الإفصاح والشفافية:

على الشركة الإفصاح عن المعلومات المهمة والملائمة، المتعلقة بها في الوقت المناسب، وهذا لتمكين المستثمرين من صنع قراراتهم حول الإستحواذ، وحول حقوق والتزامات الملكية وبيع الأسهم، كما يلزم وينبغي الإفصاح عن المعلومات التي تتصل بعلاقة الشركة مع باقي الشركات في المجمع، ومعطيات عن أغلبية المساهمين التي تمكّن الشركة من الرقابة، متضمنة معلومات عن حقوق التصويت والمنافع التي تعود على الملكية من الرقابة.

2- ملكية المساهمين، مسؤوليات وحقوق التصويت:

ينبغي في إطار هذا المبدأ القيام بتسهيل عملية أداء المساهمين لحقهم في التصويت، ومعاملة كل المساهمين بنفس المساواة وضمان كون كل حقوق المستثمّرين محفوظة، و تدعيم فكرة أو مبادرة توسيع خيارات التصويت، بما في ذلك تأمين إستعمال قنوات الإتصالات الإلكترونية.

3- مجلس إدارة الشركة:

تتمثل مسؤوليات وواجبات المجلس في المصادقة وتوجيه إستراتيجية الشركة وإعداد الخطط الكبرى للنشاط، والرقابة على فاعلية ممارسات حوكمة الشركات وضمان شفافية وقانونية عمليات إختيار وتعيّين المجلس.[1]

4- المراجعة:

تولي كل من المراجعة (الداخلية/الخارجية) أهمية كبيرة في تعزيز وإرساء مبادئ الحوكمة.

[1] عبد القادر بادن، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحدّ من الأزمات المالية والمصرفية – بالإشارة إلى حالة الجزائر** –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008/2007، ص 50.

4-1-المراجعة الداخلية:

تعتبر من أهم الوظائف الأساسية للإدارة السليمة للشركة وفقا لمبادئ الحوكمة، ولقد أخذت اهتماما كبيرا عقب الفضائح المالية التي هزت كثيرًا من الشركات المالية، لأنها هي المؤهلة للإكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات المتعمدة وغير المتعمدة وتصحيحها في الوقت الملائم، ومن مهام المراجع الداخلي وفقا لمبادئ الحوكمة ما يلي:

- وضع وتنفيذ خطة لمراجعة الحسابات على أساس المخاطر بفحص وتقييم مدى كفاءة وفعالية أنظمة شركة، وكذلك الضوابط والأنظمة الداخلية للشركة ومدى التزام وامتثال جميع وحداتها وجميع الموظفين بهذه الضوابط.
- ضمان مراجعة جميع الأقسام المتعلقة بالجانب التقني للشركة في الوقت المناسب لها.
- إصدار النتائج والتوصيات المتوصل إليها حول مدى الامتثال للقوانين والضوابط.

4-2- المراجعة الخارجية:

تؤدي المراجعة الخارجية دوراً مهماً في إنجاح حوكمة الشركات، حيث تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحتواة بالقوائم المالية. فالمدقق الخارجي يضفي ثقة ومصداقية على المعلومات من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات و المعلومات الواردة بها.[1]

المطلب الرابع: أبعاد ومبادئ حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ والتي تمثل دعامات أساسية لها، ونظراً لأهميتها حرصت العديد من المنظمات الدولية على وضع مبادئ محددة يتم الالتزام بها وانتهاجها لتطبيق الحوكمة.

أولاً- أبعاد حوكمة الشركات:

لحوكمة الشركات عدة أبعاد ننجزها فيما يلي: [2]

1- البعد الإشرافي:

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين.

---

[1] بن علي بلعزوز، نبيل قبلي ، **حوكمة شركات التأمين في ظل مقررات الملاءة (II)**، الملتقى الدولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص ص: 604-605.

[2] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص ص: 22، 23.

2- البعد الرقابي:

ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله.

3- البعد الأخلاقي:

ويتعلق بخلق تحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة وأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

4- الإتصال وحفظ التوازن:

ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأهلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

5- البعد الإستراتيجي:

ويتعلق بصياغة إستراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الإستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الخارجية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

6- المساءلة:

ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانوناً مساءلة الشركة.

7- الإفصاح والشفافية:

ويتعلق بالإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة مع الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

ثانياً- مبادئ حوكمة الشركات:

لتحقيق أهداف الحوكمة، لابد من توافر قواعد راسخة تساهم في إقامة نظام سليم يعزز فرص النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي للشركات، فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الإرشادات والمعايير عرفت باسم "مبادئ الحوكمة" بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة، وأصبح تطبيق هذه المبادئ وسيلة لتعزيز الثقة في الشركات المدرجة بالسوق المالي ومؤشرا على المستوى التي وصلت إليه إدارة

الشركات من إلتزام مهني بمبادئ الحوكمة وحسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات الحد من الفساد وبالتالي أثرت على الإقتصاد ونموه، وبناء على ما تقدم قسمت مبادئ حوكمة الشركات إلى ست مجموعات كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتندرج مجموعة رئيسية من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي:

1- توافر إطار فعال للحوكمة:

يشجع إطار حوكمة الشركات على تحقيق شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون مرافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية التنفيذية.

- ضرورة وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق والحوافز التي يحققها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلية للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات، في نطاق اختصاص تشريعي ما، محدداً بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافية مع توفير الشرح التام لها.[1]

2- حماية حقوق المساهمين

- يجب أن تكفل الحوكمة حقوق المساهمين التي تشمل حقهم في نقل ملكية الأسهم، واختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على قوائم مالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.[2]
- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة تتناسب مع حقوق الملكية التي بحوزتها.
- السماح لمنظومة الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال وشفاف.[3]

3- المعاملة العادلة للمساهمين

---

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2] مؤيد راضي خنفر، **أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف، 2019، ص 341.

[3] عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية، مصر، 2008، ص 38.

تعتبر المساواة في معاملة جميع المساهمين من أهم ضوابط الحوكمة بما في ذلك حقوق الأقلية وحقوق المساهمين الأجانب، كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة تعرض حقوقهم للمخاطر وذلك من خلال مراعاة ما يلي:

- معاملة جميع المساهمين من نفس الفئة بالتساوي، وعبر توفير حقوق التصويت المتساوية لهم داخل كل فئة، مع إخضاع التغيرات في حقوق التصويت التي تؤثر سلباً على بعض فئات المساهمين لموافقتهم، ومراعاة حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية من قبل المساهمين المسيطرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع توفير آليات ووسائل تعويضية فعالة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة بالصفقات أو الأمور التي لها تأثير على الشركة سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر أو نيابة عن أطراف أخرى.

4- دور أصحاب المصالح

للوقوف على دور أصحاب المصالح لمساهمتهم في إيجاد طرق مختلفة بتأمين تدفق رأس المال الخارجي والداخلي إلى الشركات سواء في شكل حقوق الملكية أو ائتمان، وكذلك الدور الفعال بين أصحاب المصالح والشركة لإستمراريتها ماليا وإداريا، ويتم ذلك من خلال إحترام حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القوانين الداخلية والخارجية للشركات، وشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وفقا للأتي:

- ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب عن انتهاك حقوقهم.
- العمل على تطوير آليات مشاركة العاملين في تحسين الأداء.
- توفير المعلومات ذات الصلة وبالقدر المناسب لها بأسلوب دوري ومنظم وفي التوقيت المناسب.[1]

5- الإفصاح والشفافية

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق حوكمة الشركات، ويجب أن يتمكن جميع المساهمين من الوصول إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن الأداء المالي للشركة وملكيتها،[2] بالإضافة إلى ضرورة عدم إخفاء أي معلومة وإظهارها، يجب أن يحتوي الإفصاح على العناصر التالية:

- يجب أن يكون الإفصاح شاملاً ومتكاملاً وأن لا يقتصر على المعلومات الجوهرية فقط وإنما يشمل أيضا على معلومات أخرى مثل النتائج المالية والتشغيلية للشركة، أهداف الشركة، ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت،

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية– دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–** مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2009، ص ص 21، 22.

[2] Marc Goergen , **INTERNATIONAL CORPOPATE GOVERNANCE,** First published, pearson Education limited, England, 2012, p 140.

عوامل المخاطرة المتوقعة المسائل المادية المتعلقة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، وهياكل وسياسات ممارسة سلطات الإدارة بالشركات.

- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.
- يجب القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل، وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل المركز المالي الحقيقي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة، وأن يكون هذا المراجع الخارجي قادر على القيام بوظيفته بشكل كامل وأن يراعي في عمله المبادئ، والضوابط المهنية التي تمارس بها المهنة.
- يجب أن تكفل كامل الحرية للمراقب الخارجي على الإطلاع على كافة المستندات والدفاتر، وإجراء عمليات الجرد والتحقق من وجود الأصول والموجودات الأخرى في المشروع، وأن يعلق عن القيود أو الضغوط التي تمت ممارستها من قبل سلطة الإدارة عليه، أو على أي من العاملين لديه.
- يجب توفير قنوات لبث وتوزيع المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية في الوقت المناسب، وبتكلفة إقتصادية، وبطريقة تتسم بالعدالة.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، وبمعني أخر أن يتضمن هذا المبدأ ما يلي:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل للمعلومات وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة. كما يجب أن يعمل الأعضاء لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين وليس لحساب أنفسهم.
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وبحيث لا يحدث أي ظلم لأي فئة من فئات المساهمين.
- يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، سياسة المخاطرة، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهداف الشركة، وإختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا، متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة...إلخ.
- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة، وذلك من خلال تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على تقييم مستقل للأعمال وكذا من خلال التحديد الدقيق والإفصاح عن الهدف وإجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها ومن خلال تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم.

- يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي الوقت المناسب وبالشكل الذي يحقق المعرفة الفورية والكاملة والتي تساعد على إتخاذ القرار في الوقت المناسب.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح مبادئ الحوكمة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): مبادئ حوكمة الشركات

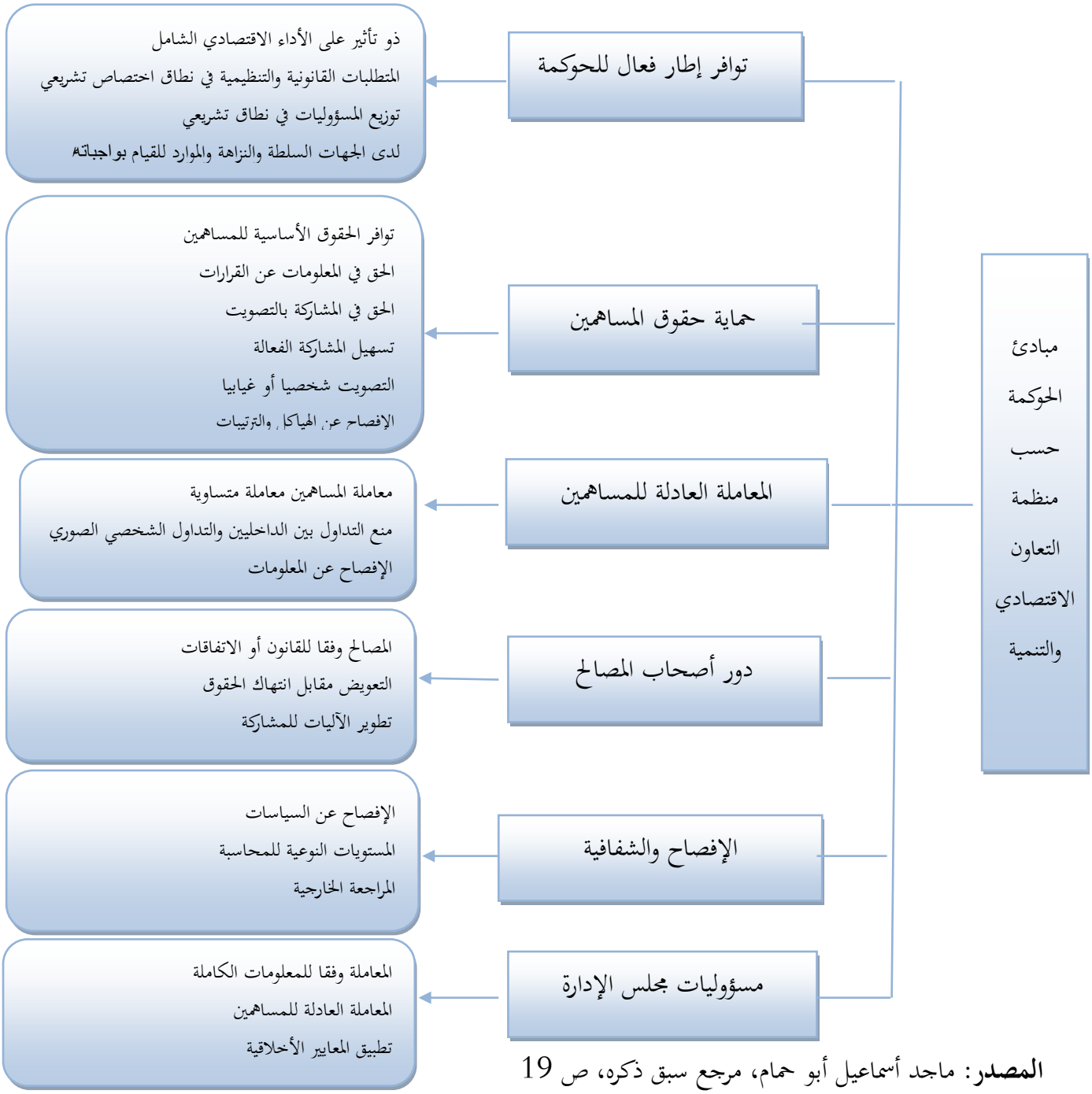

المصدر: ماجد أسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 19

[1] أحمد خليفة، هلال درحمون، **جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 01، جامعة شلف، 2018، ص 16.

المبحث الثاني: مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات

يعتبر مجلس الإدارة أحد آليات حوكمة الشركات، حيث يتم إنتخاب أعضائه من طرف المساهمين، لكن في بعض الدول يتم اختيارهم من طرف أصحاب المصالح، حيث أنه يمثل السلطة العليا التي تسهر على حسن سير العمل الشركة ومراقبتها باعتباره موكل عن مصالح الشركة.

المطلب الأول: مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه

يعد مجلس الإدارة دوراً محوريا في حوكمة الشركات، حيث أنه المسؤول الأول والأخير عن الإشراف على كل الأنشطة والعمليات داخل الشركة، وحتى يتسنى له القيام بالأدوار المخول إليه وجب عليه أن يتكون من مجموعة أعضاء مختلفة كل حسب اختصاصه.

أولاً– تعريف مجلس الإدارة

أعطيت عدة تعاريف لمجلس الإدارة إلا أنه عموماً يمثل الإدارة العليا المسؤولة عن وضع إستراتيجيات الشركة وتحقيق نتائج أعمالها، وعادة ما يتكون من أعضاء من داخل الشركة وأعضاء من خارجها، ونظر لوجوده في القمة فبإمكان أعضائه مراقبة قرارات الإدارة والتأكد من أنها تتماشى مع اهتمامات مصالح حملة الأسهم.[1] يعرف كذلك بأنه عبارة عن آلية تحكم ربط مصالح المديرين التنفيذيين ومصالح المساهمين.[2]

مجلس الإدارة هو السلطة الأعلى في الشركة الذي ترجع إليه جميع الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتحقيق مصلحة المساهمين الذين منحوا مجلس الإدارة التفويض اللازم، ويعتبر مجلس الإدارة أكثر آليات حوكمة الشركات أهمية، لأنه يمثل قمة إطار حوكمة الشركات، فالوظيفة الأساسية لمجلس الإدارة هي تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية وسلطة إتخاذ القرار، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً بصفة جماعية عن رفع مستوى النجاح في الشركة والقيادة والتوجيه لشؤون الشركة.[3]

يعرف مجلس الإدارة على أنه مجموعة من الأشخاص الذين تم تشكيلهم بشكل قانوني وفقاً لقوانين وأنظمة الشركة.[4]

---

[1] قاسمي كمال، سعود وسيلة، **دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية**–دراسة حالة بنك البركة الاسلامي، مجلة محكمة المعارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016، ص 236.

[2] Marie- Héléne Vigliano, **Contrôle exercé par le Conseil d'administration et rémunération des dirigeants :** réplication de la recherche de Boyd (1994) au contexte français, Cahier n° 368 Mai 2007, p21.

[3] فكري عبد الغني محمد جوده،**مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،ومبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية، دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص 41.

[4] Brahim Allali , **Conseils d'administration de PME : un examen de la documentation**, juin 2002, p 5

أما القانون التجاري فعرف مجلس الإدارة لشركة المساهمة في مادته رقم 610 المعدلة والتي تنص على ما يلي: " يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن إثنتي عشرا عضوا على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون تجاوز أربع وعشرين 24 عضوا".[1]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن مجلس الإدارة هو السلطة العليا في الشركة والمسؤول عن وضع إستراتيجيتها وله كل الصلاحيات باعتباره المسؤول الأول والأخير في اتخاذ القرارات اللازمة للشركة، وعادة ما يتم تصنيف أعضائه إلى ثلاثة أصناف العضو التنفيذي، العضو الغير التنفيذي، والعضو المستقل، ويتم تعيينهم وانتخابهم في الجمعيات العمومية من بين المساهمين.

ثانياً– النظرة التاريخية والقانونية لمصطلح مجلس الإدارة

لقد ظهر مصطلح مجلس الإدارة بالتزامن مع ظهور أول شركة مساهمة في العالم سنة 1664 والتي تسمي بـ la compagnie française des indes occidentales et orientales، حيث كان مجلس إدارتها عبارة عن مجلس مصغر يدير هذه الشركة والذي كان يقوم بعرض قراراته على الجمعية العامة للمساهمين والذي كان له سلطة كبيرة بموجب القانون التجاري لنابليون. وفي سنة 1807 تم إنشاء شركة المبادلات ذات الأسهم، حيث أن هذا الشكل القانوني كان هو الشكل المفضل لدى كبريات الشركات الفرنسية حتى سنة 1867. لقد تم إنشاء الشكل القانوني لشركة المساهمة المعروفة في أيامنا هذه بموجب القانون التجاري الفرنسي لسنة 1807، مع مجلس إدارة يمثل المساهمين ويقوم بدور رقابي على أعمال المسيرين، لأن إنشاء شركة للمساهمة في ذلك الوقت كان يتطلب ترخيص حكومي مبدئي، إضافة إلى الإجراءات الإدارية المعقدة والمكلفة، ومع ظهور قانون 24 جويلية 1867 تم إلغاء الترخيص الحكومي من بين الإجراءات القانونية لإنشاء شركة مساهمة، حيث ساهم هذا القانون في بداية عهد جديد لشركات المساهمة الحديثة، إلا أن نفس القانون لم ينشأ مجلس الإدارة وإنما أقر بوجود ممثلين عن الشركات في رأسمال الشركة وذلك حسب المادة 22 من قانون 24 جويلية 1867 هؤلاء الممثلين والوكلاء عن المشاركين والشركاء لمدة معينة. وبموجب نفس القانون أسندت وظيفة أخرى وهي إدارة الشركة ومن ثم ظهور مصطلح العضو الإداري والذين يجتمعون في مجلس الإدارة أيضا.

لقد ظهر مصطلح مجلس الإدارة الفرنسي بداية من صدور قانون 26 أبريل 1917 الذي قنن وأقر وجود مشاركة عملية لشركات المساهمة، وحتى ذلك الوقت كان وجود مجلس الإدارة إختياري وغير إلزامي إلى غاية صدور قانون 16 نوفمبر 1940 لا سيما المادة الأولى منه. كما أن نفس القانون عرض تركيز ودمج وظائف رئيس مجلس الإدارة والعضو الإداري المندوب في أيدي شخصية واحدة والتي أخذت إسم المدير العام، حيث أن هذا الإسم ثم إستبداله بإسم

[1] بن قراش محمد نور الدين، **دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات – دراسة حالة مجالس الإدارة في الشركات–** ، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد المنظمات، جامعة سيدي بلعباس، 2018، 2019، ص 111.

رئيس مجلس الإدارة بصدور قانون الشركات التجارية في 24 جويلية 1966، إلا أن إستعماله (الرئيس المدير العام) بقي في ميدان الأعمال، كما إرتفع عدد الأعضاء الإداريين الذين يشغلون مقاعد في مجلس الإدارة حتى 24 عضوا كأقصى حد حسب القانون السابق. حيث أن هذا التحديد لعدد أعضاء مجلس الإدارة يهدف إلى منع إنشاء مجالس إدارة ذات أعضاء كثر وذات أحجام كبيرة، والتي يمكن أن تسبب خلل في عمل ووظيفة هذا الجهاز كتأخير عملية إتخاذ القرار في الوقت المناسب أو جعلها أكثر صعوبة من الواقع.[1]

ثالثاً – تصنيف أعضاء مجلس الإدارة:

يمكن تصنيف أعضاء مجلس الإدارة إلى ثلاثة أنواع هم:

1– العضو التنفيذي: Executive Director

العضو تنفيذي هو العضو الذي يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ومن أمثلته المدير التنفيذي للشركة أو العضو المنتدب ورؤساء القطاعات بالشركة مثل رئيس القطاع المالي، وترجع أهمية وجود الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة لما لهم من دراية كاملة بالشركة وبالمشاكل والمخاطر التي تواجهها وبالفرص الاستثمارية التي يمكن للشركة الدخول فيها، ووجودهم مع باقي الأعضاء يمثل إضافة لفعالية الأداء، مع مراعاة أن نسبة تمثيل الأعضاء التنفيذيين بالمجلس يجب أن لا تتعدى الثلث.

2– العضو غير التنفيذي: Non- executive Director

العضو غير التنفيذي هو العضو الذي لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ولا يكون متفرغاً لإدارة الشركة أو لا يتقاضى راتباً شهريا أو سنويا منها. ويجب أن نلاحظ أن العضو غير التنفيذي عن طريق علاقته بالشركة يمكن أن يكون عضو مستقل أو غير مستقل.[2]

3– العضو المستقل: Independent Directors

هو عضو المجلس الذي يتمتع بالاستقلالية التامة، وبالتالي يجب أن لا يتناقض مع استقلاليته من خلال كونه من كبار التنفيذيين خلال السنتين الماضيتين في الشركة، أو أن تكون له صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو مع كبار التنفيذيين في الشركة، أو يملك حصة سيطرة في الشركة، أو أن يكون موظفا خلال السنتين السابقتين لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة بالشركة كالمحاسبين القانونيين وكبار الموردين.[3] بمعنى شخص خال من أية علاقة مباشرة وغير مباشرة مع الشركة أو مجموعة شركاتها هذه الإستقلالية تضمن له حريته في الحكم لممارسة مهامه،[4] وتنطبق عليه بعض الشروط.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 113، 114.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 37، 38.

[3] عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[4] Wiem EL MANAA MADANI , **L'efficacite de conseil d'administration des les entreprises familiales – etude de ses determinants dans le contexte tunisien, thése pour le doctorat en Sciences Comptables** , Universite de la manouba, 2010, p 37.

- عندما لا يكون موظفا في الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.[1]
- أن لا يكون له علاقة شخصية مع المسيرين، وأن لا يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة زبون، مورد للشركة.
- أن لا يكون /كان مدققا في الشركة منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات، أو مديراً في هذه الشركات لمدة اثنى عشر سنة.[2]
- ليس مرتبطاً بإحدى المنظمات التي لا تهدف إلى الربح والتي تتلقى قدراً كبيراً من التمويل من الشركة أو أحد الأطراف المرتبطة بها.
- لا يعمل في وظيفة تنفيذية بشركة أخرى، يقوم الموظفون التنفيذيون للشركة بالعمل فيها كأعضاء مجلس الإدارة.[3]

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المحوكم

في إطار حوكمة الشركات وحسب مبادئها العالمية التي نصت على أن يتضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، باعتباره مسؤول أمام المساهمين وعن التوجهات الإستراتيجية للشركة والرقابة الفعالة عليها.

أولاً– مهام مجلس الإدارة المحوكم

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة عملهم على أسس مبنية على معلومات وافية تقدمها الإدارة لهم أو أية مصادر موثوقة أخرى مثل المراجع الخارجي ويتصرفون بمسؤولية، وبحسن النية، وجدية، واهتمام والمجلس مسؤول أمام المساهمين عن التوجهات الإستراتيجية للشركة والرقابة الفعالة على الإدارة النقدية حيث نصت مبادئ حوكمة الشركات الدولية والعديد من لوائح الحوكمة بالدول العربية على العديد من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وتتمثل في التالي:

1– اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها، وتتمثل في:

- وضع إستراتيجية شاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهيها.
- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجياتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية.
- وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ و الأداء الشامل في الشركة.
- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية والوظيفية بالشركة واعتمادها.

2– وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها وتتمثل في :

- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية.

[1] Cédric Vanappelghem **, Le rÔle et l'efficacité du conseil d'administration selon sa sympathie à l'égard du dirigeant : le cas des firmes françaises cotées** , thése pour le doctorat en Sciences de gestion, Université grenoble alpes, 2015, p 54

[2] Faédéric parrat **, Le gouvernement dentreprise**, dunod, paris, 2003, pp 47-49

[3] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات**، مصر، 2002، ص 1.

- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المصالح المحتملة لكل من أعضاء مجلس والإدارة التنفيذية والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقتها وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأشخاص ذوي العلاقة.
- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة وطرحها بشفافية على أعلى المستويات.
- المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.[1]
- الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات الذي هو جزء منها وذلك عن طريق المحافظة على حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة لهم وحقوق الأقلية والأجانب وإحترام دور أصحاب المصالح في توفير معلومات مناسبة وكافية، وبدقة عالية، وبالتوقيت المناسب.
- القيام بمراقبة ومراجعة تطبيق وتنفيذ الخطط الإستراتيجية من البداية والتدخل بفاعلية إذا كانت هناك حاجة للتغيير.[2]

ثانياً– مسؤوليات مجلس الإدارة المحوكم

تنص مسؤوليات مجلس الإدارة على أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياته أمام الشركة والمساهمين وتشير هذه المسؤوليات إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب الأخذ بها بما يضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، وهذه الاعتبارات ما يلي:

1– ينبغي على مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة وللمساهمين.

2– إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين وبطرق مختلفة فإن على المجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة، أخذا في اعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين.

3– ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة تتضمن:

- الإشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات وإجراء التغيرات إذ لزم الأمر.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتبات المدراء والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة واستبدالهم إذ لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب.
- مراعاة تناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 32، 33 .

[2] علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص ص 21، 22.

- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والتي يجب أن تتم بشكل رسمي.

4- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون قادراً على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

5- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصال ومن هنا تعمل الحوكمة بناء على هذه المسؤوليات على أساس ضمان

6- عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته في الأضرار بمصالح المساهمين أو أي من الأطراف المرتبطة بالشركة كالموردين وحملة السندات والمقرضين والدائنين والمستهلكين، كما تعمل الحوكمة على أن لا تسيء الإدارة استغلال أموال حملة الأسهم وأن تجعل الإدارة حريصة على ربحية وقيمة أسهم الشركات. [1]

7- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم ومتابعة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القانون.[2]

8- التأكد من تقديم تقارير دقيقة عن أنشطة الشركة ووضعها المالي إلى حملة أسهم الشركة.[3]

9- إيجاد نظم ملائمة للرقابة والمتابعة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطر والرقابة المالية والتزام بأحكام القانون، بما يضمن سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، وهو ما يتطلب بدوره وجود مراجع خارجي مستقل.[4]

وفي الأخير يمكن القول أن مجلس الإدارة المحوكم يعمل على التقيد بقوانين ولوائح العمل الخاصة بواجباته ومسؤولياته، باعتباره مسؤول أمام المساهمين وعن التوجهات الإستراتيجية للشركة والرقابة الفعالة عليها، بغية لضمان سلامة التقارير التي تصدرها الشركة.

المطلب الثالث: هيكلة مجلس الإدارة في ظل الحوكمة

لمجلس الإدارة دور مهم وفعال للشركة باعتباره آلية داخلية من آليات حوكمة الشركات، ولكي يكون عضو مقبول في الشركة استوجب توفر مجموعة من الشروط، وحسب بعض الدراسات التي أجريت حددت مدى فعالية أعضائه معتمدة في ذلك على وجود عوامل ترتبط أساسا بخصائصه المتمثلة في حجمه واستقلاليته.

أولاً– شروط العضوية في مجلس الإدارة: وتتمثل فيما يلي: [5]

[1] السنوسي محمد الزام، مختار محمد إبراهيم، **آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيقها بالشركات المساهمة**، مجلة جامعة سبها، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2014، ص 70.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية، ط1، الأردن، 2011، ص 73.

[3] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 215.

[4] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء – مدخل حوكمة الشركات**– ، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، ص 25.

[5] علي البارودي، محمد السيد الفقى، **القانون التجاري**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ص 432.

1- شرط الأغلبية:

يوجب القانون أن يكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في شركة المساهمة من أعضاء مقيمين وإذا انخفضت نسبة الأعضاء المقيمين في مجلس الإدارة وجب إستكمالها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، على أن تتولى الجمعية العمومية للشركة التصديق على قرار مجلس الإدارة في أول اجتماع لها.

2- شرط النزاهة:

فينبغي أن تتوافر في العضو المعين في المجلس حسن السيرة والنزاهة فلا يمكن أن يعين في مجلس الإدارة من كان محكوما عليه بعقوبة جناية أو بعقوبة جنحة عن سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير...الخ.

3- ضرورة توافر صفة المساهم مع تقديم أسهم الضمان:

يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من المساهمين في الشركة، كما يجب أن يمتلك العضو حداً أدنى من الأسهم التي يحددها نظام الشركة. والواقع أن الأسهم التي تقدم من عضو مجلس الإدارة تسمى بأسهم الضمان لأنها تخصص لضمان الإدارة.

ومن ثم يجب إيداعها خلال شهر من تاريخ التعيين في أحد البنوك المعتمدة، ولا يمكن تداول هذه الأسهم حتى إنتهاء مدة العضوية والتصديق على أخر ميزانية قام فيها بأعماله خلالها. وتكون العضوية باطلة لمن لم يقدم أسهم الضمان التي أوجبها القانون.

ثانياً- تشكيل مجلس الإدارة وطريقة عمله

لتشكيل مجلس الإدارة الفعال يعتبر نقطة البداية في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، فوجود مجلس الإدارة الفعال يتضمن المحافظة على استمرارية العمل ونشاط الشركة:[1]

1- يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين على أن يكون بينهم على الأقل عضو واحد مستقلا.

2- يجب أن يضم مجلس الإدارة في عضويته ممثلاً للأقلية متى حازت الأقلية نسبة 5% على الأقل من أسهم الشركة، ويجب أن يكون ممثل الأقلية من الأعضاء غير التنفيذيين.

3- يجوز أن تزيد مدة عضوية مجلس الإدارة للعضو عن دورتين متتاليتين، وبمدة أقصاها ست سنوات، وذلك ما لم يكن عضو مجلس الإدارة مساهماً في الشركة.

4- لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب أو المدير العام إلا إذا كان هناك مبررات قوية وظروف استثنائية، ولفترة محدودة توافق عليها الجمعية العمومية للشركة.

[1] عبد الوهاب نصر على، **دورآليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ولأمريكية**، الجزء 3، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 55، 56.

5- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل عضوية أكثر من خمس شركات مقيدة في بورصة الأوراق المالية في نفس الوقت في غير الحالات المصرح بها قانوناً بذلك.

6- دون الإخلال بأحكام القانون، لا يجوز للمجلس بأغلبية أعضائه ما لم ينص النظام على خلاف ذلك عزل رئيسه أو العضو المنتدب متى وجدت مبررات قوية لذلك، واختيار رئيس أو عضو منتدب جديد بحسب الأحوال من بين أعضائه الحاليين على أن يعرض هذا التعديل في تشكيله على أول جمعية عمومية تعقد بعد هذا التاريخ لاعتماده .

7- على مجلس إدارة الشركة أن يجتمع مرتين على الأقل خلال كل ربع سنة بناءً على دعوة رئيس مجلس الإدارة، ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يقل عدد هذه الاجتماعات عن اجتماع واحد خلال ربع سنة، ويكون لعضوين من أعضاء المجلس دعوة المجلس للانعقاد في حالة تراخي رئيس المجلس عن دعوته للانعقاد بالرغم من وجود حالة استثنائية تهدد مصالح الشركة، كما يجوز لعضوين من أعضاء المجلس دعوته للانعقاد في حالة عدم انعقاد المجلس لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بالرغم من وجود مبررات قوية تقضى مثل هذا الانعقاد.

ثالثاً- إستقلالية وفعالية أعضاء مجلس الإدارة

تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يتحدد بعدة عوامل منها طبيعة تكوين المجلس، حيث نجده يتكون من أعضاء خارجيين ليسوا من الموظفين الحاليين أو السابقين للشركة ولم يكن لهم أي تعامل مع الشركة، وأعضاء داخليين هم المسيرين التنفيذيين، كلما ارتفعت نسبة الأعضاء الخارجيين زادت استقلالية وقوة المجلس في توفير أفضل السيطرة على تصرفات المسير، كما يوجد جانب أخر لاستقلال المجلس، يتعلق بهيكل السلطة داخل المجلس، بمعني ما مدى وجود انفصال بين سلطات الرئيس التنفيذي (المسير) ورئيس مجلس الإدارة، يمكن تخفيض تكاليف الوكالة من خلال الفصل بين وظائف التسيير في الشركة وعملية الرقابة، لأن منح الرئيس التنفيذي الوظيفتين يزيد من إمكانية اتخاذه لقرارات في سبيل تحقيق أو حماية مصالحه الشخصية وحرمان المساهمين من تحقيق مصالحهم في هذا الإطار تم القول أن الجمع بين مهمة رئيس مجلس الإدارة ومهمة المدير العام، تشكيك في مدى استقلالية المجلس بقدر ما تمنحه دوراً مؤثراً في توجيه المدير العام نحو خدمة المساهمين وأصحاب المصلحة.

لتحقيق استقلالية أعضاء مجلس الإدارة يتطلب توفر شرطين أساسين، أولهما وجود نسبة كبيرة من الأعضاء الخارجيين، أما الشرط الثاني فهو ضرورة الفصل بين مهام الرئيس التنفيذي (المسير) ومهمة الرقابة، لكن هذا الشرط الثاني يتطلب توفر سلامة تصرفات رئيس مجلس الإدارة.[1]

وحتى نقول أن هناك فعالية في أعضاء مجلس الإدارة وجب عليه أن يضم عدداً قليلا فعالاً، لأن المنطق يقول أن المجلس ذا الأعضاء الأقل يجعل كل عضو يبذل جهداً كبيراً على أساس أن الرصد يكون منصباً عليه، فهو بذلك على

[1] حمادي نبيل، **أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012، ص ص 91، 92.

عكس المجلس ذو العدد الكبير الذي يضع هذا المعنى بينهم، فضلا عن صعوبة التواصل إلى إجماع في الرأي من عدد كبير، وعليه فالمجالس الصغيرة الحجم قد تكون أكثر ديناميكية ونشاط وبذلك تكون فعالة.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأنه لتحقيق استقلالية مجلس الإدارة يجب أن يفوق إجمالي الأعضاء الخارجيين عن الالأعضاء الداخليين، مع مراعاة أن لا يعمل العضو المستقل في الوظيفة التنفيذية بشركة أخرى، أي أنه لا تكون له أي علاقة مباشرة بالمؤسسة أو أي طرف له علاقة بها ما عدا علاقته كمدير، حيث يكون مستقلا في شخصه وحكمه، وبخصوص الفعالية يمكن القول أنه كلما تميز أعضاء مجلس الإدارة بمؤهلات ومهارات العمل من أمانة، ونزاهة وصدق وإستقامة وكذا خبرته في مجال عمله، إضافة إلى حسن التعامل والحوار والإنصات لأراء الآخرين خاصة في اتخاذ القرارات وهذا ما يجعله شخص فعال.

المطلب الرابع: لجان مجلس الإدارة المحوكم

يتكون مجلس الإدارة عادة من اللجان التابعة له لكل منها مهام واختصاص، وهذا لضمان مزيد من الشفافية والنزاهة في تسيير الشركة، ولكي يمارس أعضاء مجلس الإدارة مهامهم داخل الشركة بحسن نية وضعت لها وصايا للمساعدة على تحسين ممارسات الحوكمة.

أولاً– اللجان المكونة لمجلس الإدارة:

ومن بين أهم اللجان المكونة لمجلس الإدارة نذكر ما يلي:

1– لجنة حوكمة الشركات:

تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وكذلك استقلالية أعضاء اللجان الدائمة لمجلس الإدارة، وجميع مبادئ حوكمة الشركات الأخرى.[2]

2– لجنة التعيينات والترشيحات:

يقوم مجلس الإدارة بتعيين أعضاء هذه اللجنة، حيث يشترط فيهم الاستقلالية عن الإدارة التنفيذية ما يمنحها قوة وسلطة في ترشيح الأفراد الذين تراهم ذو كفاءة عالية لشغل مقعد في مجلس الإدارة، وذلك بعدما تقترحهم عليه للتعيين، كما تعقد اجتماعات هذه اللجنة بطلب من رئيسها وبناءاً على جدول أعمال، تقوم بدورها في عملية التقييم للمترشحين من أجل العضوية في مجلس الإدارة، وتكمن أهمية هذه اللجنة في الدور الأساسي الذي تلعبه في جلب الأفراد ذوي الخبرات والكفاءات الذين يساهمون بشكل فعال في الارتقاء بأداء الشركات وتحسين حوكمتها.

---

[1] كينيث أ. كيم وأخرون، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جير غنام، **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 76.

[2] قاسمي كمال ، سعود وسيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

3- لجنة التعويضات والمكافآت:

تعمل هذه اللجنة على اقتراح مكافآت مالية وتعويضات مختلفة لأعضاء مجلس الإدارة وللفريق المسير بناءاً على معايير ومعدلات مدروسة من الكفاءة والتي تكون مرتبطة بالأداء، كما تكون هذه اللجنة مشكلة من أعضاء مستقلين عن الإدارة التنفيذية ويكون الهدف الأسمى من إنشائها هو خلق نوع من العدالة والشفافية في مكافأة الأعضاء ذو الكفاءة الجيدة والنشاط الفعال مع تحفيز ودفع الأعضاء الآخرين إلى بذل مجهود أكبر نحو تحقيق الأفضل والمساهمة في رفع فعالية مجلس الإدارة.[1]

4- لجنة المراجعة:

مكلفة بإيجاد مراجع مستقل لفحص القوائم المالية للشركة، وضمان أن هذا المرجع يقوم بعمله بشكل موضوعي، تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي: التقارير المالية، المراجعة الداخلية، مراجع الحسابات.[2]

حيث تكمن قيمة هذه اللجان في ثلاث مجالات:[3]

- طمأنة المساهمين خارج الشركة بخصوص شمول وموضوعية عمليات مجلس الإدارة.
- تحسين جودة العمل حيث تضيف اللجان قيمة ملحوظة حتى إذا لم يتطلب ذلك المساهمون الخارجيون.
- حل تضارب المصالح.

ثانياً- الوصايا العشر لمجلس الإدارة:

قام الإتحاد القومي لمديري الشركات the National Association of corporate Directors ومؤسسة أيرنست أند يونغ (Ernst & young) بوضع الوصايا التالية لمساعدة مجالس الإدارة على تحسين ممارسات الحوكمة بها وفقاً لما تحتاج إليه كل شركة منها:[4]

1- التفكير في إضافة أشخاص خارجين مستقلين لملء الفجوات في الخبرة وضمان إشراف أكثر استقلالاً على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.

---

[1] بن قراش محمد نور الدين، صحراوي بن شيخة، **مجلس الإدارة واسهاماته لحوكمة فعالية الشركات- دراسة نظرية تحليلية-**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 5، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2018، ص ص 51، 52.

[2] هيئة السوق المالية، **حوكمة الشركات**، المملكة العربية السعودية، ص ص 10، 11.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007، ص 100.

[4] المرجع السابق، ص 106.

2- التفكير في جميع مراحل تطور الشركة في إنشاء لجنة دائمة للمراجعة أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات أو كل هذه اللجان الثلاث معاً للتركيز بشكل أكبر على تلك الموضوعات.

3- ضرورة الموازنة بين التركيز على التخطيط الإستراتيجي والإشراف القوى على النواحي الرئيسية مثل إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية.

4- وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكد من حصول المجلس عليها.

5- عند البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة يجب السعي إلى ضم مترشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات القوية.

6- وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجلس.

7- زيادة درجة الأداء عن طريق زيادة عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للإعداد الاجتماعات.

8- التركيز على المعلومات ولكن مع التركيز في الوقت نفسه على هيكل وآليات عمل مجلس الإدارة.

9- التفكير في تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم الشركة لتحقيق أكبر قدر من التوازن بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها.

10- إتباع الوصايا السابقة بقدر من الحساسية يتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحلول الأفضل ملائمة لمرحلة الحياة التي بلغتها الشركة.

المبحث الثالث: دور مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

مجلس الإدارة وفي ظل مفهوم الحوكمة يقوم بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف ومصالح الشركة، وقد نصت على ذلك مبادئ الحوكمة (المبدأ السادس المتعلق بمسؤوليات مجلس الإدارة)، لذلك يتوجب على هذا المجلس توفير الأدوات اللازمة لتقييم نزاهة المدير التنفيذي والمسؤولين التنفيذيين الآخرين في الشركة، والعمل على إيجاد بيئة من الاستقامة والعدالة في كامل إدارات الشركة.

المطلب الأول: المهارات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة ومعايير التقييم

حتى يقوم أعضاء مجلس الإدارة أدوارهم كما يجب بكل إتقان وشفافية استوجب عليهم أن يتحلوا بمجموعة مهارات ومؤهلات تساعدهم على القيام بالمهام الموكلة إليهم، ولمعرفة مدى فعاليتها في الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وجب إجراء التقييم لهم.

أولاً– مهارات ومؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة

يجب أن تتوافر في العضو مهارات والخبرات الشخصية المناسبة التي تساعده في أن يعمل على تعظيم المصالح طويلة الأجل لمساهمي الشركة وأصحاب المصالح ويعتبر وجود مجلس إدارة يحتوي على أعضاء تتوافر لديهم المهارات والخبرات اللازمة شرط أساسي لضمان فعالية المجلس في أداء وظائفه.

وعليه فقد أصدرت العديد من الهيئات العلمية مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وإحدى منظمات البنك الدولي مجموعة من الإرشادات المتعلقة بالمهارات والخبرات التي يجب أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة بحيث تم تصنيفها على:[1]

1– الخصائص الشخصية: وتتمثل في :

- الأمانة
- الاستقامة
- المسؤولية
- الرشد والإدراك
- السلوك الأخلاقي

2– المهارات والخبرات: وتتمثل في:

- خبرة في مجال عمل أو صناعة المؤسسة.
- لديه خبرات خاصة ومن أمثلتها: المحاسبة والتمويل، إدارة المخاطر والرقابة المالية، الإدارة الإستراتيجية.
- المعرفة المطلوبة لعضو مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمحاسبة والتمويل: من خلال الدراسات المتعلقة بتحليل الموضوعات التي تحتويها جداول أعمال اجتماعات مجالس إدارة الشركات، اتضح أن غالبية الموضوعات التي يتم عرضها على المجلس ويطلب من الأعضاء اتخاذ قرارات بشأنها هي موضوعات متعلقة بالتمويل والمحاسبة، وهنا يثار موضوع متعلق بما هي المعرفة المطلوبة لعضو مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتمويل والمحاسبة دون أن يكون حاصل على شهادة متخصصة في هذا المجال. وأهم شيء في المحاسبة القوائم المالية التي يعتمد عليها في تحليل عمليات الشركة بدرجة كبيرة وهي تعتبر مصدر أساسي للمعلومات التي يعتمد عليها أعضاء المجلس في تحليلاتهم. وتقوم الشركات بإعداد تلك القوائم بشكل ربع سنوي وبشكل سنوي في نهاية العام.[2]

ثانياً– تقييم أعضاء مجلس الإدارة

تقييم المجلس هي العملية التي من خلالها يتم تقييم المجلس بأكمله بلجانه وأعضائه فرادى وجماعات لتقييم مدى فعاليتهم في الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم.

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 56، 57.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 63، 64.

كان مفهوم تقييم المجلس من بين التوصيات الأساسية في تقرير هيغز، والذي ذكر فيه " على كل مجلس باستمرار تجربة طرق جديدة لتحسين فعاليته"، تساعد التقييمات المجلس على تبين أداء أعضاء المجلس وما إذا كانوا يظهرون المهارات والمعارف والخبرات المتوقعة منهم، وإذا لم يكن عضو المجلس ملتزما بشكل كاف، فيمكن أن تكون عملية التقييم أداة فعالة لبدء النقاش حول تحسين الأداء أو الإستبدل. علاوة على ذلك تتباين تقييمات المجلس تبايناً كبيرا من حيث العملية ونطاقها، وفيما يلي قائمة لبعض الخيارات التي تتخذها الشركات عند تصميم التقييمات.

- هل يتم تقييم المجلس واللجان بالإجمال فقط أم أيضا على المستوى الفردي للأعضاء؟
- هل تجري التقييمات عن طريق المقابلة أو الاستبيان؟
- هل تجري التقييمات من قبل موظف داخلي (مثل المدير التنفيذي للموارد البشرية) أو شركة محاماة خارجية، أو مستشار خارجي.
- إضافة إلى ذلك يمكن للتقييمات تناول مجموعة متنوعة من المواضيع بما في ذلك ما يلي:

1- تكوين المجلس:

هل لدى المجلس الخبرة اللازمة للقيام بجميع مسؤولياته؟ هل عملية اختيار أعضاء المجلس الجدد مرضية؟ هل أعضاء المجلس يسهمون في أعمال المجلس بشكل عام وفي مجالات خبرتهم بشكل خاص؟ هل يستفيد المجلس الاستفادة الكاملة من مهارات وخبرات أعضائه؟

2- المساءلة:

هل المجلس فعال في أداء مسؤولياته؟ هل وضع المجلس إستراتيجية مناسبة؟ هل حرص المجلس على نزاهة العلاقة بين رؤية الشركة ورسالتها وإستراتيجيتها ونموذج الأعمال لديها ومقاييس الأداء الرئيسية؟ هل وضع المجلس أهداف واقعية طويلة المدى؟ هل نجح المجلس في مراقبة الأداء؟

3- المعلومات:

هل يحرص المجلس على المعلومات التي يحتاجها؟ هل المعلومات دقيقة وحسنة التوقيت؟

4- الاجتماعات:

هل هيكلة الاجتماعات مناسبة؟ هل خصص الوقت الكافي لكافة الموضوعات الضرورية؟ هل النقاشات منفتحة وصادقة؟ هل أعضاء المجلس يستعدون للاجتماعات؟

5- العلاقات:

هل أعضاء مجلس الإدارة منفتحون وصادقون في نقشاتهم فيما بينهم؟ هل أعضاء مجلس الإدارة منفتحون وصادقون في نقشاتهم مع الإدارة؟ هل تشجع العلاقات في قاعة اجتماعات المجلس على اتخاذ القرار الأمثل؟ هل تتلقى الإدارة الدعم المناسب من المجلس؟ هل تتلقى الإدارة الرقابة الكافية من المجلس؟

ختاماً إن مجرد إجراء تقييم شامل النطاق لا يعني بالضرورة أنه يؤدي إلى نتائج فعالة ومن الناحية العملية من الصعب على المختصين الذين يجرون التقييم إعطاء تغذية راجعة بناءة، حتى وإن كانوا مستشارين من جهة خارجية، يشير الخبراء الاستشاريون الذين يجرون هذه التقييمات إلى أن العديد من أعضاء مجالس الإدارة ونظرا الذي حققوه في حياتهم المهنية لا يرحبون بالتعليقات على أوجه القصور لديهم، وغالباً ما يتم تجاهل نصيحة المستشارين للتحسين وهذا أمر مؤسف يمكن أن تؤدي نتائجه إلى بقاء أعضاء غير فاعلين في المجلس في الوقت الذي ينبغي لهم إما تحسين أدائهم أو تقاعد، تحقيقا لهذه الغاية وجد مسح أجرته مجلة "عضو مجلس إدارة الشركة" أن ما يقارب من ربع المديرين التنفيذيين لديهم أعضاء في مجالس إدارتهم يشعرون بأنه لابد من استبدالهم، يعتقد ستة وثلاثون في المئة من الذين شملهم المسح أن أعضاء مجلس الإدارة يفتقرون إلى مجموعة من المهارات الضرورية، ويعتقد واحد وثلاثون في المئة أن أعضاء المجلس غير ملتزمين والبقية يعتقدون أن أعضاء المجلس غير مهيئين للاجتماعات أو انه طال بقائهم في المجالس، ولتحسين جودة الحوكمة على أعضاء مجلس الإدارة الاستماع لهذه الملاحظات مباشرة.[1]

المطلب الثاني: متطلبات مجلس الإدارة الفعال ودوره في صياغة إستراتيجية الشركة

يعد مجلس الإدارة السلطة العليا في الشركة وحتى يتمكن من الارتقاء لهذه الأخيرة استوجب عليه أن يتحلى بمجموعة من المبادئ والمتطلبات حتى يمارس مهامه على أكمل وجه وخاصة فيما يتعلق بوضع إستراتيجية الشركة لأن مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في وضع وتكوين الإستراتيجية الخاصة بالشركة يعتبر أمرا حاسما، كما يجب أن يكون على دراية تامة بالأعمال الرئيسية التي تقوم بها الشركة.

أولاً- المبادئ والمتطلبات الأساسية لمجلس إدارة فعال

1- مبادئ مجلس الإدارة الفعال

يقوم مجلس الإدارة الفعال على مبدأين رئيسيين هما: المبدأ الأول: هو ضرورة خلق حرية داخل الإدارة حتى يسهل دفع المشروع إلى الأمام دون تدخل غير ضروري. المبدأ الثاني: نتيجة للمبدأ الأول وذلك لأنه من الضروري منح الإدارة دورها الرئيسي وهذا يعني منحها السلطة اللازمة، ومن ثم يجب أن تكون هناك مساءلة فعالة بشأن طريقة استخدام السلطة ويتركز فن الحوكمة الجيدة للشركات في فهم الفرق بين التدخل المبالغ فيه والمسؤولية المناسبة.[2]

[1] ديفيد لاركر، بريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر ابوثنين، سعد بن ابو عبد الله الكلابي، **مسائل حوكمة الشركات نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها**، مركز البحوث والدراسات، مصر، 2017، ص ص 142، 143.

[2] محمد تقرورت، نبيل قبلي، **تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص 272.

2- متطلبات مجلس الإدارة الفعال:

لا يمكن لمجلس الإدارة أن يكون فعالا ما لم يقم بالأنشطة التالية:[1]

2-1-الإدارة:

يوضح الفحص السريع لتنظيم الإدارة العليا في الاقتصاديات الكبرى أن هناك إختلافات عديدة، فلا يوجد مشروع متميز يمكن إدراته بواسطة شخص واحد إلا أن هناك إتفاقا عاما على أن الشركات بحاجة إلى قائد والقضية لا تتعلق بالاختيار بين الفردية والكلية بل تتعلق بالتأكيد على كليهما ومن الملاحظ أن المشروع الذي تتم إدارته بواسطة الشخص الذي قام بتأسيسه سيسوده اتجاه نحو الفردية. ويعد كل أعضاء الإدارة الأكفاء متعادلين، لذلك كان من الضروري إعطاء إنطباع واضح يفيد أن القائد هو الأول بين الأكفاء، وكما يختلف دور رئيس الإدارة تبعا لشخصيته وسلطته يختلف الدور النسبي لأعضاء المجلس، وبالرغم من أنهم يتولون مجالات محددة من المسؤولية التنفيذية داخل الشركة إلا أنهم يجب أن يكونوا على علم بما يحدث في الأقسام والإدارات الأخرى وقد يصبحون مسؤولين إذا فشلوا في تحقيق ذلك، ومن المتوقع أن يقوموا بالعمل بصورة جماعية وتقوم الإدارة بمراقبة وتقييم الكفاءة والأداء الفردي لأعضائها.

2-2-لجان مجلس الإدارة:

يجب أن يكون تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وفقا للائحة عمل تعتمد من مجلس الإدارة، تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة المجلس عليها والمعاملة المالية لها. وعلى اللجنة أن تحيط المجلس علما بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية مطلقة. وعلى المجلس أن يتابع عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وتعد المهمة الرئيسية لهذه اللجان هي رفع تقرير مفصل للمجلس والمجلس هو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المسؤولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجنة، وهناك ثلاثة أسباب تفسر سبب إنشاء معظم هذه اللجان، أنه يجب على مجلس الإدارة تناول ومعالجة مشكلة خطيرة حقيقية أو محتملة قد تواجه الشركة، أن المجلس بحاجة إلى مراقبة نشاط تجاري بصفة مستمرة، أن هناك ظروفا أو مؤثرات خارجية توصي باستخدام لجنة ما كما يجب أن يمتلك مجلس الإدارة السلطة اللازمة لممارسة مختلف المهام وبعيدا عن التدخلات.

2-3-تدريب أعضاء مجلس الإدارة:

من المعتاد أن يشعر الفرد أن منصبه كعضو مجلس الإدارة هو وجه أخر للإدارة وأنه لذلك لا يتطلب تدريبا خاصا لكن الآن تم إدراك أن دور المدير يتطلب فعلا تفكيرا مستقلا بسبب المسؤوليات القانونية المتزايدة، كما أن ديناميكيات المجلس تستحق دراسة خاصة إذا كان الهدف هو الإستفادة من أفضل المهارات الفردية لأعضاء المجلس،

[1] محمد تقورت، نبيل قبلي، نفس المرجع، ص 273.

وكثيرا ما يتعرض عضو مجلس الإدارة الخارجي إلى بعض الإختيارات السيئة وقد يحتاج إلى مهارات خاصة للتعامل معها، وهو الأمر الذي يوضح أهمية التدريب المناسب الذي قد يكون عبارة عن ندوات إذا لم تتوفر برامج التدريب على مستوى المحلي يجب الحصول على خدمات الخبراء من دول مناسبة. وإجراء هذا التدريب في مدارس إدارة الأعمال أو الجامعات المحلية، لكن رغم ذلك فإن شهادة المدير لا تزال طوعية في معظم البلدان، إلا في عدد قليل من البلدان مثل أستراليا حيث تكون إلزامية، ومن شأن الشهادة الإلزامية أن تعني أن معظم المديرين سيضطرون إلى الإلتحاق بدورات تكوينية، التي يمكن أن تكون مكلفة جدا بالنسبة لبعض الشركات، ولا سيما الشركات الأصغر حجما، ويتمثل أحد الإقتراحات في إشتراط أن يحدد جميع المديرين ما إذا كانوا قد قاموا بدورات تدريبية للمدراء كجزء من وثائق تفويضهم.

2-4-معايير السلوك والأداء:

نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره الهام في تفعيل النظام الرقابي داخل الشركات فقد أوصت العديد من الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل للسلوك الأخلاقي يركز على القيم الأخلاقية والنزاهة، ويجب أن يركز هذا الدليل على ضرورة إلتزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح والتركيز على حضر تعامل العاملين في أسهم الشركة في حالة توفر معلومات داخلية لديهم بشكل قد يؤثر على قيمة الأسهم بالسوق، والتأكيد على أن يعمل العاملين على حماية معلومات الشركة وضمان سريتها مع ضرورة منع العاملين من تلقي أي هدايا أو مبالغ نقدية من طرف خارجي بما يؤثر على معاملات الشركة، وفي نفس الوقت حضر قيام العاملين بالشركة بإعطاء أي رشاوي للغير.

ثانياً- دور مجلس الإدارة في وضع استراتيجية الشركة

قد بدأت مجالس الإدارة في أنحاء العالم في التحرك إلى ما وراء التغيرات الهيكلية التي يتم القيام بها في داخل غرفة اجتماعات مجلس الإدارة إلى القيام بالتغيرات السلوكية التي تتعلق بصلب الموضوعات الخاصة بعمل المجلس. وأهم ما جاء بمبادئ حوكمة الشركات بخصوص هذا الموضوع، أن مشاركة مجلس الإدارة في وضع وتكوين الإستراتيجية الخاصة بالشركة يعتبر أمرا حاسما.

ولمشاركة عضو مجلس الإدارة في الإستراتيجية يجب أن يكون على فهم تام بالأعمال الرئيسية التي تقوم الشركة بها، وكيفية الترابط والتوافق بين تلك الأعمال وكيفية إدارتها والقيام بها مثل (الهرم الإداري، خطوط السلطة) ولكي يؤكد المجلس مشاركته في الإستراتيجية مع المحافظة على الاستقلال فإنه يجب أن يضع جدول أعمال خاص به يمكن لمجلس الإدارة يكون لديه الوسيلة لمراجعة الإستراتيجية بصورة دورية وشكل منظم، والتعامل مع الأحداث غير المتوقعة والتي لا يمكن تفاديها والتي تتطلب قيام الإدارة بإعادة تقييم الإستراتيجية من وقت لأخر.

ومما سبق يتضح لنا أن الإشراف النشيط والاستقلالية، والقدرة على التنافس، والمشاركة في الإستراتيجية هي النواحي الثلاث التي تظهر الارتباط العملي للحوكمة الجيدة بأداء الشركة وهي تعتبر أساسا لضمان قيام مجلس الإدارة

بالمحاسبة عن المسؤولية تجاه الإدارة التنفيذية، من أجل الاستمرار والازدهار في الأداء مع الأهمية البالغة لمشاركة مجلس الإدارة في تحسين أداء الشركة وتعزيز قيمة الشركة.

وتعتبر عملية قيام مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية وأهداف الشركة من أهم المسؤوليات التي يجب على المجلس القيام بها في ظل مفهوم حوكمة الشركات، حيث ركزت العديد من مبادئ الحوكمة على أهمية الدور الذي يلعبه المجلس في تلك العملية نظرا لتأثيرها المباشر على قيمة الشركة في الأجل القصير والطويل، ويعتبر قيام المجلس بهذا الدور من أهم العوامل التي يمكن على أساسها تقييم فعاليته، وفي البداية يجب أن يتم تحديد إلى أي مدى يشارك المجلس في عملية إعداد وتنفيذ إستراتيجية الشركة، حيث يجب الأخذ في الاعتبار الخصائص الأساسية لطبيعة البيئة التي تعمل بها الشركة والتي تؤثر على طبيعة الدور الذي يلعبه المجلس في تلك العملية، ففي بيئة الأعمال التي تتميز بالتغير المستمر نجد أن نجاح الشركة يعتمد على درجة تعديل أهدافها وإستراتيجيتها وفقا لتلك التغيرات وقيام المجلس بصفة مستمرة بمناقشة التغيرات والتأكد من مناسبة الأهداف والإستراتيجيات لها، في حين نجد أن دور المجلس لا يكون بتلك الصورة في حالة الشركات التي تواجه بيئة أعمال مستقرة إلى حد ما.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن مشاركة عضو مجلس الإدارة في وضع الإستراتيجية يجب أن يكون على فهم ودراية شاملة بكل الأعمال الرئيسية التي تقوم بها الشركة ، والعمل على وضع أهداف المؤسسة ومناقشة التغييرات التي تحدث في البيئة التي تحيط بها مع الالتزام بضمان رقابة الإستراتيجية بصورة دورية وشكل منظم من وقت لأخر حتى يضمن سير عمل الشركة وفعالية أداء مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: مجلس الإدارة في القانون التجاري الجزائري

ينظم مجلس إدارة الشركة في شركات المساهمة في القانون التجاري الجزائري حسب المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 إبريل 1993 الذي جاء بشقيه، القسم الفرعي الأول وجاء تحت اسم مجلس الإدارة الذي تنظمه المواد من 610 إلى غاية 641، أما القسم الفرعي الثاني الذي جاء تحت اسم مجلس المديرين ومجلس المراقبة الذي تنظمه المواد من 642 إلى غاية 673.

أولاً- مجلس الإدارة:

إن المواد التي تنظم تسيير وتنظيم مجلس الإدارة ضمن القسم الثالث لإدارة شركة المساهمة وتسييرها من المادة 610 إلى غاية 641 أي حوالي 32 مادة من القانون التجاري المعدل عبر المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 أفريل 1993 .[2]

---

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 58، 59.

[2] أونان بومدين، **دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011، ص 211.

1- حجم مجلس الإدارة:

يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتكون من 03 أعضاء على الأقل و12 عشر عضو على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون أن يتجاوز 24 عضواً، وعدا حالة الدمج الجديد فإنه لا يجوز أي تعيين لقائمين جدد بالإدارة ولا استخلاف من توفى بالإدارة، أو استقال، أو عزل مادام عدد القائمين بالإدارة لم ينخفض عن 12 عضو.[1]

2-مدة العقود:

بناء على المادة 611 من القانون التجاري يتحدد مدة العضوية بناء على القانون الأساسي دون أن يتجاوز ست سنوات بعد عملية الانتخاب من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو العامة العادية للقائمين على الإدارة.[2]

3- إعادة انتخاب المجلس أو عزله:

يجوز إعادة انتخاب القائمين بالإدارة (مجلس الإدارة) كما يجوز للجمعية العامة عزلهم في أي وقت.[3]

4- تعيين الأجير المساهم في المجلس:

لا يجوز للأجير المساهم في الشركة أن يعين قائماً بالإدارة إلا إذا كان عقد عمله سابقاً بسنة واحدة على الأقل لتعيينه مطابقاً لمنصب العمل الفعلي، دون أن يضيع منفعة عقد العمل.[4]

5- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة:

لا يجوز لقائم على الإدارة (عضو مجلس الإدارة) أن يقبل من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه فيها.[5]

6- التعيينات:

يمكن تعيين الأجير المساهم ذا عقد عمل أكثر من سنة قائماً بالإدارة دون ضياع كصالحة من منفعة عقد العمل كما يجوز لأي عضو مجلس الإدارة قبول عقد عمل جديد بعد تعيينه إسنادا للمادة 616 من القانون، في حالة الوفاة أو استقالة عضو أو أخر يمكن القيام بتعيينات مؤقتة بين جلستين عامتين.

في حالة انخفض عدد الأعضاء ما دون الحد الأدنى القانوني (ثلاثة أعضاء) تستدعي الجمعية العامة العادية لعملية إتمام الأعضاء وفي حالة كان العدد أكبر من الحد الأدنى القانوني وأقل من الحد الأعلى المنصوص عليه قانونياً بناء على القانون الأساسي للشركة بإمكان المجلس القيام بالتعيينات المؤقتة في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر.[6]

---

[1] مبروك حسين، **القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والإجتهاد القضائي والنصوص المتممة**، ط 4، دار هومه، الجزائر، 2005، ص 374.

[2] أونان بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 211.

[3] المادة 613، القانون التجاري الجزائري، المعدل في 2007، ص 157.

[4] المادة 615، القانون التجاري الجزائري.

[5] المادة 616، القانون التجاري الجزائري.

[6] أونان بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 211، 212.

7- مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة:

مجلس الإدارة يجب أن يمتلك عشرين بالمائة على الأقل من رأس مال الشركة ويحدد القانون الأساسي العدد الأدنى من الأسهم التي يحوزه كل عضو مجلس، وإذا لم يكن العضو مالك يوم تعيينه للعدد المطلوب فإنه يعد مستقيلا بصفة تلقائية إذا لم يصحح الوضعية في غضون أشهر، تخصص هذه الأسهم لأعمال التسيير وهي غير قابلة للتصرف فيها.[1]

8-نطاق عمل مجلس الإدارة:

يخول لمجلس الإدارة كل السلطات للتصرف في كل الظروف باسم الشركة ويمارس هذه السلطات في نطاق موضوع الشركة، ومع مراعاة السلطات صراحة في القانون لجمعيات المساهمين، تلتزم الشركة في علاقاتها مع الغير حتى بالأعمال التي لا تتصل بموضوع الشركة إلا إذا ثبت أن الغير كان يعلم بأن العمل تجاوز هذا الموضوع، يجوز لمجلس الإدارة لرئيسه أو لمدير عام حسب الحالة بإعطاء الكفالة أو الضمانات الاحتياطية أو ضمانات باسم الشركة في حدود كامل المبلغ الذي يحدده.[2]

9-المداولات والتصويت داخل المجلس:

لا تصح مداولة مجلس الإدارة إلا إذا حضر نصف عدد الأعضاء على الأقل ويعتبر كل شرط مخالف كان لم يكن، وتأخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ما لم ينص القانون الأساسي عل أكثر ويرجح صوت رئيس الجلسة عند تعادل الأصوات ما لم ينص القانون الأساسي على خلاف ذلك.[3]

10-مكافئة أعضاء مجلس الإدارة:

لا يجوز للقائمين بالإدارة أن يحصلوا من الشركة على آية أجرة دائمة كانت أو غير دائمة ما عدا:

مكافئات على نشاطات بمبلغ سنوي ثابت عن بدل الحضور، مقيد على تكاليف الاستغلال تمنحه الجمعية العامة.

- تمنح مكافئات نسبية لمجلس الإدارة مع مراعاة:

- دفع مكافئات لأعضاء نسبية متوقف بحسب كل حالة على دفع الأرباح للمساهمين
- مبلغ المكافئة لا يجب أن يتجاوز عشر الأرباح القابلة للتوزيع بعد طرح الاحتياطات والمبالغ المرحلة من جديد.

- يحدد مجلس الإدارة كيفيات توزيع المبالغ الإجمالية التي تمثل بدل الحضور والنسب بين أعضائه.

- يجوز لمجلس الإدارة منح أجور استثنائية عن المهام أو الوكالات المعهود بها لأعضاء مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يجب أن تخضع هذه الأجور المقيدة على تكاليف الاستغلال للتصويت في الجمعية العامة.

[1] المادة 619، القانون التجاري الجزائري.

[2] المادة 623، 624، القانون التجاري الجزائري.

[3] المادة 626 القانون التجاري الجزائري.

– يجوز لمجلس الإدارة أن يأذن بتسديد مصاريف السفر والتنقلات، وكذا المصاريف التي أداها أعضاء مجلس الإدارة في مصلحة الشركة.[1]

11–انتخاب، تنحية رئيس مجلس الإدارة:

ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيسا له شريطة أن يكون شخصا طبيعياً وذلك تحت طائلة بطلان التعيين، كما يحدد مجلس الإدارة أجره، يعين الرئيس لمدة لا تتجاوز مدة قيامه بعضوية المجلس وهو قابل لإعادة انتخابه، ويجوز لمجلس الإدارة أن يعزله في أي وقت، ويعد كل حكم مخالف ذلك كأن لم يكن. يجوز لمجلس الإدارة أن ينتدب عضو من أعضاء مجلس الإدارة ليقوم بوظائف الرئيس في حالة وقوع مانع مؤقت للرئيس أو وفاته أو استقالته، أو عزله وذلك إلى غاية انتخاب رئيس جديد.[2]

12–صلاحيات المجلس ورئيسه في تعيين وعزل المديرين العامين وتحديد مهامها:

يتولى رئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته، الإدارة العامة للشركة ويمثل الشركة في علاقاتها مع الغير، ويتمتع الرئيس بالسلطات الواسعة للتصرف باسم الشركة في كل الظروف مع مراعاة السلطات التي يخولها القانون صراحة لجمعيات المساهمين، وكذا السلطات المخصصة بكيفية خاصة بمجلس الإدارة، وفي حدود موضوع الشركة، يجوز لمجلس الإدارة بناء على اقتراح الرئيس أن يكلف شخصاً واحدا أو اثنين من الأشخاص الطبيعيين ليساعد الرئيس كمديرين عامين بناء على اقتراح الرئيس، يجوز لمجلس الإدارة عزل المدرين العامين في أي وقت، بناء على اقتراح الرئيس، وفي حالة وفاة الرئيس، أو استقالته، أو عزله يحتفظ المديران العامان بوظائفهما واختصاصاتهما إلى تاريخ تعيين رئيس جديد، إلا إذا اتخذ المجلس قرار مخالفاً، يحدد مجلس الإدارة بالاتفاق مع رئيسه مدى ومدة السلطات المخولة للمديرين العامين، وإذا كان أحدهما عضوا في مجلس الإدارة، فمدة وظيفته لا تكون أكثر من مدة عقده، وللمديرين العامين نحو نفس السلطات التي يتمتع بها الرئيس.[3]

ثانياً– مجلس المديرين ومجلس المراقبة:

1– مجلس المديرين:

تنص المادة 642 من القانون التجاري الجزائري على ما يلي: " يجوز النص في القانون الأساسي لكل شركة مساهمة، على أن هذه الشركة تخضع لأحكام هذا القسم الفرعي. يمكن أن تقرر الجمعية غير العادية أثناء وجود الشركة إدراج هذا الشرط في القانون الأساسي أو إلغاءه".

ولقد أدخل المشرع الفرنسي هذا النوع الجديد من التسيير في الشركات المساهمة عن طريق القانون الصادر بتاريخ 24 جويلية 1966 وهو مستوحى من القانون الألماني، ويهدف هذا التسيير إلى الفصل بين إدارة الشركة والمراقبة،

[1] المادة 632-634، القانون التجاري الجزائري.

[2] المادة 635-637، القانون التجاري الجزائري

[3] المادة 638- 441، القانون التجاري الجزائري.

وهي وظائف يقوم بكلاهما مجلس الإدارة، وإذا تولى مجلس المديرين إدارة الشركة، فتكون الرقابة من اختصاص مجلس المراقبة، ويمكن للشركة أن تتبنى هذا النوع من التسيير في بداية تأسيسها أو من بعد، كما يمكن تغييره إذا قرر المساهمون تعديل القانون الأساسي للرجوع إلى نمط التسيير التقليدي عن طريق مجلس الإدارة.[1]

– تعيين أعضاء مجلس المديرين وعزلهم

يدير شركة المساهمة مجلس مديرين يتكون من خمسة أعضاء على الأكثر، ويمارس مجلس المديرين وظائفه تحت رقابة مجلس مراقبة، ويتم تعيين مجلس المديرين من قبل مجلس المراقبة ويسند الرئاسة لأحدهم، وتحت طائلة البطلان يعتبر أعضاء مجلس المديرين أشخاصا طبيعيين، ويحدد القانون الأساسي للشركة مدة مهمة مجلس المديرين ضمن حدود تتراوح من عامين إلى ست سنوات، وعند عدم وجود أحكام قانونية أساسية صريحة تقدر مدة العضوية بأربع سنوات، وفي حالة الشغور، يتم تعيين الخلف للفترة المتبقية إلى غاية تجديد مجلس المديرين، ويحدد عقد التعيين كيفية دفع أجر أعضاء مجلس المديرين ومبلغ ذلك.

ويجوز للجمعية العامة بناء على اقتراح من مجلس المراقبة عزل أعضاء مجلس المديرين، وفي حالة ارتباط المعني بالأمر بعقد عمل، يكون تجريده من عضويته في مجلس المديرين لا يترتب عنه فسخ عقد عمل، وفي هذه الحالة يعاد إدماجه في منصب عمله الأصلي أو في منصب عمل مماثل.[2]

2– مجلس المراقبة:

بناء على المواد، 654، 655، 656 من القانون التجاري

يمارس مجلس المراقبة مهمة الرقابة الدائمة للشركة، ويمكن أن يخضع القانون الأساسي إبرام العقود التي يعدها لترخيص مجلس الإدارة مسبقا، غير أن أعمال التصرف كالتنازل عن العقارات والتنازل عن المشاركة، وتأسيس الأمانات وكذا الكفالات والضمانات الاحتياطية أو الضمانات، تكون موضوع ترخيص صريح من مجلس المراقبة حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي، يقوم مجلس المراقبة في أي وقت من السنة بإجراء الرقابة التي يراها ضرورية ويمكنه أن يطلع على الوثائق التي يراها مفيدة للقيام بمهمته، يقوم مجلس المديرين مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وعند نهاية كل سنة مالية تقريرا لمجلس المراقبة حول تسييره، يقوم مجلس المديرين بعد قفل كل سنة مالية، لمجلس المراقبة وثائق الشركة قصد المراجعة والرقابة، يقدم مجلس المراقبة للجمعية العامة ملاحظته على تقرير مجلس المديرين وعلى حسابات السنة المالية.[3]

---

[1] عموره عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 285.

[2] عموره عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري**، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 257.

[3] فاتح بوسنان، **القانون التجاري حسب أخر تعديل، دار طليطلة**، ط 1، الجزائري، 2010، ص ص 192، 193.

- **تكوين مجلس المراقبة:**

بناء على المواد 657، 658، 659، 661، 662 من القانون التجاري فإنه:

يتكون مجلس المراقبة من (07) أعضاء إلى إثنى عشر (12) عضو على الأكثر، يمكن أن يتضاعف لعدد (24) عضو في حالة الدمج ليصبح لعدد أعضاء مجلس المراقبة للشركتين المدمجتين الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر، حصول أعضاء مجلس المراقبة على 20 بالمائة من رأس مال الشركة من أسهم الضمانات، ينتخب أعضاء مجلس المراقبة من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو العامة العادية كما يمكن انتخابهم من جديد أن لم يكن نص مخالف في القانون الأساسي، يتحدد فترة وظائفهم داخل المجلس بناء على القانون الأساسي فقد لا يتعدى الست (06) سنوات في حالة التعيين من قبل الجمعية العامة وثلاث سنوات في حالة التعيين من قبل القانون الأساسي للشركة، كما للجمعية العامة الصلاحيات الكاملة في عملية التعيين والعزل.[1]

وفي الأخير نستخلص أنه ينظم مجلس إدارة الشركة في شركات المساهمة في القانون التجاري الجزائري حسب المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 إبريل 1993 الذي جاء بشقيه، القسم الفرعي مجلس الإدارة الذي تنظمه المواد من 610 إلى غاية 641، أما القسم الفرعي الثاني مجلس المديرين ومجلس المراقبة الذي تنظمه المواد من 642 إلى غاية 673. يمكن القول أن هذه المواد عالجت وأولت عناية كبيرة بموضوع مجلس الإدارة من الناحية العملية والتسييرية والإدارية والتي من شأنها تحسين مستوى الأداء وبالتالي رفع من قيمة الشركات للنهوض بالإقتصاد الوطني.

[1] أونان بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 216.

خلاصة الفصل الأول

تبين لنا مما سبق أن حوكمة الشركات هي مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح، التي توفر الأطر والآليات لتحديد أهداف الشركة.

في إطار حوكمة الشركات وحسب مبادئها العالمية قد ركزت بشدة على عدد من المسائل المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة وكيفية عمله، باعتباره من أهم آليات الحوكمة، حيث أنه المسؤول الأول والأخير عن الإشراف على كل الأنشطة والعمليات داخل الشركة، إضافة لكونه يعمل على محاربة الفساد وتدعيم عنصر الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم.

وحتى يمارس أعضاء مجلس إدارة أدوارهم بكل أمانة وإخلاص ينبغي أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين، وأن يكونوا قادرين على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

يعد مجلس الإدارة آلية من آليات حوكمة الشركات كونه يعمل على مراعاة والتزام القوانين والتشريعات لضمان سلامة معاملات الشركة، إضافة إلى أنه أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمى رأس مال المستثمر في الشركة من سوء الإستعمال، وذلك بحكم صلاحياته القانونية.

وبخصوص مجلس الإدارة حسب القانون التجاري الجزائري، نص على نظامين لإدارة شركة المساهمة، الأول نظام كلاسيكي قديم تناوله القسم الفرعي الأول، يكون فيه التسيير بمجلس وحيد هو مجلس الإدارة، والثاني النظام الحديث أضيف بموجب المرسوم التشريعي رقم 08/93، جاء في القسم الفرعي الثاني ويكون فيه التسيير بمجلسين هما، مجلس المديرين ومجلس المراقبة. حيث أن الأول يعد جهاز تنفيذي لكل أعمالها، وهو المهيمن على كل نشاطها، كما أنه يتمتع من الناحية العملية والقانونية بسلطات واسعة في إدارة الشركة ومراقبتها في نفس الوقت، أما مجلس الإدارة في النظام الحديث أو ما يعرف بالنظام المزدوج يقوم أساسا على وجود جهازين، أحدهما يسمى مجلس المديرين مكلف بمهمة إدارة الشركة، والثاني يسمى بمجلس المراقبة ويختص أساسا بمراقبة مجلس المديرين بهدف حماية رؤوس أموال المساهمين. كل هذه المواد عالجت موضوع مجلس الإدارة من الناحية العملية والتسييرية والإدارية من خلال تحديد الأدوار والمهام والمسؤوليات، بغية تنمية الشركات التي تعطي دافعا قويا لتنمية الإقتصاد.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ومفهومه من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

تمهيد

لقد تزايد اهتمام الفكر المحاسبي بالقواعد والمبادئ المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي للمعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، حيث تعتبر الوسيلة التي بموجبها يتم إبلاغ الأطراف سواء كانوا داخليين أو خارجيين بالحصيلة السنوية لنشاط الشركة وأدائها المالي، وحتى تكون لهذه القوائم دلالة ومنفعة يجب أن تكون شاملة ومفهومة وموحدة تلبي الغرض الذي أعدت من أجله.

وحتى تكتمل المنفعة من تلك القوائم والتقارير كللت جهود العديد من الهيئات والمنظمات الدولية على رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يعتبر بمثابة المسار الموجه والمنظم لعمل المحاسبة، حيث أصدر مجموعة من المعايير عالجت قضايا عديدة ومن بينها معايير خصصت للإفصاح المحاسبي، ومن بين المعايير التي أولت عناية كبيرة للإفصاح نجد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (24) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى معايير التقارير المالية، نجد معيار التقرير المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية، الإفصاحات، ومعيار التقرير المالي الدولي رقم (12) الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى. وتهدف كل هذه المعايير إلى تحسين جودة المعلومات.

وعليه يمكن التطرق في هذا الفصل إلى الإفصاح المحاسبي بشكل مفصل من خلال ثلاثة مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي؛

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية؛

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي دورٌ هام ومميزٌ في الشركة فهو يعمل على نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالشركة سواء كانت معلومات كمية أو وصفية أو معلومات أخرى، تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية، هدفه إيصال المعلومات المحاسبية والحقائق الهامة المتعلقة بنتيجة العمليات والمركز المالي للشركة لمستخدمي المعلومات.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي من حيث الخصائص والشروط

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الأسس التي ترتكز عليها مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كونه يعمل على إظهار المعلومات المحاسبية، حيث تدعو هذه المبادئ إلى ضرورة الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات الهامة ذات العلاقة بأنشطة شركة ما، لتكون في صالح مستفيدين آخرين لديهم مصلحة في التعرف والإطلاع على هذه المعلومات، ولقد اقترنت معظم تعاريف الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية رغم وجود مصادر أخرى للإفصاح كتقرير مجلس الإدارة، والكشوف الإضافية...إلخ.[1]

أولاً– تعريف الإفصاح المحاسبي

تعددت آراء الباحثين في تحديد تعريف واضح ودقيق لمصطلح الإفصاح المحاسبي، ومما يلي عرض لأهم هذه التعاريف ويمكن ايجازها في:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد إلتزاماتها.[2]

كما يعرف الإفصاح بأنه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.[3]

ويعرف أيضا هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة الشركة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة.[4]

---

[1] عزيزة بن سمينة، مريم طبني، **دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، مارس 2017، ص 327

[2] بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 07/06 ماي 2012، ص 9.

[3] رولاكاسلايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمارية**–دراسة تطبيقية علي المديرية العامة للمصرف التجاري السوري – مذكرة الماجستير تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين سوريا، 2007، ص 54.

[4] خلف الله بن يوسف، **أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، جوان 2017، ص 33.

يعرف كذلك على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[1]

يعرف بأنه نشر كل المعلومات الإقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات وصفية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على إتخاذ قراراته وتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الإقتصادية المستقبلية.[2]

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة إلى الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة الإحتياجات المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح أيه معلومات محاسبية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية.[3]

كما يعرف بأنه كشف وإظهار المعلومات الإقتصادية، سواء المالية أو غير المالية، الكمية أو النوعية التي توضح الوضعية المالية للشركة وأدائها.[4]

ومن خلال التعاريف يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يعرف على أنه عملية إظهار وكشف عن المعلومات في القوائم المالية أو في والملاحظات والجداول المكملة لها في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة بدون تحيز وتضليل بغية فهم محتوى تلك القوائم، للمساعدة على إتخاذ القرار.

ثانياً– خصائص الإفصاح المحاسبي

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد بعض الخصائص وهي:[5]

1– يمثل الإفصاح المحاسبي تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالباً ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية.

2– إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظراً لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات.

3– تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس.

---

[1] زغدار أحمد، سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، 2010، ص 84

[2] حيدر أحمد حسن صالح، هلال يوسف صالح، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 15، جامعة السودان، 2014، ص 18.

[3] جمال الدين سحنون، **الإفصاح والشفافية كاحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد 01، قسنطينة، 2018، ص ص 524، 525.

[4] Nermeen F , Shehata,**Theories and determinante of Voluntary Disclosure Accounting and finance** Research Journal, Vol 3, N1, 2014, P 19.

[5] صديق مسعود، صديقي فوائد، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة ورقلة، 2016، ص 77.

4- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الإجتماعية).

ثالثاً- شروط الإفصاح المحاسبي

هناك عدة شروط لابد من توافرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح هي:[1]

1- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.

2-يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تميز فئة أن أخرى.

3-يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح.

4-يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية، حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

5-يجب أن يضيف الإفصاح تغير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

المطلب الثاني: أنواع ومقومات الإفصاح المحاسبي

إن الغرض الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات شاملة وصادقة وفي الوقت المناسب لتلبية حاجات المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية وكذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم.

أولاً- أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك حسب تعدد وجهات نظر الباحثين كما يلي:

1-حسب الإطار القانوني:

حسب هذا المعيار ينقسم الإفصاح إلى:

1-1-الإفصاح الإجباري:

هو ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية بالإضافة إلى ما تقضي به التشريعات والقوانين لتقديم القدر الكافي والمناسب من الإيضاحات ضرورية لمستخدمي القوائم المالية لغرض إتخاذ القرارات الإقتصادية والمالية السليمة. ويشمل هذا النوع من الإفصاح على ما يلي:

[1] بن فرج زوينة، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، 2015، ص ص 54، 55.

- السياسات المحاسبية المطبقة والتفسيرات المتعلقة بأسباب إختيارها وكذا الدوافع الإقتصادية لتغييرها مثل تعديل العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل، ظهور معلومات إضافية عن بعض تقديرات المخصصات، إكتشاف الأخطاء للسنوات السابقة.
- تغيير الشكل القانوني للشركة أو حالة الاندماج أو التقسيم إلى عدة شركات مما يتطلب الإفصاح عنه عند إعداد القوائم المالية لتحقيق القابلية للمقارنة.
- المكاسب والخسائر المحتملة ضمن الإيضاحات المتممة في ملاحق القوائم المالية.
- الارتباطات المالية بعقود مستقبلية يشرح طبيعة الارتباط وشروطه وتأثيره المالي.
- الأحداث اللاحقة الهامة القابلة للتقدير ولها تأثير مالي مستقبلا على المركز المالي للشركة والتي تحدث بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ عرضها.[1]

1-2-الإفصاح الإختياري:

يعد الإفصاح الإختياري محاولة جادة من قبل الشركات لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية وحتى لا يلجأ إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مضللة ومن أمثلة هذا النوع من الإفصاح، الإفصاح عن كل من (التنبؤات المالية المستقبلية، تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون، خطط الأنفاق الاستثماري، ربحية السهم، خطط الإدارة بشأن توزيعات الأرباح).[2]

2-حسب الهدف من الإفصاح:

تم تقسيم أنواع الإفصاح حسب الهدف إلى عدة أنواع كما يلي:

2-1- الإفصاح الشامل(التام):

ويتطلب هذا النوع إلى ضرورة إظهار كافة المعلومات الملائمة المؤثرة في تحديد الربح والمركز المالي سواء في صلب القوائم المالية ذاتها أو في الملاحظات الهامشية على القوائم المالية وأن الإفصاح الشامل يجب أن يتضمن توفير المعلومات المحاسبية ذات الأهمية الكافية للتأثير على قرارات مستخدميها وهذا يتطلب تحقيق التوازن بين أمرين هما:

- إن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بدرجة كافية من التفصيل بحيث تبدو واضحة ومفيدة لمن يستخدمها.
- إن تشمل القوائم المالية على معلومات مركزة وخالية من التفاصيل الكثيرة لأن كثرة التفاصيل غير المهمة سوف يبعد مستخدمي القوائم المالية عن إدراك جوهر الأمور الهامة فضلاً عن تكلفة إعداد وإستخدام هذه المعلومات.

---

[1] صافو فتيحة، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015، ص ص 134، 135.

[2] عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**– أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص 79.

2-2- الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذا يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراَ في إتخاذ القرار، وهو يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-3-الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذا يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات بشكل متوازن.[1]

2-4- الإفصاح الوقائي (التقليدي):

إن القاعدة العامة هي أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الإتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة، وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي الذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي، وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على إستخدام المعلومات المحاسبية على درجة عالية من الموضوعية لكي لا يساء إستخدامها. ولو ترتب على ذلك إستبعاد بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة، ولا بد من الإشارة إلى أن الإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح العادل لانهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.[2]

2-5- الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:

وهو إتجاه معاصر في الإفصاح المحاسبي، وقد ظهر نتيجة زيادة أهمية الملائمة بإعتبارها إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث أصبح المستخدمون يطالبون بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن مكونات الأصول طويلة الأجل والى كل التمويلي للشركة، والمخزون السلعي، وسياسة توزيع الأرباح...إلخ ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى. ويتسم هذا الإفصاح عموماً باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته وبالتركيز ليس فقط على المعلومات المالية، وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية، مثل معلومات عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، تطور كفاية ومؤهلات العاملين، و تطور كفاءتهم وإنتاجيتهم.[3]

---

[1] أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20، 21 أكتوبر 2009، ص 6.

[2] عبد الناصر محمد نور أحمد، خالد يوسف إبراهيم، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا لمعيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، العدد الأول، السودان، 2016، ص 92.

[3] المرجع السابق، ص 93.

2-6- الإفصاح الإلكتروني:

يهتم هذا النوع من الإفصاح على قيام الشركة بإنشاء مواقع إلكترونية لها لنشر المعلومات المالية وغير المالية، لأن المعلومات المالية المنشورة إلكترونيا تساعد المستخدمين على قراءة التوقعات المستقبلية وتعزيز ثقة مستخدمي المعلومات، الهدف منه النشر السريع والفوري للمعلومات ويعتبر ركيزة أساسية لتدعيم ثقة مستخدمي لتلك المعلومات.[1]

بناء على ما سبق، ترى الباحثة أن الإفصاح الإلكتروني، يعتبر أكثر أنواع الإفصاح ملاءمة لتطبيق العملي بإعتبار تميزه بالمرونة والسرعة في نشر المعلومات بأقل جهد، إضافة إلى تحقيق إمكانية التحديث الفوري، حيث أنه يؤدي إلى كفاءة تطوير التقارير المالية وفهم إحتياجات مستخدمي المعلومات.

ثانياً- مقومات الإفصاح المحاسبي:

يقوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية التالية:

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، والمقرضون...الخ وأن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب بالقول أن أهمية تحديد الجهة التي ستستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات المستخدمة للمعلومات تسبق تحديد غرض استخدامها،كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا على تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، وذلك سواء من حيث المحتوى أو شكل أو صورة العرض وذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية سنتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارات وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة استخدامات فئة أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات.[2]

---

[1] زهراء أحمد إسماعيل محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوي جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني)**، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة غرداية، سبتمبر 2018، ص 170

[2] معتز برهان جميل العكر، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني –دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009، 2010، ص ص 17، 18.

2- تحديد الغرض من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم، لذلك لابد أن يكون هناك ربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية من خصائص المعلومات وهو الملاءمة، حيث تعد خاصية الملاءمة من أهم الخصائص التي تحكم كمية ونوعية المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية، لذلك يجب أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض الذي تستخدم منه أجله، إذ أن ملائمة المعلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.

3- تحديد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

في العادة تشمل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية القوائم التالية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات المرفقة التي تعد جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية، غير أن هناك اتجاها نحو زيادة حجم المعلومات المفصح عنها عموماً والإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية والتركيز على المعلومات التي تحتاج درجة كبيرة من الخبرة والكفاءة في إستخدامها ومن أمثلة هذه المعلومات أثر التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية، إعداد تقارير مرحلية وإعداد تقارير قطاعية والتنبؤات المالية ومحاسبة الموارد البشرية.

4- تحديد آساليب الإفصاح عن المعلومات:

هناك العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي: القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقة، الملاحظات والإيضاحات المتممة، تقرير مدقق الحسابات، خطاب رئيس مجلس الإدارة.

5- تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات:

تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب، وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو إكتمال المعلومات. وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها وإحتياجاتها وإن كانت معظم الشركات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء ميلادية أو الهجرية ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد إنتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي

له وقد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد إنتهاء سنتها المالية حتى يمكن الإستفادة منها.[1]

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي دور كبير في رفع قيمة الشركة وزيادة تنافسيتها، باعتبار أن المعلومات المقدمة من طرف تلك الشركات خالية من الغموض و التضليل، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري.

أولاً– أهمية الإفصاح المحاسبي:

يؤدي الإفصاح المحاسبي دوراً فاعلاً في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذي القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح المحاسبي تتبع من خلال الأتي:

1- تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في إدارة الأموال إدارة إقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

2- تساعد المعلومات المنبثقة من التقارير المالية إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الإستثمارية المختلفة للشركة.

3- الإعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للشركة.

4- تساعد المعلومات المحاسبية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات الازمة حتى تمكنهم من إتخاذ قرارات الملائمة لأهدافهم.[2]

5- يشجع الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المستثمرين على شراء أسهم الشركات.

6- يساهم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في المحافظة على أسعار الأسهم في الأسواق المالية وحماية حقوق المساهمين.

7- الإفصاح عن البيانات المالية يساعد ويخدم جهات حكومية وخصوصاً مصلحة الضرائب التي كونها من أكثر الجهات إطلاعاً على القوائم المالية للشركات.[3]

---

[1] عثمان زياد عاشور، **مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين**، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص ص 34، 35.

[2] محمد المعتز المجتبى إبراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار– دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد السادس عشر، قطر، 2015، ص ص 130، 131.

[3] عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين– دراسة تحليلية تطبيقية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، بدون سنة النشر، ص 23.

8- أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة تحظى بثقة المستخدمين وتلبي إحتياجات لا بد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة بين جميع الطوائف التي لها مصالح بالشركة.[1]

9- يساعد الإدارة على إظهار مساهمات المؤسسة في تقديم السلع والخدمات وتحديد مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.

10- يساهم في تنظيم السوق المالي وتنشيطه، وذلك بتوفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين فيه.[2]

ثانياً- أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الإستثماري، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها ونوعيتها يتناسب مع أهمية القرارت المزمع إتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم وإستعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[3]

1- التزويد بالمعلومات الهامة والتي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء لمقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة.

2- التزويد بالمعلومات حول النقدية الداخلية والخارجية المستقبلية.

3- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد من إستثمارتهم.[4]

4- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.

5- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة يفيد مستخدمها.[5]

---

[1] نادية محمد محمد ، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية- دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016، ص 41.

[2] حنان قسوم، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**- أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 2، 2015، 2016، ص 62.

[3] الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية، بالتطبيق على عينة من المصاريف الإسلامية**، مجلة العلوم الإقتصادية العدد 16، 2015، ص 85.

[4] محمد معتز المجتبى إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 131، 132.

[5] رين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الحراش 2013/2012**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014، 2015، ص 15.

المطلب الرابع: معوقات الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثر فيه

نظرا لعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية أدى ذلك إلى اختلاف الزوايا التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فكل طرف ينظر إلى الإفصاح بما يحقق مصلحته وأهدافه، وعليه سيتم تناول معوقات الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً– معوقات الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من المعوقات التي تحد من رغبة الإدارة في الإفصاح ومنها:

1- الإفصاح عن المعلومات يساعد المنافسين في الحصول عل المعلومات الخاصة بالشركة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها؛

2- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العالمية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة؛

3- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم وإستخدام الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها؛

4- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير المالية؛

5- عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات؛

6- تخشى الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح إختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وإذا كانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة إعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.[1]

ثانياً– العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

توجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح المحاسبي وقد أمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية كما يلي:

1– العوامل الداخلية:

يمكن تقسيمها إلى عدة عوامل أهمها:

1–1– العوامل البيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما نقارن بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية نجد الفرق جليا بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير

[1] طلال محمد علي الحجاوي، **هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام، ط1، الأردن، 2017، ص ص 20، 21.

التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة وقد أشار قانون الشركات الإنجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد ترجع سبب هذا الإختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

1-2- عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر بدرجة الإفصاح بالمعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه الأخيرة، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وإعدادها وعرضها في القوائم المالية.

1-3- عوامل تتعلق بالشركة:

هناك عدة عوامل ترتبط بالشركة مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح، وقد تؤثر هذه العوامل في درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة كما ذكرها:

- **حجم المشروع:**

إن إعداد وإستخراج المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها، يحتاج إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وتكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمر، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة إعداد ونشر المعلومات المحاسبية متدنية نسبيا في المشروعات الكبيرة إذا ما قورنت بالمشروعات صغيرة الحجم.

- **عدد المساهمين:**

يوجد علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى طلب المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين أو سماسرة الأوراق المالية.

- **إدارج الشركة بسوق الأوراق المالية:**

إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة حجم الإفصاح، حيث تقوم الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية، والتي يتم التعامل في الأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها والإلتزام بتعليمات الإفصاح التي يحددها السوق المالي.

- **المدقق الخارجي:**

يكون في العادة المدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة تأثير على درجة الإفصاح للشركة، وهذا يكون من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة، أو قواعد تفرضها قوانين المهنة التي ينتمي إليها.[1]

- **مجلس الإدارة:**

لابد لمجلس الإدارة أن يسهر على تقديم المعلومات في أصدق صورة و بحجم كافي و بذلك فإن تكوين مجلس الإدارة يعتبر عامل مهم لأنه سوف ينعكس بشكل غير مباشر على المدراء بالمجلس اللذين سيقومون برقابة أكبر خصوصا إذا كانوا مدراء غير تنفيذيين فسيجبرون الإدارة على الإفصاح بشكل أوسع.

- **هيكل الملكية:**

إن تركيز الملكية بين المساهمين الداخليين والمدراء يسمح بتوافق المصالح، فكلا الطرفين يعمل على تعظيم قيمة الشركة، أما عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة ترتفع تكاليف الوكالة نتيجة الرقابة وتضارب المصالح، فالشركات التي تتميز بهيكل متنوع للمساهمين ستعمل على الإفصاح من أجل تخفيض هذه التكاليف، فتوزيع رأس المال وكثرة المساهمين تخلق تكاليف أكثر، في المقابل عندما يكون رأس المال مقسم على عدد قليل من المساهمين الكبار تنقص أهمية الإفصاح لأن المساهمين يمكنهم الحصول على المعلومات داخليا، وهذا ما يجعل مدراء الشركات أو المسيطر عليها عن طريق حق الرقابة أن تكون أقل شفافية وأن تكون لديها دوافع للإفصاح عن المعلومات الإضافية.[2]

2- العوامل الخارجية:

يمكن تقسيمها إلى:

2-1- نوعية المستخدمين وطبيعة إحتياجاتهم:

لا شك أن نوعية المستخدمين، وطبيعة إحتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة إختلاف طبيعة ونوعية النظام الإقتصادي السائد في كل دولة، ففي الدول المتقدمة ذات الإقتصاد الرآسمالي نجد أن المستخدمين الرئيسين هم المستثمرون الحاليون والمرتقبون والدائنون، في حين نجد الحكومة هي المستخدم الرئيسي للقوائم المالية في الدول ذات الإقتصاد المركزي، لذا فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بإختلاف نوعية المستخدمين الرئيسين في كل دولة.[3]

---

[1] عرفات أكرم عمر طويل، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين)**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الأزهر غزة، 2018، ص ص 41، 42.

[2] العايب فوزية، بن ناصر عيسي، **قياس الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة قسنطينة 2، 2016، ص 222.

[3] هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**- دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، 2014، ص 15.

2-2 الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح بإختلاف مراحل التنظيم المحاسبي المتبناة لكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني فإن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية (مثل فرنسا)، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية هي التي تقوم بتحديد معايير ودرجة الإفصاح (الولايات المتحدة الأمريكية).[1]

2-3-المنظمات والمؤسسات الدولية:

نجد من بينها الجمعية الاقتصادية الأوربية (EEC)، ومنظمة الأمم المتحدة (UN)، ومنظمة التعاون الإقتصادية والتنمية (OCDE)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، هذه المنظمات تؤثر على الإفصاح بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال إصدارها توصيات تتعلق بالإفصاح.[2]

وعليه يمكن القول أن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو تزويد الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات المتعلقة بالشركة ومركزها المالي بغية اتخاذ القرار، وحتى تكون لهذه المعلومات درجة من الثقة والقبول يجب أن تعرض بطريقة معينة تتوفر فيها، سهولة الفهم، الدقة والوقت المناسب.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية الصورة المعبرة عن نتائج الشركة، والتي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات، وعليه يجب أن تتضمن هذه التقارير معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة لمستخدميها، حيث تفصح من خلالها الشركة عن جميع المعلومات المرتبطة بنشاطاتها ونتائجها المحققة خلال الدورة.

المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستخدمة له.

يهدف الإفصاح المحاسبي بصفة رئيسية إلى توفير معلومات مناسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الملائمة، يشمل مستخدموا القوائم المالية المستثمرون الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكلاتها والجمهور.

أولاً- أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى تكون عملية الإفصاح منظمة وغير عشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والإتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها:

---

[1] سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، **الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، جامعة خنشلة، جانفي 2018، ص 371.

[2] هاجر مزوار، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

1- إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.[1]

2- الملاحظات الهامشية:

تهدف الملاحظات الهامشية إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية، ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوح القوائم المالية، وعادة ما تستخدم تلك الملاحظات لذكر أي معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة على القوائم المالية أو معلومات إضافية أقل أهمية. أن إستخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلا عن الإعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية، تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن المعلومات مثل: الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، والإفصاح عن الحقوق والإلتزامات.[2]

3- الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، مثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغيير في مستوى العام للأسعار، قائمة المدنين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

4- تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.[3]

5- المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة:

ترد تلك المعلومات في تقرير رئيس مجلس الإدارة في حالة الشركات المساهمة، والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات

---

[1] عرفات أكرم عمر الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[2] جودي محمد رمزي، جودي أمينة، **مساهمة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثاني، المسيلة، 2017، ص 210.

[3] عرفات أكرم عمر الطويل، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا، كما يتعين عليه كذلك الإفصاح عن الأداء المالي للشركة.[1]

ثانياً– الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي:

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرون الحاليين والمرتقبين، والموظفين، والمقرضين، والموردين والدائنين التجاريين الأخرين، والعملاء والحكومات ووكلاتها والجمهور، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي:

1-**المستثمرون:**

يقوم المستثمرون عادة بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة كشراء الأوراق المالية مثلاً، ما من شأنه إعطاء أهمية بالغة للمعلومات من طرف مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم قبل المخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم وتوقع العائد المحقق منها، والتي تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع. كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.[2]

2–الموظفون:

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستمرار نشاط وربحية الشركة كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة الشركة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم، ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

3–المقرضون:

المقرضون يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

4–الموردون والدائنون الآخرون:

الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق، الدائنون التجاريون على أغلب مهتمون بالشركة على المدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على إستمرار الشركة كعميل رئيس لهم.

5–العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية الشركة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل الأجل معها أو مع اعتماد عليها.

---

[1] جودي محمد رمزي، جودي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[2] Philippe Touron ET Hubert Tondeur**, Comptabilité en IFRS** ,éditions d'organisation, paris, 2004, p 7.

6-الحكومات ووكالاتها:

تهتم الحكومات، ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات، كما يتطلب معلومات من أجل تنظيم نشاطات الشركات، وتحديد السياسات الضريبية، كأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات مشابهة.

7-الجمهور

تؤثر الشركات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الذين تستخدمهم وتعاملهم مع الموارد المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة وتنوع نشاطاتها.[1]

المطلب الثاني: طبيعة التقارير المالية

تعد التقارير المالية الوسيلة التي تقدم من خلالها الشركة أدائها المالي إلى كل من المستثمرين الحالين والمرتقبين والأطراف الأخرى، أي كل مستخدمي هذه التقارير، وعليه فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية.

أولاً- تعريف وأهداف التقارير المالية

تعد التقارير المالية من مخرجات النظام المحاسبي تهدف إلى توصيل المعلومات لكافة المستخدمين.

1-تعريف التقارير المالية

تمثل التقارير المالية المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشمل على معلومات مالية وغير مالية، والتي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، وتحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.[2]

تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة.[3]

---

[1] ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية – دراسة حالة بورصة الجزائر** – أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016، 2017، ص ص 25، 26.

[2] بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، 2014، ص 47.

[3] زبيدي البشير، سعيدي يحيي، **جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي– دراسة حالة مجمع صيدال**– مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، بدون سنة النشر، ص 88.

يمكن التعبير عن ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): التقارير المالية

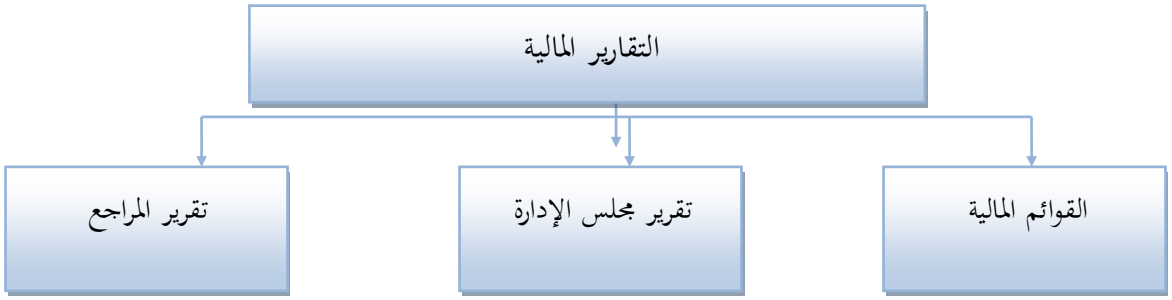

المصدر: بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013/ 2014، ص 47.

1- أهداف التقارير المالية:

وتتمثل فيما يلي:[1]

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الإستثمارية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها.
- توفير معلومات متعلقة بموارد الشركة وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة.
- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها.
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

ثانياً- أوجه الاختلاف بين القوائم المالية والتقارير المالية:

وتتمثل في ما يلي:[2]

1-إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية، وكذلك بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من

[1] زبيدي البشير، سعيدي يحيي، نفس المرجع، ص 89.

[2] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات–**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، 2015، ص ص 5، 6.

المستخدمين وتمكنهم من تحديد مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية، وتمدهم بمعلومات عن المكاسب، ومكوناتها وكذلك الوضع المالي وأداء الشركة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي.

2- إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية فهي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم إستخراجها من النظام المحاسبي وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية، والسبب في ذلك كون أن القوائم المالية تخضع لقواعد صارمة وتنظيمية، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فهي قد تشمل معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة، ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال الشركة ومنه نصل إلى أن التقارير المالية مفهوم أشمل من القوائم المالية.

3- إن التقارير المالية تعطى معلومات مفصلة عن أعمال الشركة وأدائها إضافة إلى توقعات الأداء في المستقبل، ويبدأ التقرير عادة بكلمة لرئيس مجلس إدارة الشركة يلخص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة الماضية، ثم يورد بعد ذلك توقعات مستقبلية عامة للشركة في العام القادم، بخلاف القوائم المالية والتي لا تتعدى محتوياتها لغة الأرقام، فإن التقرير المالي يشمل على فصول عدة تحوي نصوصا مطولة وصورا توضيحية تشرح أعمال الشركة، وتهدف النصوص المكتوبة في التقرير في جزء منها إلى شرح الأرقام التي تم ذكرها في القوائم المالية التي توضح مستوى أداء الشركة.

4-كما أن الأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف إلى: تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، لاتخاذ القرارات المناسبة ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات، تساعد المهتمين بالشركة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات المتوقعة من توزيعات الأرباح والفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية والقروض، تقديم معلومات واضحة عن كيفية قيام إدارة الشركة بمسؤولياتها تجاه الملاك.

وفي الأخير نستخلص أن القوائم المالية جزء لا يتجزء من التقارير المالية، حيث أن الجمع بين القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير المراجع، يُكون التقارير المالية، أي أن التقارير المالية أشمل من القوائم المالية.

المطلب الثالث: أنواع التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح فيها

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي شركة وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها العادية وغير العادية، وهي تقديم معلومات إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة ، والتي يمكن أن تعتمد عليها في إتخاد القرارات المتعددة سواء كانت تلك الجهات من داخل الشركة أو من خارجها.

أولاً– عناصر مرتبطة بالقوائم المالية:

وتشمل كل من الميزانية، قائمة حسابات النتيجة، جدول تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة، الملحق.

1– الميزانية:

تعرف الميزانية على أنها الوثيقة التي تسمح بمعرفة جميع الموارد التي تملكها الشركة وجميع الاستخدامات المقابلة لها في وقت معين، وهي تضم عمودين عمود خاص بالموارد وآخر بالإستخدامات ويجب أن تكون الميزانية مؤرخة بشكل دقيق وإلا ستفقد معناها.[1] وتعرف كذلك بأنها " صورة صادقة تعبر عن وضعية الشركة في لحظة معينة.[2]

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة الميزانية**

يجب أن تفصح قائمة الميزانية على ما يلي: [3]

- القيود على ملكية الأصول.
- الرهانات كتأمين مقابل الإلتزامات يجب الإفصاح على الضمانات التي تقدمها الشركة كضمان الالتزامات المستحقة كقيمة الأصول الثابتة أو المخزون المرهون كضمان للقروض المستحقة على الشركة.
- الالتزامات التعاقدية: للحصول على أصول ثابتة يجب الإفصاح عن هذه الإلتزامات ومن أمثلتها حالة تعاقد الشركة مع جهة معينة لتوريد أصول رأسمالية حيث يتم توريد جزء من تلك الأصول حتى تاريخ إعداد الميزانية والباقي يتم لاحقا لتاريخ الميزانية
- الإلتزامات والأصول المحتملة: مع بيان قيمة كل منها حيث يجب الإفصاح على الأصول المحتملة الممكن الحصول عليها، مثلا في حالة ما كان الحكم لصالح الشركة باسترداد هذا الأصل، كما يجب الإفصاح على الالتزام المحتمل في حالة صدور حكم يترتب عليه التزام الشركة بالتعويض كالتنازل على الأصل.

---

[1] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة ميدانية**– مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2013، 2014، ص 29.

[2] Catherine Deffains CRAPSKY **, Comptabilité générale principes opérations de régularisation états financiers anglo- saxon**, Bréal , France , 4éme edition, 2006 , p 32 .

[3] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 215، 216.

2-قائمة حساب النتائج:

تعرف قائمة حساب النتائج بأنها " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية.[1]

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة حساب النتائج**

يتم تبويب المصروفات التشغيلية وغيرها وفقا للنظام المحاسبي المالي بإحدى الطريقتين الأولى التصنيف حسب الطبيعة والثانية التصنيف الوظيفي، حيث في ظل التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف يتم تصنيفها حسب نوعها مثل الأجور المرتبات، المواد الأولية المستخدمة، وإهتلاك الأصول الثابتة، وفي ظل التصنيف الوظيفي يتم تصنيف التكاليف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية، المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية، والمصروفات التمويلية.

- بالنسبة للأنشطة غير المستثمرة: يجب الإفصاح على أي توقيت لهذه الأنشطة من طرف الإدارة وعن آثاره المرتقبة دون إنتظار، ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل، وحتى يتسنى وصفها بصفة دقيقة وتاريخ وطبيعة الواقعة.
- بالنسبة للبنود غير العادية: يجب الإفصاح على طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحاً منفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل.
- الإفصاح على عائد السهم: يستخدم عائد السهم لتقديم أسعار الأسهم للشركة وتحديد القدرة الكسبية، وكذلك تحديد القدرة على سداد التوزيعات، ولأهمية هذا الرقم فإن الجهات المعنية تتطلب الإفصاح عن هذا الرقم بصفة مستقلة ويتحدد عائد السهم بقيمة صافي الربح من البنود المختلفة على عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة ونظرا لأهمية هذا البند يتم إدراجه لاحقاً.[2]

3-قائمة تدفقات الخزينة

هو جدول يبين المقبوضات والمدفوعات النقدية في الفترة التي تحصل فيها هذه التدفقات، التي تصنف إما تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، كما تزود بإيضاحات ملحقة ترفق بهذه القائمة بالنسبة لمختلف الأنشطة.[3]

---

[1] قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية العدد رقم 19 صادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24.

[2] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 224.

[3] نوي الحاج، **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكر الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007، 2008، ص 74.

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة تدفقات الخزينة**

قائمة تدفقات الخزينة تهدف إلى توصيل المعلومات لمستخدمها بصفة خاصة السير المالي والسيولة لدى مستخدمي القوائم المالية عامة وقائمة التدفق النقدي خاصة، وتلك المعلومات يتم توصيلها من خلال إفصاح إجباري آخر إختياري، أما الأول فيتمثل في عرض بنود قائمة التدفقات النقدية، وكذلك الأخذ بعين الإعتبار بتبويب فوائد مدفوعة والفوائد والتوزيعات المحصلة كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل ويتم الإفصاح على البنود التالية:

- النقدية وما في حكمها المتاحة للإستخدام وغير المتاحة.
- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والإستثمار كتحويل الديون إلى ملكية
- مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة اللأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الإرتباطات الرأسمالية.
- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاث (التشغيل، إستثمار، تمويل).[1]

4-قائمة تغير الأموال الخاصة:

تعرف قائمة الأموال الخاصة بأنها " عبارة عن جدول تحليلي للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال خلال السنة المالية.[2]

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لقائمة تغير الأموال الخاصة**

- الإفصاح عن صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة
- الإفصاح عن الدخل، المصروف، المكاسب والخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية
- الإفصاح عن أثار التغيرات في البيانات المحاسبية
- الإفصاح عن آثار تصحيح الأخطاء المحاسبية
- كما أنه يمكن أن يفصح عن معلومات أخرى في صلب هذه القائمة أو في الملحق وهي:
- معاملات رأس المال مع الملاك والتوزيعات على الملاك
- مطابقة رصيد الربح والخسارة المجمع في بداية ونهاية السنة.
- مطابقة القيمة المحاسبية الصافية لكل مجموعة من رأس مال، الأسهم العادية، وأقسام الأسهم، وكل إحتياطي، في بداية ونهاية الفترة.[3]

[1] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 230، 231.

[2] زين عبد المالك، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[3] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.

1-الملحق:

عرف الملحق بأنه " يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف".[1] كما يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتيجة، كما يحدد محتوى وطرق إعداد القوائم المالية عن طريق التنظيم.[2]

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة للملحق**

الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في القوائم المالية الرسمية إلا أن نشرها يعتبر ضروريا لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتوياتها.

يمكن أن يتم الإفصاح عن معلومات إضافية بكثير من الطرق سواء بإستخدام الأقواس والهوامش أو قوائم وجداول متممة، خطابات لحملة الأسهم، تقرير المديرين، تقرير مدقق الحسابات، وخطاب رئيس مجلس الإدارة، وهناك مصادر أخرى للمعلومات أيضا على سبيل المثال تقارير المحللين والإحصائيات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ملاحظات الملحق والجداول المكملة ومنه فإن المعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية، أما المعلومات حول الأداء المالي فتوفر من طرف قائمة حساب النتائج، وفيما يخص المعلومات حول تدفقات الخزينة فهي توفر من قبل قائمة تدفقات الخزينة وهذه القوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الشركة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر تلي تاريخ إقفال السنة المالية، وينبغي أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها الشركة وتحدد بوضوح كل مكون من مكونات القوائم المالية، ويتم تبيان المعلومات الآتية بكل دقة ووضوح.

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- تاريخ إقفال الحسابات
- العملة التي تقدم بها ونذكر كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة
- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، المكان الذي تنشط فيه والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- معدل عدد العاملين فيها خلال الفترة.[3]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 **يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، ص 15.

[2] القانون رقم 11/07 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 **يتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة رقم 25، الجريدة الرسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 5.

[3] سعيدي عبد الحليم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 235، 239.

ثانياً– عناصر مرتبطة بالتقرير المالي:

وتشمل كل من:

1–تقرير مجلس الإدارة:

يعرف تقرير مجلس الإدارة على أنه تقرير يبن فيه رسالة مجلس الإدارة الموجهة للمساهمين، ويجب أن تركز فيه الشركة على بيان عملياتها الأساسية ومراجعة تطوير أعمالها خلال السنة الحالية ومناقشتها مستقبلا.

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لتقرير مجلس الإدارة**

- يتطلب أن يفصح في تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو والسياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها الشركة مستقبلا
- إفصاح عن الوضع المالي للشركة، معلومات عن أهداف الشركة، النشاط الحالي والمستقبلي له، التغيرات التي طرأت خلال السنة المالية، وكذا التي حدثت على مستوى المراكز الإدارية.[1]

2–تقرير محافظ الحسابات:

يعرف على أنه وسيلة إتصال بين المحافظ ومستخدمي التقارير المالية في شكل وثيقة مكتوبة يبين فيها ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية، وعلى أساسه يستطيع مستخدمو هذا التقرير في إتخاذ مختلف القرارت الرشيدة ورسم السياسات الحالية والمستقبلية.[2]

✓ **الإفصاحات الواجب مراعاتها بالنسبة لتقرير محافظ الحسابات**

متطلبات التي يتضمنها تقرير محافظ الحسابات عن مدى تطبيق الشركة للمبادئ المحاسبية، ومدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية، نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.[3]

---

[1] موسى شرفية، **الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة شركة التصنيع المكانيكي**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، 2014، ص 98.

[2] أميرة دباش، **التقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية–دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر**– مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، 2017، ص ص 572، 573.

[3] موسى شرفية، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

لقد اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي من خلال وضع معايير المحاسبة الدولية التي تم إصدارها، بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم محتواها وتسهيل عملية المقارنة وتقريب وجهة النظر في الإختلافات، ومن بين المعايير المتعلقة بالإفصاح نجد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (24) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى معايير التقارير المالية، نجد معيار التقرير المالي الدولي رقم (7) الأدوات المالية، الإفصاحات، ومعيار التقرير المالي الدولي رق (12) الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى.

المطلب الأول: المعايير الدولية IAS/IFRS

لقد نالت المعايير المحاسبية الدولية ISA/IFRS قبولا واسعاً نتيجة الحلول التي قدمتها من أجل توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية وتلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي، قد ساهمت بشكل كبير في زيادة درجة الثقة وفهم محتوى تلك القوائم.

أولا – تعريف المعايير الدولية IAS/IFRS، وأهم خصائصها

1–تعريف المعايير الدولية IAS/IFRS:

هي تلك المعايير المحاسبية التي تصدر من هيئة مختصة ذات طابع دولي، وهي مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد عرف هذا المجلس المعايير المحاسبية كونها عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهام حكمتهم ولكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد أبداً. كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية .[1]

تعرف على أنها تلك المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمتمثلة في مجموعة من الأسس والقواعد المتعارف عليها بين مختلف الممارسين لمهنة المحاسبة على المستوى العالمي، والتي تبين كيفية معالجة مختلف الأحداث الإقتصادية ذات الطابع الكمي والمالي.[2] كما تعرف بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.[3]

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس المدية، 2014، ص 40.

[2] بن يخلف كمال، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015، 2016، ص 51.

[3] رحيش سعيدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

2- خصائص المعايير الدولية IAS/IFRS

تتصف المعايير الدولية للمحاسبة بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) التي نتج عنها توسيع مجال الاستثمار وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها؛
- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة؛
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضى مختلف مستعمليها، إذا أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه؛
- غير إجبارية لانها ليست لها صفة القانون أو التنظيم؛[1]
- إتساقها المنطقي الداخلي والخارجي إي فالمعايير يجب أن تكون متسقة مع عناصر بناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ؛
- ملائمتها لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق، وذلك مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها؛
- المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتتلائم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون ملائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة؛
- يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.[2]

ثانياً- أهمية وأهداف المعايير الدولية IAS/IFRS

1-أهمية المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في الدور الذي تلعبه في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي في سبيل الحصول على القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تتصف بالثبات والموثوقية وتساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل المستخدمين، فهي ضرورية للأسباب الآتية:[3]

---

[1] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009، ص 10.

[2] لهواري عزالدين، **مخرجات النظام المحاسبي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية وفعاليتها في صنع القرارات – دراسة حالة النظام المحاسبي المالي**-، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2015، 2016، ص 95.

[3] بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة شلف، 2010، 2011، ص ص 11، 12.

1-1-المقارنة:

تتطلب عملية اتخاذ القرارات المقارنة بين مجموعة من البدائل، وهذه العملية تتطلب قوائم معدة وفق آسس موحدة، وبما أن هدف المحاسبة هو توفير معلومة مفيدة لصنع القرارات، لذا فإن المعايير المحاسبية تسهل عملية المقارنة عن طريق توحيد الأسس التي تعد بموجبها تلك القوائم.

1-2-كلفة معالجة المعلومة المحاسبية:

إن توحيد الأسس لإعداد القوائم هو ضروري لمتخذي القرارات فإذا كانت القوائم المالية المعدة وفق آسس مختلفة ومتعددة، عندئذ يحتاج متخذ القرار لطريقة معينة لتوحيد آسس إعدادها، وهذا من شأنه أن يكلف متخذ القرار كلفة إضافية لمعالجة هذه القوائم التي من الممكن الإستغناء عنها إذا كانت الأسس موحدة عن طريق المعايير المحاسبية.

1-3-القدرة على فهم المعلومات:

معظم مستخدمي القوائم المالية لديهم قدرة محددة في فهم المعلومات المحاسبية، فإذا تم إعداد هذه القوائم وفق آسس غير موحدة يكون من الصعب على مستخدميها الإستفادة منها بشكل فعال في إجراء المقارنات بين الشركات أو بين الفترات المالية للشركة نفسها.

1-4-الدعم المنطقي:

إن معايير المحاسبية مدعمة منطقياً وتشير إلى نقاط إلتقاء المحاسبين، لأنه لابد من وجود نوع من الإلتقاء حتى وإن كانوا يعملون في شركات مختلفة وبلدان مختلفة كذلك.

1-5-إنسيابية الاستثمار بين البلدان:

للمعايير المحاسبية أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات، فالمستثمر حتى يستثمر أمواله في مشروع معين لابد أن يقوم بإجراء المقارنات بين المشاريع التي من الممكن الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وأن يسهل عمل المقارنة هو إتباع طرائق محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

2-أهداف المعايير الدولية IAS/IFRS:

نلاحظ أن الحاجة إلى المعايير المحاسبة الدولية يأتي من خلال:

2-1-إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً.

2-2-العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية. ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وإن بذلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:

- التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عن ذلك.
- إقناع الحكومات والشركات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبة بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

- إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.
- إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام الشركات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم المالية.
- العمل على إكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.[1]

وفي الأخير نستخلص أن معايير المحاسبة الدولية عبارة عن إرشادات تساهم في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، تهدف إلى التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد المحاسبية المرتبطة بإعداد القوائم المالية، وبالتالي تقلل من درجة التفاوت والاختلاف، مما أدى إلى زيادة درجة الثقة وفهم محتوى تلك القوائم.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب المعياريين الدوليين IAS1، IAS24

لقد أولت المعايير الدولية عناية كبيرة لإعتبارات الإفصاح وذلك بهدف زيادة الجودة والمصداقية للمعلومة المحاسبية، حيث يوجد أكثر من معيار يتناول موضوع الإفصاح ومن بينها نجد المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عرض القوائم المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

أولاً- الإفصاح حسب محتوي المعيار الدولي IAS1 عرض القوائم المالية

يتعلق المعيار IAS1 بإعداد القوائم المالية وأهدافها وميزاتها وطرق عرضها.

1-هدف المعيار :

يهدف المعيار الدولي IAS1 إلى:[2]

تحديد أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية للشركة في الفترات السابقة، ومع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى، فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها.

2-نطاق المعيار

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.

---

[1] بن مولاي زينب، **تقييم الأصول المادية الملموسة في المؤسسة في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة فرع المضادات الحيوية صيدال–**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009، 2010، ص ص 47، 48.

[2] بركم زهير، **محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، 2019، ص 74.

وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يلي:

- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها إدارة الشركة أو أية جهات أخرى من الشركة (القوائم المالية المرحلية المختصرة).
- المؤسسات التي ليس لها حقوق ملكية مثل الصناديق المشتركة، والمؤسسة التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها.
- المؤسسات الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للمؤسسات الهادفة للربح، ويمكن أن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلاءم تلك المؤسسات.[1]

3-متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS1

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي**IAS1** الإفصاح عما يلي:[2]

3-1-متطلبات الافصاح وفق قائمة الميزانية

تحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية ذات الصلة يجب أن تتضمن ما يلي: تمييز القوائم المالية عن المعلومات الأخرى، يجب تحديد كل مكون في القوائم المالية بوضوح، إسم القائمة، تاريخ التقرير أو الفترة، إسم الشركة، عملة التقرير.
كذلك يجب الافصاح عن معلومات أخرى: عدد الأسهم المصرح بها، عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل، مقدار توزيعات الأسهم الممتازة المتراكمة التي التي لم يتم الإعتراف بها.

3-2-متطلبات الافصاح وفق قائمة الدخل

- الإفصاح عن الإيرادات، تكاليف التمويل، حصة الشركة في ربح أو خسارة الشركة الزميلة والمشروعات المشتركة
- الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين
- كذلك يجب الافصاح عن معلومات أخرى: في حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته، فإنه يتم الإفصاح عما يلي : عبء الاهتلاك للأصول الملموسة، مصروف منافع العاملين، توزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها.

3-3-متطلبات الافصاح وفق قائمة التغييرات في حقوق الملكية

- ربح أو خسارة الفترة.
- إجمالي دخل ومصاريف الفترة مع إظهار بشكل منفصل المبالغ الإجمالية المنسوبة إلى أصحاب حقوق الملكية في الشركة الأم وإلى حصة الأقلية.
- معاملات رأس المال مع المالكين.
- رصيد الأرباح المتراكمة في بداية ونهاية الفترة.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، عمان، 2008، ص ص 20، 21.
[2] هيني قان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية**، مصر، ص ص 28-30.

- المطابقة بين المبلغ المسجل لكل صنف في رأس مال حقوق الملكية وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة، مع الإفصاح عن كل حركة.

3-4-متطلبات الإفصاح وفق قائمة التدفقات النقدية

- يجب تصنيف التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية كتشغيلية أو الاستثمارية أو تمويلية حسب واقعها ويجب الإفصاح عنها بشكل منفرد.
- بالنسبة لسعر الصرف المستخدم في ترجمة العمليات التي تحدث بالعملة الأجنبية والتدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة يجب أن يكون السعر السائد في تاريخ نشوء عملية التدفق النقدي.
- يجب الإفصاح عن مكونات النقدية والنقدية المعادلة، ويجب إعداد تسوية لقيمها يتم إرفاقها مع الميزانية.
- وبالنسبة للنقدية والنقدية المعادلة الموجودة في الشركة والتي لا تكون قابلة للاستخدام فيجب الإفصاح عنها مع تعليق الشركة على ذلك.

3-5-متطلبات الإفصاح ضمن الملاحظات:

- ضمن الملاحظات يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة، ينبغي أن يشمل ملخص السياسات المحاسبية الهامة في الملاحظات أسس القياس المستخدمة في القوائم المالية، وكافة السياسات المحاسبية الأخرى المطلوبة لمزيد من الفهم.
- ينبغي على الشركة أن تفصح في الملاحظات على مبلغ أرباح الأسهم المقترحة أو المعلنة قبل التصريح بإصدار القوائم المالية لكن غير المعترف بها كتوزيع على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة.
- ينبغي على الشركة أن تفصح عن البنود التالية إذا لم يتم الإفصاح عنها في مكان أخر في المعلومات المنشورة مع القوائم المالية، تتمثل هذه البنود في أسم الشركة، شكلها القانوني، وصف لطبيعة عمليات الشركة ونشاطاتها الرئيسية، موقع الشركة وبلد التأسيس وعنوانها.[1]

ثانياً- الإفصاح حسب محتوي المعيار الدولي IAS24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

يتطرق المعيار الدولي IAS24 إلى العلاقات الهامة التي تؤثر على مركز الشركة المالي وربحيتها وتدفقاتها النقدية، ووجوب الإفصاح عنها.[2]

1-هدف المعيار:

يهدف المعيار IAS24 إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية للشركة على الإفصاحات اللازمة لجذب الإنتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات.[3]

---

[1] جودي محمد رمزي، جودي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 214، 215.

[2] خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 81.

[3] جودي محمد رمزي، جودي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 406.

2-نطاق المعيار:

ينبغي تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي 24 في:

- تحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- تحديد الأرصدة المعلقة بين الشركة والأطراف ذات العلاقة بها.
- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود الواردة في النقطتين السابقتين مطلوباً.
- تحديد الإفصاحات التي سيتم إجرائها حول تلك البنود.[1]

✓ **استثناءات من التطبيق:** بموجب هذا المعيار لا تعتبر الأطراف التالية ضمن الأطراف ذات العلاقة:

- شركتان لمجرد أن لهما مدير واحد (إلا أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن يكون المدير قادر على التأثير على سياسات الشركتين في تعاملاتهما المتبادلة وتقييم هذا الاحتمال)، ويشير هذا النص بالاستخدام المتزايد للمدراء غير تنفيذيين من قبل المنشآت الهامة لتلبية متطلبات وقضايا تحسين الأداء في الشركات. من الشائع وجود مدراء مشتركين بين المنشآت وغالبا ما يكونوا سياسيين متقاعدين أو مدنيين أو موظفين بارزين في الشركات وبحيث يمكن لأي منهم العمل في عدة مجالس إدارة خلال فترة التقاعد.
- إن الجهات التي تقدم التمويل والاتحادات التجارية والمرافق العامة والدوائر والوكالات الحكومية لا تكون بالضرورة أطرافا ذات علاقة فقط بسبب تعاملاتها الطبيعية مع المنشأة، حتى لو كانت تشارك في عمليات إتخاذ القرار أو تؤثر على حرية التصرف.
- لا يعتبر العملاء أو الموردين أو أصحاب الامتياز أو الوكلاء العاملون أطرافا ذات علاقة بالنشاط فقط لأن الشركة معتمدة عليهم اقتصاديا.
- لا يعتبر المشاركان في المشروع المشترك على أنهما أطراف ذات العلاقة فقط لأنهما يسيطرون بشكل مشترك على المشروع المشترك.[2]

3-متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عما يلي: [3]

- الإفصاح عن العلاقات بين الشركات الأم والشركات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح الشركة عن اسم الشركة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، وفي حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، ويتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر شركة أم تقوم بذلك.

---

[1] عباس على ميرزا، وأخرون، **معايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ص 144.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 407.

[3] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011، ص 89.

- تفصح الشركة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل، ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.
- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح الشركة عن طبيعة العلاقة ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.
- يتم تقديم الإفصاحات عن الشركة الأم والشركات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على الشركة والشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها الشركة، وموظفي الإدارة الرئيسية للشركة أو شركاتها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب المعياريين الدوليين IFRS7، IFRS12

من بين معايير التقرير المالي التي أولت أهمية كبيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي نجد معيار التقرير المالي الدولي رقم 7 الأدوات المالية، الإفصاحات، ومعيار التقرير المالي الدولي رقم 12 الإفصاح عن المصالح المحتفظ بها في كيانات أخرى

أولاً- الإفصاح حسب المعيار الدولي IFRS7 الأدوات المالية، الإفصاحات

لقد تم إصدار المعيار لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالأدوات المالية والمخاطر الناتجة عن التعامل بها، ويتطرق المعيار إلى أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة من خلال قائمة المركز المالي وأدائها المالي من خلال قائمة الدخل، السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية، التحوط للمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وكيفية إدارتها.[1]

1-هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم:[2]

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة.
- طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر.

2-نطاق المعيار:

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع الشركات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:[3]

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 783.

[3] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

- الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IAS27، IAS28، IAS23.
- حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS19.
- حقوق التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.
- عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS17.
- الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2.

3-متطلبات الإفصاح وفق المعيار IFRS7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 على ما يلي:

- يجب على الشركة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

✓ الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.

✓ آسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة بالأدوات المالية بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأوات.

- إضافة إلى سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب هذا المعيار:

✓ معلومات عن أهمية الأدوات المالية.

✓ معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية، سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.[1]

- الإفصاح عن الأدوات المالية: يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية وتشمل بذلك ما يلي:

✓ الإفصاحات النوعية: وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.
- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.
- التغيرات عن الفترات السابقة.

✓ الإفصاحات الكمية: وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية ثم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر.

[1] خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007** IAS /IFRS ، إثراء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2008، ص 303.

- إفصاحات عن مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- تركز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على أساس عملاء معنيين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، وترتبط ذلك بسياسة التنويع.[1]

ثانياً– الإفصاح حسب المعيار الدولي IFRS12 الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى

يدور المعيار حول المعلومات التي يتطلب الإفصاح عنها والتي تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة الحقوق في المنشآت الأخرى والمخاطر المتعلقة بها، وكذلك آثار هذه الحقوق على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.[1]

1–هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى:[2]

مطالبة الشركة بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة حصصها في شركات الأخرى، والمخاطر المتربطة بها، وكذلك أثار تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

2–نطاق المعيار:

ينبغي تطبيق متطلبات معيار IFRS12 من قبل :[3]

الشركة التي لها حقوق في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة أو العقود المشتركة)، الشركات الزميلة، المنشآت المهيكلة غير الموحدة.

ولا ينطبق المعيار على خطط منافع الموظفين، القوائم المالية المنفصلة موضوع المعيار IAS27 إلا فيما يتعلق بالمنشآت المهيكلة غير الموحدة، الحقوق المتعلقة بالعقود المشتركة المقتناة من قبل منشأة لا تشارك في سيطرة مشتركة، وغالبية الحقوق في المنشأة أخرى يتم المحاسبة عنها بموجب المعيار **IFRS9.**

3–متطلبات الإفصاح وفق المعيار IFRS12

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS12**على ما يلي:[4]

- **الإعتبارات العامة المتعلقة بالإفصاحات:**

✓ إن الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار تعتبر إفصاحات عالية المستوى

✓ تؤكد الإفصاحات على الأهداف الموسعة، والفئات الإفصاح وطبيعته، وليس على الإفصاحات التفصيلية.

✓ يتضمن المعيار أمثلة مختلفة وتفصيلات إضافية والتي تصب في الهدف من الإفصاح.

---

[1] صبايحي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

[1] خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[2] مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 1.

[3] خالد جمال جعارات، **مرجع سبق ذكره**، 2015، ص 42.

[4] المرجع نفسه، ص 43.

- ✓ تتضمن دليل عن الإفصاحات الأخرى المطلوبة.

- **الإجتهادات والإفتراضات الهامة:** يجب على المؤسسة أن تفصح عن الاجتهادات والافتراضات الهامة التي تتعلق بتحديد ما يلي:

- ✓ سيطرتها على شركة أخرى (في حالة كونها شركة أم).
- ✓ سيطرتها المشتركة على ترتيب معين (في حالة كونها مسيطرة على عقد مشتركة أو ترتيب مشترك)
- ✓ تأثيرها الهام على شركة أخرى (في حالة كونها شركة مستثمرة في شركة زميلة)
- ✓ نوعية الترتيب المشترك عندما يكون الترتيب ضمن تركيبة منفصلة.

- **الحقوق في الشركة التابعة:** يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية الموحدة من:

- ✓ فهم الحقوق التي تحتفظ بها الحقوق غير المسطر عليها من الأنشطة والتدفقات النقدية.
- ✓ تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة على قدرتها على استخدام أصولها والوصول إليها.
- ✓ تقييم طبيعة المخاطر والتغييرات فيها المرتبطة بالشركات التي تم توحيدها.
- ✓ تقييم النتائج المترتبة على التغييرات في حقوق الملكية في المؤسسة التابعة التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة.
- ✓ تقييم النتائج المترتبة على التغييرات في حقوق الملكية في الشركة التابعة التي تؤدي إلى فقدان السيطرة خلال الفترة الإبلاغية.

- **الحقوق في الترتيبات المشتركة الزميلة:** يجب على الشركة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية الموحدة من تحديد:

- ✓ طبيعة ومدى التأثير المالي على الحقوق في الترتيبات المشتركة والشركات الزميلة، بما في ذلك الأثار على العلاقة التعاقدية مع المستثمرين عند وجود سيطرة مشتركة، أو تأثيرها هام على ترتيبات مشتركة أو شركات زميلة.
- ✓ طبيعة المخاطر، والتغيرات فيها المرتبطة بالعقود المشتركة والشركات الزميلة.

- **الحقوق في المنشآت المهيكلة غير الموحدة:** يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية الموحدة من :

- ✓ فهم طبيعة ومدى الحقوق في المنشآت المهيكلة غير الموحدة
- ✓ تقييم طبيعة المخاطر والتغيرات فيها المرتبطة بالحقوق في المنشآت المهيكلة غير الموحدة.

وفي الأخير نستخلص أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني، ولقد ساهمت بشكل كبير في زيادة درجة الثقة وفهم محتوى تلك القوائم، ولتحسين وتدعيم الإفصاح المحاسبي وجب على مجلس إدارة الشركة التقيد بتطبيق هذه المعايير والإستعانة بها، فهي المرشد لعمل مجلس الإدارة.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التوصل إلى أن الإفصاح المحاسبي وسيلة رئيسية تعتمد عليها إدارة الشركة للتواصل مع العالم الخارجي، فالهدف الأساسي للإفصاح يتمثل في تقديم المعلومات الضرورية والمناسبة في التقارير المالية للشركة، وبالأخص القوائم المالية التي تمثل عصب الشركة ووسيلة اتصال إلى فئات متعددة وهذا بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، ونتيجة لتطور الفكر المحاسبي وتغير بيئة الأعمال الدولية ازدادت الحاجة إلى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال وضع معايير خاصة به، لقد نالت المعايير الدولية IAS/IFRS قبولا واسعاً نتيجة الحلول التي قدمتها من أجل توفير معلومات ملائمة وذات مصداقية وتلبية حاجة مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي، وكذا عرض المعلومات المالية لإزالة الغموض وتقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، ومن بين المعايير التي خصصت للإفصاح المحاسبي نجد **المعيار المحاسبي رقم 1 عرض القوائم المالية**، الذي هدفه تحديد أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان قابلية مقارنتها مع القوائم المالية للشركة في الفترات السابقة مع القوائم المالية للشركات الأخرى، فهو يحدد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها. **والمعيار الدولي 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة**، الذي هدفه ضمان أن تحتوي القوائم المالية للشركة على الإفصاحات اللازمة لجذب الإنتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات، بالإضافة إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية والتي منها المعيار 7 الأدوات المالية الإفصاحات، الذي كان هدفه بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة، طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة الشركة لهذه المخاطر، والمعيار رقم 12 الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى ، الذي بدوره هدف إلى مطالبة الشركة بأن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة حصصها في شركات الأخرى، والمخاطر المرتبطة بها، وكذلك أثار تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

من بين أهداف الإفصاح المحاسبي، عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التضليل، وهذا يتطلب تكوين مجلس إدارة فعال في إطار حوكمة الشركات، وآليات عمل المجلس التي من شأنه تفعيل الإفصاح، وهذا ما يتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دور مجلس الإدارة كآلية لتعزيز حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي

تمهيد

يعتبر كل من مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي أحد مبادئ حوكمة الشركات فهما عنصران متلازمان، ولهما دور فعال داخل الشركة لكون أن الأول يعتبر عصب الشركة ومسؤولاً مسؤولية نهائية عن أعمالها، لأنه المحرك الأساسي لدفع عجلة الاستثمار باعتباره صاحب القرار، بينما الثاني يعد الواجهة أو المرآة العاكسة لأعمال الشركة.

يؤدي مجلس الإدارة دورا كبيرا في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال المسؤوليات والمهام الموكلة إليه، إذ يستوجب عليه أن يكون عضوا ناشطا وفعالا داخل الشركة، إضافة إلى تمتعه بمواصفات النزاهة والاستقلالية في عمله، أي أنه كلما كان مجلس الإدارة قويا وفعالا كلما كان الإفصاح محوكما وفعالا، وبالتالي فإن نشر المعلومات يكون بصورة تتمتع بالصدق والشفافية ومعبرة عن الوضع الحقيقي للشركة.

تساهم المهمة الرقابية لمجلس الإدارة واستقلالية أعضائه وإشرافه الفعال على المديرين التنفيذيين بالشركة وكذلك خصائصه المميزة، في التأكد من سلامة ونزاهة التقارير المالية للشركة، حيث تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد على تفعيل الإفصاح المحاسبي، وبالتالي زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

ومن أجل التطرق بنوع من التفصيل إلى دور مجلس الإدارة كآلية لتعزيز حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح المحاسبي، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

المبحث الثاني: آليات عمل مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

المبحث الثالث: إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

المحث الأول: تعزيز الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات

يعتبر الإفصاح المحاسبي من بين أهم مبادئ الحوكمة، ويتضح ذلك في أنه وسيلة الاتصال بين الشركة ومختلف الأطراف الفاعلة، من خلال إفصاح الشركات عن مختلف المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب. كما يعد كل من الافصاح المحاسبي وحوكمة الشركات عنصران متكاملان ، حيث يمكن إعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح.

المطلب الأول: أهمية وآلية جودة الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأهم متطلباته

يعد الإفصاح المحاسبي أهم مبدأ ترتكز عليه حوكمة الشركات، وذلك من خلال الإفصاح الدقيق للمعلومات المالية من أجل تمكين جل مستخدمي القوائم المالية من الإطلاع عليها وإتخاذ القرارات السليمة.

أولاً– أهمية وآلية جودة الإفصاح في ظل الحوكمة

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية يساهم في: [1]

1- الصحة والسلامة المالية

2- توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة

3- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة

4- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة

ومن ثم تحرص معظم الشركات على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالشركة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح هي علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلي زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، وكذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

ثانياً– متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مبادئ الحوكمة

يعد الإفصاح المحاسبي من بين أهم مبادئ الحوكمة، وذلك في أنه وسيلة إتصال بين الشركة ومختلف الأطراف وتتمثل أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق مبادئ الحوكمة في: [1]

1- الإفصاح عن النظم المحاسبية المتبعة.

2- الإفصاح في تقرير المراجع عن القوائم المالية.

3- الإفصاح عن الموقف المالي والإداري وملكيات الشركة.

4- الإفصاح الدقيق عن المعلومات المالية في التوقيت المناسب.

5- يجب أن يعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والتوقيع عليها من عضو مفوض من مجلس الإدارة ومن رئيس التنفيذي والمدير المالي، وذلك قبل نشرها وتوزيعها على المساهمين وغيرهم.

6- يجب أن تقدم القوائم المالية الأولية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة للمساهمين فور إعتمادها من مجلس الإدارة.

7- تعلن الشركة عبر موقعها الإلكتروني عن قوائمها المالية الأولية والسنوية فور إعتمادها من مجلس الإدارة.

8- يجب على الشركة أن تزود هيئة السوق المالية في البلد التي تعمل بها وتعلن للمساهمين عن قوائمه الأولية التي يجب إعدادها وفحصها وفقا لمعايير المحاسبة الصادرة عن الدولة، وذلك فور إعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم.

ثالثاً– نطاق الإفصاح كمطلب لحوكمة الشركات

في ضوء طبيعة المحاسبة ومبادئها فإن القواعد المنظمة لإدارة حوكمة الشركات في إطار وظيفة الإفصاح المحاسبي تستوجب تغطية الأبعاد التالية:[2]

1- أهداف الشركة، النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

2- ملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت.

3- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم.

4- يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية.

5- يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان موضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة.

---

[1] محمد نوارة، **دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الإقتصادية**، دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، 2019، ص 68.

[2] عطا الله وارد خليل وأخرون، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص 114، 115.

6- يجب أن يقدم مراجع الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة.

7- يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة.

المطلب الثاني: مساهمة الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وحل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمسيرين.

إن الهدف الأساسي للإفصاح المحاسبي هو تقديم معلومات تتصف بالصدق والشفافية لكل الأطراف سواء داخليين أو الخارجيين، إضافة إلى أنه يساهم في حل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمسيرين، كما يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين هذه الأطراف.

أولاً- دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات

يقصد بعد تماثل المعلومات أن إدارة الشركة لديها معلومات عن مستقبل الشركة أكثر مما لدى المستثمرين والمحللين الماليين خارج الشركة، وقد تستخدمها لتحقيق مصالح شخصية حتى ولو تعارضت مع مصلحة المساهمين، ومن الممكن أن تفصح عن بعض هذه المعلومات وتخفي البعض الأخر. وتسعى الشركة إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم، لذلك تقوم بتوصيل المعلومات الإيجابية للجمهور بسرعة وبقدر الإمكان، وحتى تؤدي تلك المعلومات أثرها المنشود في تعظيم ثروة الملاك، يجب اختيار الطريقة المناسبة لتوصيلها، بحيث تكون ذات مصداقية.[1]

يعمل الإفصاح على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولا إلى الأسعار الحقيقية الأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، هذا من شأنه أن يخفض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد ككل، ففي ظل الكفاءة التي يتمتع بها السوق يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق، وقد ناقشت عدة بحوث الحوافز الخاصة بإدارة المؤسسات لتحقيق كفاءة السوق عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للجمهور كافة، محاولة من خلال طمأنته بصدق البيانات المفصح عنها، مدعمة ذلك بتقرير مراجع الحسابات الخارجي، وهناك ثلاث نظريات تفسر سلوك الإدارة للإفصاح تتمثل فيما يلي:

[1] بكيحل عبد القادر، **النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2016، 2017، ص 132.

1- نظرية التعاقدات الكفؤة:

وفقا لهذه النظرية، فإن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فيحاول كل منها تخفيض تكاليف الوكالة عن طريق التعاقد فيما بينها لمنع استغلال طرف لطرف آخر، وقد أبرزت بحوث عديدة أن درجة الإفصاح تزداد بزيادة حجم الشركة وارتفاع نسبة الديون الخارجية وزيادة سيطرة المدراء على أمور المؤسسة.[1]

2- نظرية السلوك الإنتهازي:

تفترض هذه النظرية أن إختيار الطرق المحاسبية وشكل الإفصاح يتأثر بالسلوك الإنتهازي للمدراء، أي أنهم يحاولون تعظيم ثروتهم المتمثلة في ملكيتهم للأسهم والمكافآت التي يحصلون عليها، وبالتالي يختارون من الطرق المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح المالية على حساب الفترات المستقبلية.[2]

3- نظرية توفير المعلومات

لاقت هذه النظرية قبولا واسعا في السنوات الأخيرة وتفترض هذه النظرية أن إدارة الشركة تختار الطرق المحاسبية بما يؤدي إلى الإفصاح عن توقعاتها بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ويلاحظ أن نظريتي التعاقدات وتوفير المعلومات تتوافقان في أن كلاهما يربط بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية ولكنهما تختلفان في علاقة السببية بين الطرق المحاسبية والتدفقات النقدية، فنظرية التعاقدات تقترح أن الطرق المحاسبية يتم إختيارها لتؤثر على التدفقات النقدية للشركة، أما نظرية توفير المعلومات فتقترح أن إختيار الطرق المحاسبية يقدم معلومات عن التدفقات النقدية دون التأثير عليهما مباشرة.[3]

ثانياً- دور الإفصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمسيرين

وفقًا لنظرية الوكالة ، فإن الفصل بين الملكية والإدارة يخلق عدم تناسق المعلومات بسبب الاختلال بين المديرين والمساهمين، قد يؤدي عدم تناسق المعلومات إلى انتقال الثروة من المالكين إلى المدراء.[4]

يقصد بمشكلة الوكالة في الشركات التي تدار بواسطة ملاكها، ويتخذ المدير جميع القرارات التي تعظم منفعته وأرباحه، أما عندما يمتلك المدير أقل من مائة بالمائة من رأس مال الشركة، تظهر في هذه الحالة مشكلة الوكالة، حيث يكون هناك إنفصال الملكية عن الإدارة بدرجة أو بأخرى، وقد يميل المدير إلى بذل مجهود أقل مقارنة بالمالك المدير، لأن جزءا من الأرباح سوف يذهب إليه، أما الباقي فسيكون لآخرين. وكلما زادت درجة إنفصال الملكية عن الإدارة،

[1] مصباحي محمد الأمين، **حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 01، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، 2017، ص 201.

[2] نفس المرجع، ص 202.

[3] محمد نوارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 70.

[4] Ana Gisbert Clemente, Begona Navallas, **Corporate governance Mechanisms And Voluntary Disclosure: the role of independent directors in the boards of listed Spanish Firms**, 2009, p9.

كلما تباعدت مصالح الطرفين، وبالتالي تزداد مشاكل الوكالة وتكلفتها، وبصفة عامة، فإنه حتى يطمئن الملاك إلى أن الإدارة تعمل على تعظيم ثروة الملاك، لابد من وجود تكلفة وكالة. وتنشأ مشكلة الوكالة عند تعرض الموكل (الملاك) لخسارة نتيجة أخلاق وتصرفات الوكيل (الإدارة) وعدم بذله العناية الكافية لتعظيم عائد الموكل، ومما يزيد من فرض حدوث هذا الأمر هو أن الموكل ليس لديه وسائل الرقابة المباشرة لقياس مجهودات الوكيل وملاحظة أدائه والتحقق من نتائج قراراته، نتيجة الإختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل منهما، بسيطرة الإدارة عليها. وفي مثل هذه الحالات لا يستطيع الموكل تحديد ما إذا كان الوكيل يختار البديل المناسب أم لا عند إتخاذ القرارات المختلفة، فمثلا عند الإختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي، قد تلجأ الإدارة إلى إختيار الطرق المحاسبية التي تتفق مع مصلحتها الذاتية، رغم تعارضها مع مصلحة المساهمين.[1]

من الطبيعي أن يسعى كل طرف من المسيرين والمساهمين إلى تحقيق مصالحه، التي قد تتعارض فيما بينهما، حيث إن المساهمين يستهدفون تعظيم العائد على استثماراتهم، بينما عادة ما يكون للمسيرين اهتمامات أخرى من بينها المكافآت المالية، ونظراً لذلك، فإن المساهمين في حاجة إلى إستخدام الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة الإدارة، والوسيلة التي تثبت فعاليتها في هذا الجانب، هي تقديم تقارير مالية دورية مصادق عليها من طرف مدقق حسابات خارجي ومستقل.

وبالنظر إلى أن كل طرف يتصف بالرشد الإقتصادي ويسعى لتحقيق منفعته الذاتية، فإنه نتيجة لذلك يظهر التعارض في المصالح بين الملاك والإدارة، ومن أجل التقليل من التعارض إلى أدنى حد ممكن، يتم اللجوء إلى صيغ التعاقدات فيما بينهما، ويعتبر الإفصاح المحاسبي بما يوفره من تقارير ومعلومات مالية أحد وسائل الرقابة التي يستخدمها الملاك لصياغة التعاقدات والرقابة على تنفيذها. فنظرا لأن مكافآت المديرين وما سيحصلون عليه من حوافز ترتبط بما تحققه الشركة من نتائج، فإن مديري الشركات يكون لديهم دافع ذاتي للإفصاح عن معلومات سواء كانت معلومات جيدة أو معلومات غير جيدة.

فالإفصاح عن المعلومات الجيدة سوف يجذب المستثمرين للشركة، وبالتالي يكون هناك حافز قوي لدى الشركات الناجحة ذات المعلومات الجيدة للإفصاح عن تلك المعلومات، حتى يتم تمييزها عن الشركات غير الناجحة، أما بالنسبة للشركات التي لديها معلومات غير جيدة، فإن عدم الإفصاح عنها قد يعرض مديري هذه الشركات للتقاضي، وبالتالي يكون هناك حافز لدى هؤلاء المديرين للإفصاح عن هذه المعلومات. ويلجأ المديرون في هذه الحالة عادة للإفصاح الإختياري، مثل الإفصاح عن تنبؤات الأرباح، وذلك لإبراز كفاءتهم ومقدرتهم على التوقع والاستجابة للتغيرات المستقبلية في البيئة الاقتصادية للشركة.[2]

[1] نفس المرجع، ص ص 137، 138.

[2] نفس المرجع، ص ص 138، 139.

يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يساهم بشكل كبير في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف، إضافة إلى أنه يعمل على حل مشكلة الوكالة بين المساهمين والمسيرين، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الوضع المالي للشركة من شأنها طمأنة الأطراف، وتشجيعهم على الإستثمار لتعظيم عوائدهم.

المطلب الثالث: آليات الحوكمة وأثرها في تحقيق الإفصاح المحاسبي

تعتبر التقارير والقوائم المالية للشركات المخرج الأساسي للنظم المحاسبية، وحتى تكون هذه التقارير لها مصداقية وتتميز بالجودة يجب أن تخضع إلى التدقيق والمراجعة والمتابعة من خلال آليات حوكمة الشركات.

أولا– أثر آليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في الشركات:

إن التطبيق السليم للحوكمة في الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وعليه فإن هناك علاقة وثيقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح المحاسبي، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي.[1]

إن فعالية حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة، وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة، كما يجب أن تقوم الشركات بتوفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري. كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية.[2]

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية. (الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضاً الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركات وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتتمثل أهم تأثيرات قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في الشركات من خلال ما يلي:[3]

– إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين من خلال دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية في التقارير المالية؛

– تخفيض مشكلة عدم التماثل في المعلومات التي تنشأ بين الإدارة والمساهمين الذين لا يشاركون مباشرة في الإدارة، ومحاولة خلق جو من الشفافية في الشركة من خلال الإفصاح العادل والملائم.

---

[1] حمدي معمر، فلاق صليحة، **دور آليات الحوكمة في تحقيق الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**، الملتقى الوطني حول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الشلف، يومي 29– 30 أكتوبر 2018، ص 9.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[3] حمدي معمر، فلاق صليحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

– حماية صغار المساهمين وتحقيق معاملة عادلة بينهم وذلك بتوفير الإفصاح لهم بنفس القدر الذي يستفيد منه كبار المساهمون.

– توصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج الشركة وهذا ما يؤكده مفهوم الحوكمة ويحث عليه من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة.

– تعزيز كفاءة الأسواق المالية من خلال تقديم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وزيادة الرقابة على الشركات.

ثانياً– علاقة الإفصاح ومجلس الإدارة بحوكمة الشركات

يعد كل من الإفصاح ومجلس الإدارة من مبادئ حوكمة الشركة، يمكن إبراز هذه العلاقة من خلال النقاط التالية:

1– علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات:

تبرز علاقة الإفصاح بحوكمة الشركات بإعتباره من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها من خلال القوائم والتقارير المالية.

حيث تتجلى علاقة حوكمة الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح المناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسع الشركات ونموها، كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية.

أما عن علاقة التقرير المالي والحوكمة فتتجسد في تحليل وتأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن إعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضا واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الإهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصح عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء المؤسسة.[1]

2– علاقة مجلس الإدارة بحوكمة الشركات

هناك بعض الأدلة القوية الجديدة التي تبرهن على أن حوكمة الشركات ومجالس الإدارة على وجه التحديد تعني كثيراً بالنسبة إلى قيمة الشركة وأداء الشركة وأخيراً بالنسبة لدرجة رأس مال السوق وقيمة ملكية المساهم والرفاهة القومية، وسأقوم بعد ذلك بالتركيز على كيفية وسبب تأثير الإشراف النشيط والمشاركة الإيجابية لمجلس إدارة جيد ذي تفكير مستقل. أن مجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري إستخدامها من جانب مديري الشركة ووكلاءهم لزيادة تصرفات الشركة التي تهدف إلى تحقيق أغراض الشركة التي وافقوا عليها،

[1] مصباحي محمد الأمين، **مرجع سبق ذكره**، ص 194.

ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل أن زيادة قيمة الشركة والرفاهة الإجتماعية بصفة عامة وإذا ما اتجهنا بشكل أكثر تحديدا إلى النظرية الإقتصادية، فإن إستقلال مجلس الإدارة يخفض الخسائر التي تنشأ عن مشكلة الوكالة، والتي تعتبر أمرا أساسيا في الشركات العامة والتي تتمثل في الفصل بين الملكية والإدارة.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن الإفصاح المحاسبي ما هو إلا وظيفة من وظائف المحاسبة فهو وسيلة إتصال بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات العلاقة بها، بحيث تقوم بالإفصاح عن مختلف المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب، وحتى يكون لهذه الوظيفة درجة من القبول والفعالية يجب أن ترتبط إرتباطا وثيقا بما يسمى بحوكمة الشركات لأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، وكذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية لضمان شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة ولإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن الشركة.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لدور وعمل مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة أحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة والذي يتميز بمجموعة من الأدوار المهمة، لا سيما الدور الرقابي المسند إليه والمتمثل في معالجة المشاكل الناجمة عن تضارب المصالح بين مالكي الشركة ومسيريها، كما أنه يتميز بدور جلب الموارد والمحافظة عليها، إضافة إلى القيام بالتوجيه الإستراتيجي للشركة والإختيار بين مختلف البدائل الإستراتيجية.

أولاً: دور مجلس الإدارة حسب نظرية الوكالة

1- نظرية الوكالة: ظهرت نظرية الوكالة نتيجة كبر حجم الشركات و تعقد عملياتها و انفصال الملكية عن الإدارة حيث أصبحت هناك علاقات وكالة متعددة في الشركة من بينها: علاقة الوكالة بين الملاك و الإدارة، علاقة الوكالة بين المساهمين و الدائنين، علاقة وكالة أخرى.

يعود ظهور النظرية أولا للأمريكيين بارل ومينس Berls & means سنة 1932، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة و عملية الرقابة و الإشراف داخل الشركات المسيرة و هذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة.[2]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات– جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها**– مكتبة المجتمع العربي، ط 1، الأردن، 2013، ص 224.

[2] غلاي نسيمة، مخفي أمين، تطبيق **أليات حوكمة الشركات وإنعكاساتها على سياسات الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، ملتقى وطني حول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، يوم 30 أكتوبر 2018، الشلف، ص 4.

تعتبر نظرية الوكالة مجلس الإدارة كآلية وجهاز يمكنه إدارة العلاقة التي تجمع بين المساهم والمسير والمتميزة بتضارب المصالح داخل الشركات ذات الأسهم أين يكون رأس المال متبعثر بين العديد من المساهمين والذي يمكن أن يبلغ عددهم الآلاف مع وجود فصل الملكية عن الإدارة في هذا النوع من الشركات وأيضا مع عدم قدرة المساهمين على ممارسة وفرض رقابة ذات فعالية على أعمال الإدارة التنفيذية، وفي وجود هذا الإشكال فإن مجلس الإدارة سوف يعمل على تحفيز المسيرين من خلال نظام فعال من الحوافز والتعويضات والمكافآت أو من خلال الإضطرار إلى عزل المسيرين المتقاعسين على أداء مهامهم كما ينبغي.[1]

حسب هذه النظرية فإن دور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الرقابي، من خلال الرقابة الفعالة على المسير والمساهمة في إنضباطه وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الإنتهازية، كما يعمل على تخفيض تكاليف الوكالة الناجمة عن تناظر المعلومات.

ثانياً: دور مجلس الإدارة حسب نظرية الإشراف

1- نظرية الإشراف: تم تأسيس هذه النظرية على يد الباحث دونالدسن Donaldson سنة 1990 على فرضية توافق وترابط المصالح بين المسيرين والمساهمين وذلك على عكس ما تعتمده وتفترضه نظرية الوكالة من إختلاف المنافع والأهداف بين المساهمين والمسيرين، حيث أنه يتم النظر إلى المسيرين من خلال نظرية الإشراف على أنهم مقتصدون جيدون يسعون جاهدين للقيام بالأعمال المسندة إليهم بكل جدية بغية تحصيل جملة من المنافع سواء كانت مادية أو معنوية كالحصول على تقدير من طرف رؤسائهم.

حسب هذه النظرية فإن دور الأساسي لمجلس الإدارة يتمثل في الدور الإستراتيجي وتقديم الإستشارة التي تكون ذات أهمية كبيرة في تحديد نجاح الشركة وبناء الإستراتيجية، بحيث أن العمل الإستراتيجي لابد له من أسس ومقومات تدعمه للوصول إلى الفعالية والمثالية، وهذا هو ما تعمل نظرية الإشراف بغية تحقيقه وذلك من خلال تقديم مجلس الإدارة للخدمات والإستشارة وهنا يتوضح الدور الأساسي لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لما لهم من خبرة واسعة بعمل الشركة وتسييرها، فهم يعتبرون الأعضاء الأساسيين في بناء إستراتيجية على غير الأعضاء المستقلين فإنهم لا يمتلكون حجم المعلومات التي يمتلكها غيرهم من الأعضاء التنفيذيين عن الشركة.

لقد جاءت نظرية الإشراف لتقوية وتعزيز التسيير من خلال عمل ودور مجلس الإدارة، فنظرية الإشراف تعمل على جعل مجلس الإدارة بصفته أعلى هيئة إدارية في الشركة كآلية لتزويد الشركة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين

[1] بن قراش محمد نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 221.

ورسم الإستراتيجية التي تتوافق مع تطلعات الشركة وأهدافها ذات المدى البعيد وذلك من خلال بعدين هامين هما تقديم مختلف الخدمات للشركة بإدارة مختلف العلاقات مع مختلف الأطراف ذات الصلة وتقديم الإستشارة في ميدان العمل الإستراتيجي.[1]

ثالثاً: دور مجلس الإدارة حسب نظرية تبعية الموارد

1- نظرية تبعية الموارد: لقد تم ظهور هذه النظرية سنة 1978 من طرف كلا الباحثين بفيفر جيفري وجيرارد سلانسيك Pfeffer Jeffrey و Gerrard Salancik حيث ترتكز بشكل أساسي على محيط الشركة وتعتبره المحدد الأساسي للعمل الإستراتيجي، يشكل أعضاء مجلس الإدارة حسب هذه النظرية وسيلة هامة للشركة بغية بناء علاقات إيجابية مع محيط الشركة وإكتساب والحصول على جملة من الموارد الضرورية لنجاحها، كالحصول على معلومات ذات الأهمية.

وحسب هذه النظرية فإن دور مجلس الإدارة يتمثل في كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للشركة، حيث أن تعويضاتهم ومكافآتهم سواء المادية أو المالية مرتبطة بحجم ودرجة تزويد وجلب الموارد للشركة، وهنا تظهر الأهمية الكبرى لعضو مجلس الإدارة ذو الكفاءة والعلاقات الناجحة مع أطراف بيئة الأعمال للشركة وتزداد أهمية عضو مجلس الإدارة عند تأمين تزويد الشركة بالموارد ذات الأهمية البالغة والحرجة كالموارد البشرية ذات التأهيل العالي والكفاءة الكبيرة.[2]

وفي الأخير نستنتج بأن لمجلس الإدارة ثلاثة أدوار رئيسية وكل دور مكمل لدور الأخر، حسب النظرية، حيث أن دور مجلس الإدارة حسب نظرية الوكالة يتمثل في الدور الرقابي من خلال الرقابة الفعالة على المسير والمساهمة في إنضباطه وذلك من خلال تحديد كل أنواع السلوكيات الإنتهازية، بينما الدور الإستراتيجي من خلال تزويد الشركة بمختلف الرؤى والأفكار لتكوين ورسم الإستراتيجية التي تتوافق مع تطلعات الشركة وأهدافها ذات المدى البعيد، وهذا ما نصت عليه نظرية الإشراف، والدور الثالث يتمثل في الدور الخدماتي وهذا حسب نظرية تبعية الموارد من خلال في كيفية جلب مختلف الموارد الحيوية للشركة.

[1] نفس المرجع، ص ص 122- 128

[2] نفس المرجع ص ص 129- 133.

المبحث الثاني: آليات عمل مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

في إطار حوكمة الشركات يسعى مجلس الإدارة إلى القيام بأدواره الأساسية إذ يتجلى أول دور له في الرقابة على أعمال الشركة، إذ يستلزم وجود تفاعل بين اللجان المكونة له حتى يتسنى زيادة فعالية الرقابة، إضافة إلى ذلك تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، إن إحدى القضايا التي أثارت الجدل هي قضية خصائص مجلس الإدارة ودورها في تفعيل الإفصاح المحاسبي، حيث أن لكل خاصية ميزة تتصف بها في ضوء مجموعة من البدائل، حيث أشارت العديد من الدراسات حسب إختلاف أرائها على ذلك ، من بين هذه الدراسات ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الرقابي لمجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات

يتجلى الدور الرقابي لمجلس الإدارة من خلال البحث على فرص أفضل لتحقيق الالتزام بغرض تخفيض التكلفة على المدى الطويل، وباعتبار مجلس الإدارة من أهم آليات لحوكمة الشركات، والتي لها تأثير فعال على جودة الحوكمة، استلزم وجود تفاعل بين مختلف اللجان المكونة للمجلس في عملية الرقابة وهذا حسب اختصاصاتها حتى تكون الرقابة شاملة.

أولا– مجلس الإدارة ونظام الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في الشركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بصفة عامة، حيث أن نظام الرقابة الداخلية هو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها من قبل مجلس الإدارة في إتخاذ القرارات وأيضا المعلومات المتعلقة بالكفاءة والفعالية لأنشطة الشركة ودرجة الإلتزام باللوائح والقوانين.

1– تعريف نظام الرقابة الداخلية:

حسب المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين يعرف نظام الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية وكل الطرق والمقاييس المعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية الأصول، ضمان دقة وصدق البيانات المحاسبية وتشجيع فعالية الاستغلال، والإبقاء على المحافظة على السير وفقا للسياسات المرسومة.[1] تعرف كذلك بأنها أحد أهم الإجراءات التي تتخدها الشركة في مواجهة المخاطر والحد منها، إذ يشكل تطبيق هذا النظام بكفاءة وفاعلية من قبل الإدارة، حماية للشركة من المخاطر التي قد تواجهها.[2]

---

[1] شملال نجاة، **تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، بدون سنة النشر، ص 174.

[2] فايز مرزوق حمد صعفاك العازمي، **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية– دراسة ميدانية**– مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 17.

يمكن القول بأن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن إجراء تقوم به الشركة يسمح للإدارة بالتأكد من حسن تنفيذ السياسات المالية الموضوعة، وبالتالي تحقيق الأهداف المتعلقة بمصداقية وعدالة القوائم المالية، كما يتطلب من إدارة الشركة تقييم هذا النظام لمعرفة نقاط القوة وتثمينها، ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

2- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة من المقومات أو الركائز، والتي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات في المقومات المحاسبية والمقومات الإدارية:

2-1-المقومات المحاسبية:

يقوم نظام الرقابة الداخلية الفعال على مجموعة من الدعائم أو المقومات المحاسبية والمالية وتتمثل في ما يلي:[1]

✓ **نظام محاسبي سليم:**

يعد وجود نظام محاسبي سليم يكفل للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي من مقومات نظام الرقابة الداخلية، يعتمد النظام المحاسبي السليم على مجموعة السمات للرقابة المالية وهي:

- **المجموعة الدفترية:**

وفق طبيعة الوحدة وأنشطتها تعد مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية والشكلية في إعدادها.

- **الدورة المستندية:**

يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، لدلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية.

- **الدليل المحاسبي:**

يعنى وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتضمن الدليل شرح كيفية إستخدام هذه الحسابات.

✓ **الوسائل الإلكترونية المستخدمة:**

أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المؤسسة الاقتصادية من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال كما هو الحال في آلات عد النقدية المحصلة، وتزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها.

[1] علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج coso**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، العراق، 2013، ص ص 407، 408.

✓ **الجرد الفعلي للموجودات:**

تتميز بعض عناصر الموجودات المملوكة للمؤسسة الاقتصادية بإمكانية جردها الفعلي وأن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الدفترية أنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الموجودات.

2-2-المقومات الإدارية:

وتتمثل في ما يلي:[1]

✓ **هيكل تنظيمي كفء:**

تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة إلى أخرى، فكل شركة يجب أن يكون لها هيكل تنظيمي يتلاءم مع الأهداف المسطرة من قبلها، كما يجب على هذه الأخيرة أن تتميز بالبساطة والوضوح حتى يسهل فهمها.

✓ **كفاءة الأفراد:**

إن فعالية نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أهدافها لا تقتصر فقط على تنظيم محاسبي سليم وتنظيم إداري ملائم، ولكن يجب أن تتوفر الشركة على مجموعة من الموظفين ورؤساء الإدارات العاملين بالشركة ذوي درجات عالية من الكفاءة.

✓ **مستويات ومعايير أداء سليمة:**

تؤثر سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم بدرجة كبيرة على فعالية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن هذا الأداء فتمدنا الإجراءات الموضوعية بالخطوات التي يتم بمقتضاها إعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات والتسجيل كما أن كفاءة العاملين بالشركة يعني التخلي عن توافر معايير قياس أداء هؤلاء العاملين، ذلك لمحاولة المقارنة بين الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

✓ **سياسات وإجراءات لحماية الأصول:**

يعتبر وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة لها ومنع تسربها أو اختلاسها ولضمان صحة البيانات للتقارير المالية والمحاسبية من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من حيث جانبها الإداري.

✓ **قسم المراجعة الداخلية:**

من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم كتنظيم إداري داخل الشركة يطلق عليه اسم قسم أو مصلحة المراجعة الداخلية.

[1] عمر على عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات- دراسة ميدانية-**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008، 2009، ص ص 84، 85.

1- دور مجلس الإدارة في تحسين نظام الرقابة الداخلية

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال، هو أحد المسؤوليات الرئيسية الموكلة لمجلس الإدارة، وتتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في تحقيق الرقابة فما يلي:[1]

- متابعة قيام الإدارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كلا من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.
- مناقشة الإدارة مدى قوة أو ضعف سياسة الإفصاح للشركة ونظم الرقابة الداخلية.
- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية.
- التأكد من تطبيق الأنظمة الرقابية.

يمكن القول أن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة عمل منظمة تهدف إلى حماية أصول الشركة، وضمان صدق البيانات المحاسبية، يساهم مجلس الإدارة بشكل كبير في تحسين نظام الرقابة الداخلية بإعتبار أنها من أحد مسؤولياته، وذلك من خلال القيام بالمتابعة والتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية للشركة.

ثانياً- مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة، يهدف إلى فحص وتقييم والتأكد من دقة وفعالة الأنظمة المالية والمحاسبية في الشركة، من أجل تزويد الإدارة بتقارير عن أي إنحراف أو نقاط ضعف.

1-تعريف المراجعة الداخلية:

هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة الشركة، تعبر عن نشاط داخلي مستقل لتحقيق الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، أو العمل على حسن إستخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.[2]

2- أغراض المراجعة الداخلية:

يختلف دور المراجعة الداخلية في طبيعته من شركة إلى أخرى، إذ أن تحديد أساليب المراجعة الداخلية يعود للشركة ذاتها ولا تمليه أو تفرض قوانين أو منظمات مهنية كما هو الحال بالنسبة للمراجعة الخارجية، والهدف منها:[3]

- معاونة جميع أعضاء الإدارة العليا في الإجراء الفعلي لمسؤولياتهم عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييم وتوصيات وتعليقات مرتبطة بالأنشطة التي تناولتها المراجعة.
- كذلك يرتبط عمل المراجعة الداخلية بغرض معاونة المراجع الخارجي في إنجاز مهمته حتى يتسنى له أن يقرر لأصحاب رأس المال بأن الميزانية تعبر تعبيرا صحيحا وصادقا عن حقيقة المركز المالي للشركة والتعاون بين كل من المراجع الداخلي

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 102، 136.

[2] يحي سعيد، لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 5، جامعة الوادي، 2012، ص 193.

[3] فكري عبد الغني محمد جوده **مرجع سبق ذكره**، ص ص 45، 46.

والمراجع الخارجي يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة وتقليل تكاليفها حيث يساهم توافر خدمات المراجعة الداخلية في نهاية السنة في زيادة فعالية المراجع الداخلي في مراجعة القوائم المالية وزيادة كفاءة عمليات المراجعة.

- كما تهدف إجراءات المراجعة الداخلية إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المختلفة داخل الشركة بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعية، حيث يمكن أن تكون البيانات والتقارير المحاسبية صحيحة ودقيقة.

3-علاقة المراجعة الداخلية بمجلس الإدارة

يؤدي مجلس الإدارة دورا محوريا في حوكمة الشركات فهو المسؤول عن الإشراف عن العمليات التي تقوم بها الشركة بتقديم القيادة والتوجيه ومراقبة الإدارة، ويمكن تلخيص العلاقة بين مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات فيما يلي:[1]

- ينبغي وجود وظيفة للمراجعة الداخلية في الشركة تحظى باحترام وتعاون كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تتبع وظيفة المراجعة الداخلية مجلس الإدارة، ويجب أن يتاح لها إتصال مستمر برئيس مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
- يجب على مجلس الإدارة تحديد سلطة وغرض ومسؤولية وظيفة المراجعة الداخلية.
- يجب على مجلس الإدارة أن يعيد النظر سنويا في نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية، وبيان مدى سلطتها والموارد المتاحة لها.
- يجب على مجلس الإدارة ولجنة التدقيق أن يضمن الفصل بين وظيفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لضمان الاستقلالية.
- تقدم وظيفة المراجعة الداخلية تأكيدا مستقلا وموضوعيا لمجلس الإدارة عن مدى كفاية وفعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والأنشطة الأخرى بالشركة.

نستنتج أن المراجعة الداخلية نشاط تقييمي للشركة من أجل فحص والتأكد من سلامة العمليات المالية تقوم بها الشركة، تمكن المراجعة الداخلية من تقديم العون لمجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته، من خلال إعطائه أفكار أفضل لتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية من أجل إكتشاف الأخطاء وتحسين الأداء.

ثالثاً- مجلس الإدارة وإدارة المخاطر

يقوم مفهوم إدارة المخاطر على الهدف الأساسي لمجلس إدارة الشركة الذي هو تعظيم ثروة المساهمين، وأن جميع الشركات تواجه حالة من عدم التأكد في البيئة التي تعمل بها، وأن التحديات التي تواجه المجلس تتمثل في تحديد درجة عدم التأكد التي يمكن أن يتحملها في سعيه لتعظيم تلك الثروة. يعتبر مجلس الإدارة المسؤول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر، وذلك من خلال مراقبة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية، إضافة إلى مراجعة الإستراتيجيات الرئيسية للشركة.

[1] عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، جامعة سطيف، 2015، ص 129.

1-تعريف إدارة المخاطر:

هي عبارة عن مجموعة من العمليات التي يؤثر فيها مجلس إدارة الشركة والمديرين التنفيذيين، والمطبقة في وضع الإستراتيجيات على مستوى الشركة ككل والتي تم تصميمها بهدف تحديد الأحداث المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الشركة، وإدارة المخاطر المرتبطة بها لكي تكون في مستوى مقبول للشركة، وتقديم تأكيدات مناسبة ومتعلقة بتحقيق الشركة لأهدافها.[1]

2- أهداف إدارة المخاطر:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر في:[2]

2-1-وصف مستوى المخاطر المقبول بالشركة:

وذلك عن طريق قيام إدارة الشركة بالأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر المقبول للشركة عندما تقوم بتقييم البدائل الإستراتيجية ووضع الأهداف الخاصة بها ووضع الآليات المناسبة لإدارة المخاطر المرتبطة بتلك الأهداف.

2-2-تحسين القرارات المتعلقة بالتعامل مع الخطر:

حيث تقوم إدارة المخاطر بتوفير القدرة على تحديد واختيار الأسلوب المناسب للتعامل مع الخطر، والتي تتمثل في تجنب الخطر أو تخفيضه أو مشاركته مع طرف أخر أو قبوله.

2-3-تخفيض الخسائر التي تحدث للعمليات التشغيلية:

تعمل إدارة المخاطر على تحسين قدرة الشركة على تحديد الأحداث المحتملة ووضع الأساليب المناسبة للتعامل معها وهذا يؤدي بدوره إلى تخفيض الخسائر وما يرتبط بها من تكاليف التي تحدث للعمليات التشغيلية.

2-4-تحسين القدرة على الاستفادة من الفرص:

عند قيام الشركة بدراسة جميع الأحداث التي يمكن أن تواجهها، تكون الإدارة في وضع يمكنها من تحديد وتفعيل الفرص التي تنتج من وقوع بعض الأحداث التي يكون لها تأثير إيجابي على الشركة.

2-5-تحسين القدرة على زيادة رأس المال:

أن عملية حصول الإدارة على معلومات كاملة عن المخاطر يمكنها من تقدير رأس المال الإجمالي المطلوب وتحسين عملية توزيعه على الأنشطة التشغيلية.

3-دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر

يجب أن يكون لدى مجلس الإدارة فكرة واضحة عن المخاطر الرئيسية التي تواجه الشركة، وأن يكون لديه سياسة مناسبة لإدارة تلك المخاطر، وأن يحصل بشكل مستمر ومنتظم على تأكيدات بأن الشركة لديها إجراءات فعالة لإدارة المخاطر، حيث يعتبر معرفة المجلس للمخاطر الرئيسية التي تواجه المؤسسة من الأشياء الهامة والأساسية لوضع

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] نفس المرجع، ص ص 146، 147.

الإستراتيجيات والخطط التشغيلية المناسبة وتدعيمها بآليات الرقابة وإدارة المخاطر المناسبة. فعملية إختيار الإستراتيجيات والخطط التشغيلية المناسبة تعتمد بدرجة كبيرة على مجموعة من القرارات المتعلقة بتحديد المخاطر التي يمكن أن تتحملها الشركة وقدرتها على تحديد تلك المخاطر وتقييمها وإدارتها من أجل تخفيض آثرها على الشركة.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن أكبر دور يقوم به مجلس الإدارة هو الدور الرقابي فهو بذلك يحقق الحماية لأصول الشركة، وضمان سلامة التقارير المالية لها، كما يعمل على وضع إستراتيجيات مضبوطة ودقيقة واتخاذ القرارات الصائبة.

المطلب الثاني: دور خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

لمجلس إدارة الشركة خصائص من شأنها التأثير على الإفصاح المحاسبي، وعلى ضوء الدراسات السابقة التي أجريت من هذه الزاوية أكدت ذلك.

أولاً– حجم مجلس الإدارة، الأداء المالي والإفصاح المحاسبي

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في التأثير على وظيفته وفعاليته وبالتالي على الأداء المالي للشركة، وقد اختلف الباحثون في دراسة أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات باختلاف النظريات المتبعة في التحليل، فمن وجهة نظر نظرية الوكالة، فإن كبر حجم مجلس الإدارة له أن يؤثر سلبا على الأداء المالي. كما يرى المؤيدون لنظرية الوكالة بأن المجلس ذو الحجم الكبير يكون ذو كفاءة منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى أن وجود عدد كبير من الأعضاء سيؤدي إلى صعوبة التنسيق والإتصال بينهم مما يؤدي إلى تحمل تكاليف، ولذلك نجدهم يفضلون مجالس الإدارة ذو العدد القليل حتى يتاح الوقت لجميع الأعضاء لإبداء آرائهم من جهة، ولسهولة إتخاذ القرارات من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن قلة العدد تولد حس المسؤولية لدى كل عضو.[2]

في المقابل فإن المعارضين لنظرية الوكالة يؤكدون على الأثر الإيجابي لمجلس الإدارة ذو الحجم الكبير، فوفقا لهم فإن الطاقة الإضافية لهذا الأخير ستكون أكثر أهمية من زيادة مشاكل الإتصال والتنسيق واتخاذ القرار، ويستمد هؤلاء الباحثين حججهم عموما من نظرية التبعية للموارد والتي تعتبر مجلس الإدارة وسيلة الإتصال الشركة مع المحيط الخارجي واستيعاب ظروف عدم التأكد، ففي ظل بيئة غير مستقرة كلما زادت درجة عدم التأكد كلما تطلب إتخاذ القرار معلومات وخبرات أكثر يصعب الحصول عليها في وجود عدد قليل من الأعضاء. إن الإختلاف من الناحية النظرية جعل من الباحثين يعملون على تحديد الحجم الأمثل.[3]

---

[1] محمد مصطفى سليمان، ص 147(بتصرف).

[2] مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر، **أثر الدور الحوكمي لمحلس الإدارة على الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية–** معارف مجلة محمكة، قسم العلوم الاقتصادية،العدد 21، جامعة البويرة، 2016، ص 432.

[3] نفس المرجع، ص 433.

وقد تباينت نتائج الدراسات الميدانية السابقة التي إختبرت أثر حجم مجلس الإدارة في جودة الإفصاح فيما وجد كل من (Ahmed et al, 2006)، (Bradbury et al, 2006) أن مجلس الإدارة الكبير يقلل من المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية وبالتالي من جودتها، ووجد كل من (Byard et al, 2006)، (Firth et al, 2007) العكس، إذا أوضحت تلك الدراسات بأن كلما إرتفع عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت قيمة التقارير المالية للمؤسسة، أما دراسة (يوسف، 2012) التي أجريت على عينة مؤلفة من 78 شركة سورية، فقد وجدت أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية.[1]

يمكن القول بأن حجم مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي، حيث أنه كلما كان حجم عدد الأعضاء كبير كلما زادت الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي والعكس صحيح، حيث يساعد الحجم الكبير على إنهاء مهام الأعضاء بالسرعة والجودة المطلوبة من خلال تنوع خبراتهم ومؤهلاتهم.

ثانياً– وجود أعضاء مستقلين، الأداء المالي والإفصاح المحاسبي

تشير الدراسات إلى أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يساهمون بخبراتهم ونزاهة أحكامهم، وهو ما يساعد على التقليل من تحذر الإدارة، فأعضاء مجلس الإدارة المستقلين يوفرون أراء محايدة حول المشاريع التي تم تقييمها من طرف المؤسسة، هناك العديد من الدراسات أكدت التأثير الإيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة، كما أشارت دراسة (Makhlouf et al , 2017) إلى أن إرتفاع إستقلالية مجلس الإدارة حسن من أداء الشركات الأردنية.[2]

كذلك يعتقد الباحثون أن إستقلالية الأعضاء أكثر أهمية من خاصية الحجم في مجال التأثير على فعالية المجلس الإشرافية والرقابة للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصلحتهم الذاتية وتتجسد خاصية الاستقلالية من خلال عدد الأعضاء الخارجيين والمنطق من وراء هذا البعد هو أن الأعضاء الخارجيين غالباً ما يكونون أكثر حرصا من المديرين التنفيذيين على حملة الأسهم وكذلك انطلاقا من سعيهم الحثيث إلى تحسين سمعتهم المهنية فيما يتعلق بقدرتهم وخبراتهم في الرقابة على القرارات الإدارية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية استقلالية مجلس الإدارة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي فقد بين كل (Qin and Wenyao, 2011)، (Dimitropolos and Asteriou, 2010) أن وجود أعضاء خارجيين ضمن مجلس الإدارة له أثر إيجابي على جودة التقارير المالية، في حين أوضحت دراسة (Petra, 2007)، (Ahmed et al, 2006) أن لا تأثير لهذا البعد على جودة الإفصاح المحاسبي.[3]

---

[1] مؤيد محمد على الفضل وأخرون، **العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة– دراسة إختبارية لحالة العراق– مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد 18، العدد 2، العراق، 2016، ص 169.

[2] بوسنة حمزة، **أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC 40) خلال الفترة 2015–2017**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، جامعة أم البواقي، 2018، ص 27.

[3] نفس المرجع، ص 169.

من فوائد وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين يعمل على انخفاض الإحتيال في البيانات المالية، تحسين في جودة التدقيق، زيادة إمتثال الشركات لمتطلبات نشر المعلومات التي بدورها تحسن جودة التقارير المالية.[1]

يمكن القول أن إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر على الإفصاح المحاسبي، لأن الإستقلالية تضمن له احرية الحكم في ممارسة مهامه بجودة، وبالتالي زيادة الرقابة على صحة المعلومات.

ثالثاً– أثر إزدواجية دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على الأداء المالي والإفصاح المحاسبي

إن إحدى القضايا التي أثارت الجدل هي قضية الفصل بين عملية التسيير والرقابة أو بمعنى أخر بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، حيث يتشكل هيكل مجلس الإدارة بإحدى الطرق التالية:[2]

1–هيكل مجلس الإدارة الموحد:

والذي يقوم على الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بيد شخص واحد، ويتم وضع السياسات من قبل المجلس الموحد وتنفيذها من قبل الإدارة، ويقوم المجلس بالإشراف على التنفيذ ومتابعته من خلال أنظمة المعلومات ذات الصلة.

2–هيكل مجلس الإدارة المنفصل أو الثنائي:

والذي يقوم على تقسيم الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وينقسم إلى مستويين يسمى المستوى الأول بالمجلس التنفيذي (مجلس المديرين) ويكون مسؤولاً عن إدارة المؤسسة وصياغة إستراتيجيتها، ويسمى المستوى الثاني بالمجلس الإشرافي (مجلس المراقبة) الذي يتحمل مسؤولية الإشراف على مجلس المديرين وتقديم النصح له.

من الناحية النظرية، نجد أن إختيار إتباع النمط الأحادي وبذلك عدم الفصل بين مهمتي إتخاذ القرار والرقابة متصل بنظرية الإشراف، فالتحليل لا يختلف عن النقطة السابقة في أن مؤيدي نظرية الوكالة يشجعون الفصل ومؤيدي نظرية الإشراف يشجعون الجمع بين المنصبين، فمن وجهة نظر نظرية الوكالة التي تربط بين إزدوجية دور العضو وضعف الأداء، حيث يري (Fama , 1983) و(Jensen, 1986) أنه من الأساسي أن لا تترك سلطات اتخاذ القرار والرقابة في يد نفس الشخص، وعليه يفضل فصل المنصبين. وعلى النقيض من ذلك فإن الجمع بين الوظيفتين وفقا لنظرية الإشراف يعزز من القيادة كما يسمح من تفادي سوء الاتصال، فالفصل بين الوظيفتين يضعف سلطة القائد ويزيد من احتمال أن تكون إجراءات وتوقعات المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة متناقضة، الأمر الذي يمكن أن يخلق تنافس بينهما، ويجعل من الصعب تحديد من المسؤول عن الأداء السيء للشركة.

ومن جهة أخري فإن فصل الأدوار الرئيسية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، حيث ينظر المساهمون الفاعلون وكذلك المعينين بالحوكمة إلى هذا البعد على أنه وسيلة فاعلة لخفض تكاليف الوكالة وتحسين الأداء وذلك

[1] Sameh KOBBI-FAKHFAKH, **L'effet des caractéristiques du conseil d'administration et du comité d'audit sur la qualité de l'information Sectorielle publiée**, La revue de l'Association Nationale des Docteurs ès Sciences Economiques et en Sciences de Gestion, n° 203, juin 2017, p 101 .

[2] مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 433، 434.

لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه، ما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والإرتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم وإستمراراهم في الوظيفة والحصول على مكافآت المتفق عليها، وهو على عكس حال دمج الدورين، إذ أن دمج دور المدير العام بدور رئيس مجلس الإدارة سيجعل الشركة تحت إدارة شخص واحد وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص السيطرة على المعلومات المتاحة على أنشطة الشركة ويقدمها إلى مستخدميها بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور المجلس وفعاليته في الرقابة على المديرين ويزيد من أثر عدم تماثل المعلومات، ولكن في المقابل وجد كل من (Petra, 2007)، (Ahmed et al, 2006) عدم وجود أي تأثير للفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.[1]

كما أن الفصل في المهام بين المدير العام ورئيس مجلس الإدارة يحسن من نوعية الرقابة، ويفرض تقديم معلومات أكثر ، فإن دور مجلس الإدارة هو الرقابة وأن مهمة أعضاء هذا المجلس تكمن في مراقبة سلوك الإدارة وهذا ما يؤدي إلى إفصاح أكثر.[2]

وكما وضح فوركر (Forker, 1992) أن فصل الأدوار بين الرئيس والمدير التنفيذي يساعد على تحسين جودة إشراف المدير ويقلل الاحتفاظ بالمعلومات ، مما سيؤدي بالتالي إلى تحسين جودة الإفصاح.[3]

يمكن القول بأن فصل الأدوار بين الرئيس المجلس والمدير التنفيذي يوثر على الإفصاح المحاسبي حيث يساعد على تحسين نوعية الرقابة على المعلومات وبالتالي تحسين جودة المعلومات مما يؤدي إلى نشر وتقديم المعلومات.

المطلب الثالث: مجلس الإدارة المحوكم

يعتبر مجلس الإدارة آلية من آليات حوكمة الشركات، حيث يمثل السلطة العليا في فيها، وفي ظل حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة ومصالح المستثمرين.

أولاً– تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

حتى يتسنى لمجلس الإدارة تطبيق الحوكمة يجب أن يعمل على ما يلي:[4]

---

[1] بوسنة حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

[2] Lobna Loukil, Mohamed Triki , **L'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire : Cas des sociétés tunisiennes non Financières** , 29éme congrès de l'association francophone de Comptabilité , France , 11 octobre 2010, p16.

[3] Mehdi nekhili, Ines Fakhfakh, **Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations : étude clinique de deux entreprises tunisiennes**, 2011, p 13.

[4] بلاسكة صالح، **تطبيق مجلس إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة –دراسة عينة من شركات المساهمة في الجزائر–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة المسيلة، 2017، ص ص 417، 418.

1-الإشراف المستقل:

إن وجود مجلس إدارة يقظ ومستقل هو ذلك الجزء من عملية حوكمة الشركات الذي يضيف أكبر قدر إلى قيمة الشركة، وقد نوهت العديد من الهيئات العلمية، والبورصات والجهات المهتمة بالتطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات بضرورة أن يكون هناك توازن في عضوية مجلس الإدارة بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، بل نادت أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من أعضاء غير تنفيذيين حتى يتمكن المجلس من إنشاء اللجان التابعة له مثل لجنة المراجعة، لجنة المكافآت، ولجنة التعيينات والتي تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين. ومن ناحية أخرى فإن وجود مجالس إدارة غالبيتها من هؤلاء الأعضاء سوف يدعم موضوعية وإستقلالية المجلس في القيام بواجباته الإشرافية إتجاه إدارة الشركة.

2- قدرة الإدارة على التنافس:

أي الآلية التي تمكن ذوي القدرة الأفضل على القيام بعمل ما، ويجب أن يكون التهديد بالإستحواذ قائما بإعتباره أحد مصادر الحث على الأداء، حيث لا تجمد الإدارة لفترة طويلة من خلال أن عمل القانون على توفير القدرة للمساهمين في إستبدال كل من مجلس الإدارة والإدارة عن طريق بيع أسهمه إلى طرف ثالث.[1]

3-قدرة مجلس الإدارة على وضع إستراتيجية الشركة:

يعتبر وضع إستراتيجية الشركة من أهم ما جاء في مبادئ حوكمة الشركات، حيث أن مشاركة مجلس الإدارة في ذلك يعتبر أمرا حاسما، ويجب أن يتضمن كل من:

- إستراتيجية كل وحدة من العمل، أي إيجاد ميزة تنافسية في كل ناحية من الأعمال التي تقوم الشركة بالمنافسة فيها.
- إستراتيجية الشركة، تعني تحديد الأعمال التي تقوم بها الشركة، والكيفية التي تدير بها تلك الأعمال، حيث يتطلب ذلك وضع جدول أعمال خاص بمجلس الإدارة حتى يمكن مراجعة الإستراتيجية بصورة دورية وبشكل منتظم.[2]

والشكل الموالي يوضح وسائل تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات:

[1] يعقوب مروة، بوشرف جيلالي، **أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة مستغانم، 2020، ص 32.

[2] عيادي عبد القادر، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الشكل رقم (3-2): وسائل تطبيق مجلس الإدارة لحوكمة الشركات

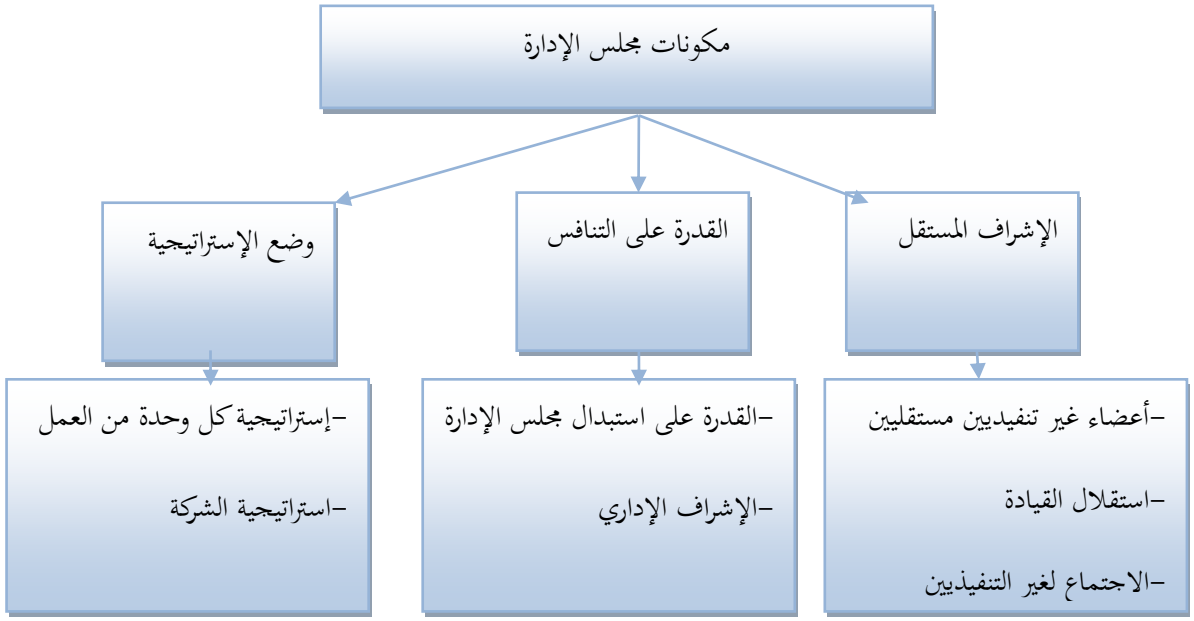

المصدر: فكري عبد الغني محمد جوده، **مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية –دراسة حالة بنك فلسطين–**، مذكرة الماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الاسلامية غزة، 2008، ص 43.

ثانياً– دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات

في ظل حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة ومصالح المستثمرين، إذا أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة. وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين دور مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية في المعلومات المتوفرة في القوائم المالية والتقارير المالية، وكانت النتيجة علاقة كبيرة بين الشركات التي تتبع ممارسات الحوكمة الجيدة، باعتبار أن مجلس الإدارة وفق مفهوم حوكمة الشركات هو المسؤول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد تلك السياسة المبادئ والأهداف والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات الشركة.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة الجيدة تتم من خلال رقابة وإشراف مجلس الإدارة، فبدون مجلس إدارة فعال فإن كل الجهود المبذولة للإصلاح ستكون قاصرة، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة قيمة الشركة، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين للشركة، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأسمالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة.[1]

[1] العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، 2016، ص 145.

وفي الأخير يمكن القول بأن مجلس الإدارة يؤدي دوراً مهماً في تفعيل حوكمة الشركات، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل اعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة وشفافية تلك القوائم وذلك من خلال مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها.

المبحث الثالث: إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يؤدي مجلس الإدارة دوراً مهما في تفعيل الإفصاح المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل إعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم، إضافة إلى ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، إضافة إلى الإهتمام بتدعيم الإفصاح الإلكتروني الذي يتم من خلال إعلان الشركة عبر موقعها الإلكتروني عن قوائمها المالية فور إعتمادها من مجلس الإدارة.

المطلب الأول: إفصاح وشفافية مجلس الإدارة عن المعلومات

إن إفصاح أعضاء مجلس الادارة يجب أن يكون بشفافية و ذلك للارتقاء بمستوى أداء الشركة، من خلال تركيز الإهتمام على القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني لدى معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية. حيث أنه كلما زاد الإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الشفافية، وكلما كان هناك تطبيقا للشفافية فهذا يعني أن هناك تطبيقا للإفصاح، الذي يعد أداة هامة من أدوات تحقيق الشفافية.

أولاً- تعريف الشفافية وشروطها

1-تعريف الشفافية:

مفهوم الشفافية معاكسا لمفاهيم السرية والغموض أو عدم الوضوح، وهو يعني إتاحة وتوفير المعلومات الحقيقية الكاملة عن كافة الأنشطة والأعمال، على أن تكون موثقة ويسهل الوصول إليها من قبل الباحثين والمواطنين والصحافة والرأي العام للإطلاع عليها، ومعرفة وتحليل ما بها من جوانب إيجابية أو سلبية، أي أنها تهتم بوضوح الإجراءات وصحة وعرض المعلومات، وحق الأطراف ذات العلاقة في الحصول على تلك المعلومات السليمة في الوقت المناسب، لإتخاذ ما يرونه من قرارات صائبة.[1]

2-شروط الشفافية:

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:[2]

[1] بكيحل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[2] بلال قندوز، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، مذكرة الماجستير، تخصص جباية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2013، 2014، ص 105.

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت المناسب.
- أن تكون الشفافية واضحة، فما قيمة شفافية غامضة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف إستيفاء للشكل القانوني بدون مرافقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
- أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والحقائق.

3-العلاقة بين الإفصاح والشفافية:

يندرج مفهوم كل من الإفصاح والشفافية في إطار مبادئ حوكمة الشركات، ويتم الجمع بين المفهومين لأن ضمان شفافية التقارير المالية يكون من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير عرض واضح للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية لقطاع عريض من المستخدمين، فبدون الشفافية يصبح الإفصاح غير كفؤ، حيث تضمن الشفافية فرص متساوية لجميع المستثمرين في الحصول على المعلومات.

وكلما زاد الإفصاح فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الشفافية، حيث كلما كان هناك تطبيقا للشفافية فهذا يعني أن هناك تطبيقا للإفصاح، الذي يعد أداة هامة من أدوات تحقيق الشفافية. ومن ناحية أخرى يعتبر الإفصاح التزام قانوني، بينما الشفافية التزام أخلاقي. [1]

ثانياً- إفصاح مجلس الإدارة

يتطلب من مجلس الإدارة القيام بالإفصاح وقد يكون ماليا وغير ماليا، كأن يكون الإفصاح منصبا على التقدير المالي للشركة وميزانيتها، أو يكون منصبا على المعلومات المتعلقة بالشركة والمؤثرة فيها، كما أنه يتبين أن الحالات التي يتوجب فيها الإفصاح هي كالتالي:[2]

1-القوائم المالية للشركة: فمن المعلوم أن معظم أنظمة الشركات في الدول المختلفة، تستلزم أن يكون لكل شركة سنة مالية حتى تتيح التعرف على الوضع المالي لها، ويترك تحديد بداية ونهاية هذه السنة لنظام الشركة، ويتم وضع تقرير مالي سنوي للعمليات المالية للشركة وحسابات النتيجة وتفاديا للتلاعب بأموال الشركة لزم بضرورة الإفصاح عن تلك العمليات المالية ونتائجها حماية للمساهمين والغير.

2-أهداف الشركة: من الضروري إفصاح الشركة عن أهدافها وبيان الخطوات التي تتبعها لتنفيذ تلك الأهداف، حتى يتمكن المستثمرين من التأكد من جدية الشركة وتقييم مدى فعاليتها في السير لتنفيذها.

---

[1] بكيحل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 119، 120.

[2] هيا بنت دخيل الله المريض، **مسؤلية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في إطار حوكمة الشركات وفقا للنظام السعودي**، دار الفكر والقانون، الرياض، 2016، ص 105.

3-سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية اختيار المديرين الآخرين في الشركة.

ثالثاً- أهمية الشفافية لتقرير مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح المحاسبي

تساعد الشفافية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح على تحقيق الأتي:[1]

1- التطبيق السليم لقواعد الشفافية في الإفصاح يحسن أداء السهم ويعظم الربحية ويولد الثقة لدى المستثمر وحملة الأسهم.

2- تركز الإهتمام على القيم الأخلاقية وقواعد السلوك المهني لدى معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

3- زيادة المعلومات والإيضاحات يؤدي إلى زيادة الوعي التثقيف بالشفافية مما يؤدي إلى زيادة الإفصاح المحاسبي.

في الأخير نستنتج بأن الشفافية عنصر فعال ومطلوب في تقرير مجلس الإدارة، إذ تساعد على تقديم معلومات صحيحة وغير مضللة التي من شأنها زيادة الثقة لدى المستثمر، أي أنه كلما كانت هناك شفافية فهذا يعني أن هناك إفصاح محاسبي.

المطلب الثاني: مسؤوليات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات ودورها في تعزيز الإفصاح المحاسبي

يعتبر مجلس الإدارة أعلى سلطة في الشركة، وهو بذلك مسؤول مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين وأصحاب المصالح، لذا وجب عليه تقديم تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية السنة من أجل الإطلاع على وضعية الشركة.

أولاً- مسؤولية مجلس الإدارة المتعلقة بالتقرير السنوي

يعد مجلس الإدارة مسؤولا مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين عن تقييم الإداري، ويجب أن يقدم مجلس الإدارة تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام في شكل تقرير السنوي، عادة ما يتناول التقرير ذاته معالجة الحسابات السنوية للشركة والتي تم إعدادها بواسطة إدارة الشركة وتم مراجعتها بواسطة مراجعين خارجيين.

فوظيفة المجلس الأساسية هي التأكد من نزاهة العلاقة بين المراجعين والإدارة التي يتم مراجعة قوائمها المالية، والمجلس هو الذي يعين أو يوافق على تعيين المراجعين، لذا يجب مراعاة أن لا يعمل المراجعون بالقرب من الإدارة فمثل هذا القرب يمكن أن تنتج عنه في بعض الأحيان علاقات بين الطرفين قد يكون من شأنها التأثير على نزاهة عملية المراجعة، وفيما يتعلق بالجوانب التشريعية التي تحكم إعداد التقرير السنوي للشركة نصت العديد من لوائح الحوكمة بكيفية إعداد التقرير السنوي والمعلومات التي يجب أن تذكر به، على أنه يجب على الشركة أن ترفق بقوائمها المالية

[1] دواق سميرة، فرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة الواد، 2019، ص 16

السنوية تقريرا من مجلس الإدارة يتضمن عرضا لعملياته خلال السنة المالية، وجميع العوامل المؤثرة على أعمال الشركة والتي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقويم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، ويجب أن يحتوي تقرير مجلس الإدارة على الآتي:[1]

1- وصف لأنواع الأنشطة الرئيسية للشركة ومجموعتها.

2- وصف الخطط وقرارات الشركة المهمة (بما في ذلك إعادة هيكلة الشركة، أو توسعة أعمالها، أو وقف عملياتها) والتوقعات المستقبلية لأعمالها وأي مخاطر تواجهها.

3- وصف لسياسة الشركة في توزيع الأرباح.

4- عدد اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية، وسجل حضور كل إجتماع.

5- إقرارات بما يلي: أنه تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح، أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفعالية.

6- إذا كان تقرير المحاسب القانوني يتضمن تحفظات على القوائم المالية السنوية.

7- في حالة توصية مجلس الإدارة بإستبدال المحاسب القانوني قبل إنتهاء ثلاث سنوات مالية متتالية، يجب أن يحتوي التقرير على ذلك، مع بيان أسباب التوصية بالاستبدال.

8- وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسية ومهامها مثل لجنة المراجعة، ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء هذه اللجان ورؤسائها وأعضائها وعدد اجتماعاتها.

ثانياً- مسؤولية مجلس الإدارة المرتبطة بنشر الميزانية وحسابات النتيجة

واجب إعداد الميزانية السنوية للشركة ونشرها، يعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية ميزانية للشركة وحسابات النتيجة وتقريرا عن نشاط الشركة ومركزها المالي والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة العادية السنوية، ويوقع رئيس مجلس الإدارة الوثائق المشار إليها وتودع نسخ منها في المركز الرئيسي للشركة تحت تصرف المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل. وعلى رئيس مجلس الإدارة أن ينشر في صحيفة توزع في المركز الرئيسي للشركة والميزانية وحسابات النتيجة وخلاصة وافية من تقرير مجلس الإدارة، والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وأن يرسل صورة من هذه الوثائق إلى الإدارة العامة للشركة قبل تاريخ إنعقاد الجمعية العامة بخمسة وعشرين يوما على الأقل، كما يجب عليه الإلتزام بنشر الميزانية وتقديم خلاصة وافية للتقرير والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات في صحيفة محلية، وذلك لتمكين جمعية المساهمين وكل من له مصلحة في الرقابة والإشراف على أعمال المجلس التأكد من تعفف أعضائه عن إستغلال أموال المشركة في مصالحهم الشخصية.

إضافة إلى أنه على مجلس الإدارة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة، الحسابات والبيانات التالية لعرضها على الهيئة العامة في إجتماعها السنوي:

[1] محمد مصطفى سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 198-203.

1- الميزانية السنوية العامة للشركة، وحسابات النتيجة، مقارنة مع ما حققه منها في السنة المالية السابقة، والبيانات الإيضاحية لتلك الحسابات مصدقة جميعها من مدققي حسابات المشركة.
2- خطة عمل الشركة للسنة التالية
3- التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية.[1]
4- يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحسابات النتيجة وخلاصة وافيه لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل إجتماع الجمعية العامة وتحدد اللائحة التنفيذية وسائل النشر ومواعيده.
5- التزام مجلس الإدارة بإطلاع المساهمين على تقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية بخمسة أيام على الأقل. [2]

المطلب الثالث: أثر ومتطلبات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يشكل مجلس الإدارة المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ويتجلى هذا من خلال مسؤوليته عن مصداقية وعدالة القوائم المالية قبل الإفصاح عنها من خلال مراعاة التزامه بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها.

أولاً- أثر مجلس الإدارة على المعلومات المفصح عنها

من خلال التقارير المالية يتضح لمختلف الأطراف التي يهمها أمر الشركة العوامل المؤثرة عليها من الناحية المالية والاستثمارية والتمويلية، وذلك من خلال الإفصاح والشفافية اللتان تعتبران من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الإهتمام بهما، حيث نجد أن حوكمة الشركات في إرشادات مبدأ السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة ركزت على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات المؤسسة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون، وأن يقوم مجلس الإدارة بتكليف من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساساً للتقارير المالية وأن يحتفظ المجلس بالمسؤولية النهائية لضمان نزاهة التقارير المالية، ويتجلى هذا من خلال مسؤولية مجلس الإدارة عن مصداقية وعدالة القوائم المالية قبل الإفصاح عنها من خلال ما يلي:

1- مراعاة التزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها.

[1] هيا بنت دخيل الله المريض، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96، 97.

[2] ياسر أحمد محمود محمد، **دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات**، دار النهضة العربية، 2016، ص 254.

2- توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي، وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس.

3- العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستقلين وغير المرتبطين بأي مصلحة أو منفعة مالية مع الشركة، وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي.

4- إصدار تشريعات بعقوبات وجزاءات مشددة على كل من يثبت تورطه من أعضاء مجلس الإدارة في أي مخالفات مالية أو إدارية أو تعمد تقديم معلومات مضللة وخاطئة للمساهمين أو غيرهم من أصحاب المصالح.

5- إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية والثلاثية بما يفيد ذلك.

6- تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الأمور والمواضيع الأخلاقية وتطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.[1]

ثانياً- متطلبات مجلس إدارة الشركة في تفعيل الإفصاح المحاسبي

يمكن أن يفعل الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات من خلال إعتماد مجلس الإدارة على ما يلي:

1- التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري:

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العلمي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموعة المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، لا بد من أن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

2- تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، فالإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا منها توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق إمكانية التحديث الفوري، إضافة إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات.[2]

---

[1] محمد سفير، **أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات- دراسة ميدانية لحالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2014، 2015، ص ص 145، 146.

[2] فتحة أميرة، **إنعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**، الملتقى الوطني جول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الشلف، يومي 29، 30 أكتوبر 2018، ص 13.

3- التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة:

حوكمة الشركات تقوم على مجموعة من المبادئ التي تمثل دعامات أساسية لها، ونظراً لأهميتها حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع مبادئ لها يتم الالتزام بها وانتهاجها، وعلى هذا يتطلب من مجلس إدارة الشركة الالتزام بتطبيق هذه المبادئ بشكل فعال لما لها من أثر إيجابي على دعم وتفعيل الإفصاح.

4- الإلتزام بالتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية:

بهدف تفعيل الإفصاح المحاسبي وجعل القوائم المالية للشركات تلبي إحتياجات مستخدميها، وبغية الحد من صعوبة قراءتها وفهمها يعمل مجلس إدارة الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخاصة تلك التي لها علاقة بالإفصاح المحاسبي.

وفي الأخير يمكن القول بأن لمجلس الإدارة دور كبير في تحسين الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال مسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل إعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم، إضافة إلى ضمان نزاهة حسابات الشركة، وحسن الرقابة عليها، ولتفعيل هذا الدور أكثر تطلب قيام مجلس الإدارة زيادة الإهتمام ببعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك، التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري، تدعيم الإفصاح الإلكتروني، التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، الالتزام بالتطبيق الفعال لمعايير المحاسبة الدولية.

خلاصة الفصل الثالث

يعتبر كل من الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الإهتمام بهما، حيث نجد أن حوكمة الشركات في إرشادات المبدأ السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، ركزت على أنه يجب على المجلس ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية وتوفير الاستقلالية للمراجع الخارجي، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها.

إن الهدف الأساسي لمجلس الإدارة هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك حماية مصالح مختلف الأطراف التي تربطها علاقة بالشركة، وعليه فكل شركة ملزمة بتوفير وتقديم معلومات تتصف بالصدق والشفافية لكل الأطراف سواء داخليين أو خارجيين، ومنه فعدم توفر مجلس إدارة فعال داخل الشركة يزيد من فرص إخفاء الحقائق وتضليل المعلومات.

حتى يؤدي مجلس الإدارة دوره في تحقيق الإفصاح المحاسبي، من تقديم معلومات صادقة وشفافة وفي الوقت المناسب، وبالكيفية المطلوبة يستلزم ذلك نشر التقارير المالية عبر موقعها الإلكتروني حتى تكون للمعلومات درجة قبول واسعة وسرعة إنتشار، إضافة إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، والالتزام بالتطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة، وكذلك معايير المحاسبة الدولية لإضفاء المصداقية في المعلومات وبالتالي يعزز ويفعل في الإفصاح المحاسبي.

الفصل الرابع

تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة

الفصل الرابع: تفعيل الإفصاح المحاسبي من خلال مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة

تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري في الفصول السابقة، ومن أجل تفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية والوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات الموضوعة، ومحاولة التحقق من الإستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية لموضوعنا، والتي تشير إلى معرفة مدى إمكانية تفعيل الإفصاح المحاسبي عن طريق الالتزام بالتطبيق الجيد لمعايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس الإدارة، وكذلك الإعتماد على الإفصاح الإلكتروني، ومحاولة إسقاطها على الواقع الجزائري، سيتم في هذا الفصل التصميم والتطبيق العملي لأداء الدراسة الحالية، كما سيتناول هذا الفصل وصفاً عاماً لمنهج الدراسة من خلال تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، والتحقق من صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي إعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة الميدانية.

ومن أجل التطرق لمختلف جوانب هذا الفصل، تم تقسيمه إلى المباحث الموالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة وإختبار الصدق والثبات لمحاور الإستبيان

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

للوصول إلى تفسير وتحليل جيد لنتائج الدراسة الميدانية يتطلب تحديد الإطار العام للمنهجية العلمية المتبعة في الدراسة الميدانية، حيث أنه إنطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، للتعرف على آراء وإجابات أفراد عينة الدراسة حول إسهامات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي داخل الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: التصميم النظري للدراسة الميدانية

من أجل تحقيق هدف الدراسة والمتمثل في إبراز دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، سيتم في هذا المطلب تحديد نموذج الدراسة والذي صُمّم بالإعتماد على الدراسات السابقة، من خلال تحديد متغيرات الدراسة ومحاولة إيجاد العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، كما سيتم صياغة وتوضيح فرضيات الدراسة الميدانية.

أولاً- نموذج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تحديد أبعاد مجلس الإدارة ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة، ولتحديد درجة هذا التأثير يمكن تحديد نموذج الدراسة المستخدم في الدراسة الحالية من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (4-1) نموذج الدراسة الميدانية

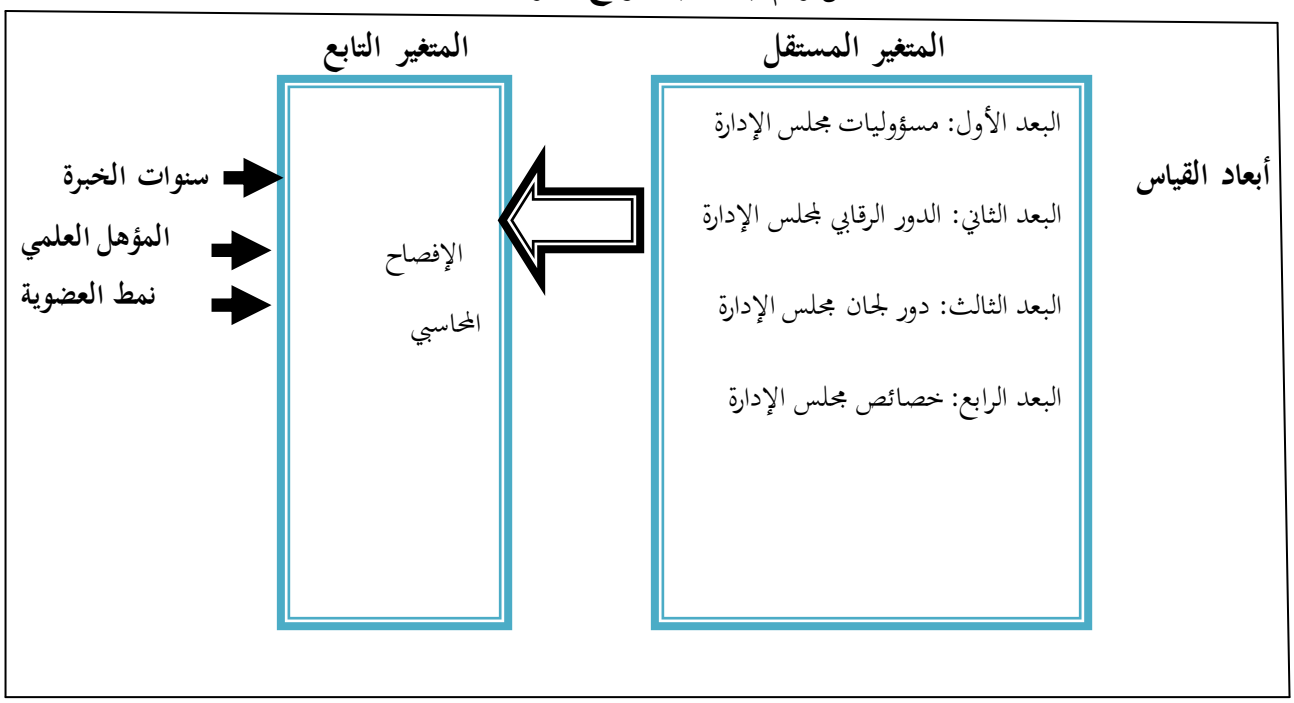

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانياً- متغيرات الدراسة

يعتبر تحديد متغيرات الدراسة أمرا ضروريا لمعرفة كل متغير على حدة، وفهم أكثر لنموذج الدراسة ومعرفة أي المتغيرات مستقل وأيهما تابع وإمكانية تحديد أبعاد كل متغير، وعليه فإن هذا النموذج يضم متغيرين أساسين:

1-متغير مستقل: يتمثل في مجلس الإدارة ويضم متغيرات فرعية تتمثل في:

- ✓ البعد الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة
- ✓ البعد الثاني: الدور الرقابي لمجلس الإدارة
- ✓ البعد الثالث: دور لجان مجلس الإدارة
- ✓ البعد الرابع: خصائص مجلس الإدارة

2-متغير تابع: ويتمثل في الإفصاح المحاسبي.

حيث سنقوم خلال هذه الدراسة بتحديد درجة تأثير المتغير المستقل والمتمثل في مجلس الإدارة على المتغير التابع والمتمثل في الإفصاح المحاسبي.

ثالثاً– فرضيات الدراسة

بعد ما تم تحديد نموذج الدراسة ومتغيراتها وطبيعة العلاقة بينهما، ومن أجل محاولة الإجابة على مشكلة الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- **الفرضية الرئيسية الأولى**: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

3- **الفرضية الرئيسية الثالثة**: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

4- **الفرضية الرئيسية الرابعة**: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

5- **الفرضية الرئيسية الخامسة**: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نمط العضوية).

تتفرع هذه الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى سنوات الخبرة.
- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المؤهل العلمي.
- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى نمط العضوية.

المطلب الثاني: حدود مجتمع وعينة الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض لحدود الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى مجتمع الدراسة ونوع العينة التي تم إختيارها لتوزيع قوائم الإستقصاء عليها.

أولاً- حدود الدراسة الميدانية

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

1-الحدود الموضوعية: تهتم هذه الدراسة بموضوع مجلس الإدارة ودوره في تفعيل الإفصاح المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة.

2-الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة التطبيقية الميدانية لهذا البحث عن طريق دراسة الحالة لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة وهي: شركة مجمع صيدال، شركة التسيير الفندقي الأوراسي، شركة أليانس للتأمينات، شركة" آن سي أ " رويبة، شركة بيوفارم، شركة أوم أنفست.

3-الحدود الزمانية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، والذي حدد من شهر ماي 2020 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة.

ثانياً- مجتمع وعينة الدراسة:

1- مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة كل المشاهدات والأفراد موضوع البحث وهو الذي سوف تعمم عليه نتائج دراسة العينة، فمجتمع دراستنا هو كل أعضاء مجالس إدارة الشركات الجزائرية والتي تنشط على مستوى التراب الوطني، كما سوف نقوم بإختيار عينة تكون ممثلة لمجتمع الدراسة بغية إجراء الدراسة عليها.

2- عينة الدراسة:

لقد قمنا بالإعتماد على طريقة العينة الميسرة، حيث شملت عينة البحث كل أعضاء مجالس إدارة شركات عينة الدراسة الست، حيث تم توزيع 72 إستمارة إستبيان على مختلف أفراد عينة الدارسة حيث تم إسترجاع 53 إستمارة أي بلغت نسبة الإستمارات المسترجعة 73% من إجمالي الإستمارات الموزعة، منها 03 إستمارات ملغاة أي أن عدد الاستمارات الصالحة هي 50 إستمارة وهي كافية لإجراء الدراسة وذلك أن عدد المشاهدات الأدنى التي يجب بلوغها هي 30 مشاهدة.

ونظرا لصعوبة إجراء المقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الشركات لقلة تواجدهم في الشركة إلا في حالة إنعقاد المجلس، وكذلك بسبب ظروف جائحة كورونا، لذا قمنا بالإستعانة بالبريد الإلكتروني للأعضاء لإرسال الإستبيان الإلكتروني لإستكمال هذه الدراسة.

المطلب الثالث: تصميم الإستبيان وأساليب المعالجة الإحصائية

في إطار إستكمال الدراسة تم بناء إستبيان يتكون من قسمين رئيسيين، يحتوي القسم الأول على المعلومات الشخصية الخاصة بالمستجوبين، في حين ضم القسم الثاني على محاور الدراسة، بدوره إنقسم إلى محورين يضم كل محور مجموعة من الأسئلة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها ثم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

أولاً: بناء وتصميم الإستبيان

بناء على طبيعة البيانات المراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة، والوقت المحدد له والإمكانيات المتاحة، وجدنا أن الأداة الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي الإستبيان، من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية ومحاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع العلمي، تم تصميم إستبيان يتكون من قسمين رئيسيين، يحتوي القسم الأول على المعلومات الديمغرافية الخاصة بالمستجوبين والمتمثلة أساسا في الخبرة المهنية، المؤهل العلمي، ونمط العضوية في الإدارة، أما القسم الثاني يتكون من محورين يحتوي كل محور على مجموعة من الأسئلة، وقد تم إعداد إستبيان أولي من أجل إستخدامه في جمع البيانات والمعلومات، وتم عرضه على الأستاذ المشرف من أجل إختبار مدى ملائمته لجمع البيانات، وبعد تعديل الإستبيان بشكل أولي حسب ما يراه الأستاذ المشرف، تم عرضه على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد من تعديل وحذف ما يلزم، وفي الأخير تم توزيع الإستبيان على جميع أفراد العينة، ولقد تم تقسيم الإستبيان كما يلي:

المحور الأول: مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية (المتغير المستقل) ويحتوي على 21 عبارة لتحليل عمل مهام مجلس الإدارة في شركات محل الدراسة كما تضمن هذا المحور على أربعة أبعاد رئيسية:

- البعد الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة: ويضمن 6 عبارة من العبارة 1 إلى العبارة 6.
- البعد الثاني: الدور الرقابي لمجلس الإدارة: ويضمن 4 عبارات من العبارة 7 إلى العبارة 10.
- البعد الثالث: دور لجان مجلس الإدارة: حيث تضمن 7عبارات من العبارة 11 إلى العبارة 17.
- البعد الرابع: خصائص مجلس الإدارة: وتضمن 4 عبارات من العبارة 18 إلى العبارة 21.

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية (المتغير التابع) ويضم 12 عبارة.

من أجل تحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالإستبيان تم إستخدام مقياس ليكرت Likert الخماسي، حتى يتمكن أفراد العينة المدروسة من الإجابة على الإستبيان، حيث تضمنت كل عبارة من عبارات الإستبيان ال 33 على خمسة خيارات متاحة بالترتيب التالي: غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق وموافق بشدة. وحتى نتمكن من تعريف الخيارات المتاحة لبرنامج SPSS قمنا بترميز تلك الخيارات على الأرقام الموضحة في الجدول التالي

الجدول رقم (4-1): مستويات الإستجابة حسب سلم ليكرت الخماسي

الإستجابة/ الخيارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة بالترقيم	1	2	3	4	5

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي

كما تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب المدى (5-1=4) ثم قسمة المدى على عدد الفئات 5/4 فنحصل على 0,8 ثم نضيف النتيجة بالتدرج إبتداءا من الفئة الأولى كما يلي:

- ✓ إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبيان ما بين 1 إلى أقل من 1.80 هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل غير موافق بشدة.
- ✓ إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبيان ما بين 1.80 إلى أقل من 2.60 هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل غير موافق.
- ✓ إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبيان ما بين 2.60 إلى أقل من 3.40 هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل محايد.
- ✓ إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبيان ما بين 3.40 إلى أقل من 4.20 هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل موافق.
- ✓ وأخيراً إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة حول أي عبارة من عبارات الإستبيان ما بين 4.20 إلى أقل من 5 هذا يعني أن درجة الموافقة تمثل موافق بشدة.

بعد الإنتهاء من تصميم الإستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين من أساتذة ومهنيين المهتمين في مجال الإدارة والتسيير والمحاسبة حيث تم إعطاء العديد من الملاحظات حول الإستبيان والتي تمحورت جميعها حول التوازن بين مضمون وشكل الإستبيان مع طبيعة الموضوع المدروس، وبعد أخذ هذه الملاحظات بعين الإعتبار وإعادة تصميم الإستبيان في شكله النهائي، قمنا بتوزيعه على عينة الدراسة، وبعد الإنتهاء من توزيع الإستبيان تمت عملية إسترجاع وجمع الردود بالتزامن مع عملية التوزيع.

ثانياً: أساليب المعالجة الإحصائية

بعد أن تم تحصيل العدد النهائي للإستبيانات المقبولة، والتي قدرت بـ 50 إستمارة، حيث تم الإعتماد في عرض وتحليل المعطيات على بعض الأساليب الإحصائية المتاحة في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، Statistical Package For Social Sciences، وذلك بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها، كما تم إستخدام بعض الأساليب الإحصائية، كالتحليل الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب

المئوية للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة المدروسة، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، وذلك لمعرفة مدى إرتفاع وإنخفاض إستجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الإستبيان، ومن خلاله يمكن ترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط، كما مكننا برنامج (SPSS) من حساب الإنحرافات المعيارية لمعرفة مدى إنحراف إستجابات عينة الدراسة لكل عبارة، ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها فقد تم إستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والتي تتمثل فيما يلي:

1- إستخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة.

2- قياس الإتساق الداخلي والذي يصد به مدى إتساق كل فقرة من فقرات الإستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الإستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه.

3- قياس صدق أداة الدراسة ويقصد بالصدق إلى أي مدى تقيس الأداة ما صممت من أجله وذلك من خلال حساب معامل الإرتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع لمعرفة نوعية وإتجاه العلاقة التي تربط بينهما.

4- قياس ثبات أداة الدراسة من خلال حساب معامل الثبات ألفا كروتباخ (Alphacronbach) والذي يعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطى نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة.

5- حساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى إنحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية.

6- كما تم إستخدام مستوى الدلالة المعنوية وهو أقصى إحتمال يمكن أن تحمله من الخطأ ونرمز له بالرمز α وعادة ما يكون 0.05 أو 0.01، أما بالنسبة لهذه الدراسة فقد إفترضنا أن α= 0.05

7- تحليل الإنحدار الخطي ANOVA من أجل إختبار الفرضيات.

8- إستخدام تحليل التباين الأحادي " One Way ANOVA" لتحديد إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين بدلالة المتغيرات الديمغرافية، والذي يقضي بقبول الفرضية في حالة تسجيل المعنوية المحسوبة قيمة أقل من مستوى معنوية الدراسة، والعكس صحيح.

المطلب الرابع: تقديم الشركات محل الدراسة

سوف نقوم بعرض موجز لأهم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حتى نهاية سنة 2020، تضم هذه الشركات قطاعات متنوعة، في قطاع الصناعة الصيدلانية نجد شركتي مجمع صيدال وشركة بيوفارم، بالإضافة إلى قطاع التأمينات نجد شركة أليانس للتأمينات، وفي قطاع الصناعة الغذائية شركة "آن سي أ "روبية، وأخيرا قطاع السياحة نجد شركتي التسيير الفندقي الأوراسي وشركة أوم أنفست.

أولاً– شركات ذات قطاع الصناعة الصيدلانية

نجد شركتي صيدال و شركة بيوفارم

1– مجمع صيدال:

المجمع الصناعي صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% منه مملوك من طرف الدولة عن طريق الشركة العمومية القابضة الكيمياء والصيدلة، و20% المتبقية تم التنازل عنها سنة 1999 عن طريق البورصة لمستثمرين. تتمثل مهمة الشركة في تطوير وإنتاج وتسويق الأدوية، باعتبارها رائدة في إنتاجها على المستوى الوطني، والمساهمة في تجسيد السياسة الوطنية للأدوية التي تسعى السلطات العمومية إلى تحقيقها، باعتبار أن الدولة هي المساهم الرئيسي في الشركة.

وأنشأت شركة صيدال في أفريل 1982، تبعا لإعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، وفي سنة 1989وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية أصبحت صيدال مؤسسة عمومية إقتصادية تتميز باستقلالية التسيير، وفي سنة 1993 تم إحداث تغييرات على النظام الأساسي للشركة، بما يسمح لها بإنشاء شركات وفروع جديدة، وهو ما تم سنة 1997 بإعادة هيكلة المؤسسة، ونشأ عنها تحويل المؤسسة إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع مملوكة 100%، هي فارمال، أنتيبيوتيكال، وبيوتيك. وتم في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الثلاث. [1]

وتطبيقا لقرار مجلس مساهمات الدولة في 18 جوان 1998، الذي يدخل في إطار خوصصة المؤسسات الإقتصادية العمومية، إتخذت الجمعية العامة غير العادية لشركة صيدال، بتاريخ 22 جوان 1998، قرارا تم بموجبه دخول الشركة إلى بورصة الجزائر للقيم المنقولة. وتم ذلك عن طريق فتح 20% من رأسمالها للمساهمين الخواص، ببيع 2000000 سهم بقيمة إسمية بـ 250 دينار، وتحصلت الشركة على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 24 ديسمبر 1998، وأدرجت بالبورصة بتاريخ 17 جويلية 1999، وكانت أول تسعيرة لها في 20 سبتمبر 1999. [2]

[1] الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال، www.saidalgroup.dz/notre-groupe/qui-sommes-nous ، إطلع عليه بتاريخ 11 أوت 2020.

[2] بكيحل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

2- شركة بيوفارم:

مجمع صناعي وتجاري إستثمر منذ التسعينيات في قطاع الصيدلاني، يبلغ رأسماله 5104375000 دج، وهو يملك حاليا وحدة إنتاج تعمل وفق المعايير والمقاييس العالمية، كما يملك قنوات توزيع للصيدليات، وبعد حوالي عقدين من النشاط المكثف وصل مجمع بيوفارم إلى مرحلة هامة من التطور الذي استوجب إعادة هيكلته، حيث تم تكييف هيكله التنظيمي بشكل تدريجي كمجمع يهتم بـ إنتاج الأدوية من قبل بيوفارم للإنتاج والتي تشكل النواة المركزية للمجمع، توزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة عن طريق فرع بيوفارم للتوزيع.

ترتقب الشركة مواصلة نموها خلال السنوات القادمة، حيث ترتكز على عوامل الطلب الكبير على منتجاتها من طرف السوق الجزائري، وكذا العمل على ترشيد تكاليفها التشغيلية، كما تسعى لتوسيع أسواقها وامتدادها خارج السوق الوطني من خلال الولوج للبلدان الإفريقية والأوربية. وتتمثل طاقة الشركة في جودة وسائل إنتاجها وقدرتها على إنتاج أدوية معدة في مخابر البحث والتطوير التابعة لها، بالإضافة إلى تقديم منتجات توفرها مخابر عالمية كبري في إطار إتفاقية ترخيص، حيث دخلت إلى البورصة في سنة 2016[1].

ثانيا– شركات ذات قطاع التأمينات والصناعة الغذائية:

1– شركة أليانس للتأمينات:

أليانس للتأمينات شركة ذات أسهم برأسمال أولي بـ 500 مليون دينار عند إنشائها في ديسمبر 2004، من طرف مجموعة من المستثمرين من داخل الوطن، وتم إعتمادها كشركة تأمين وإعادة التأمين من طرف وزارة المالية من خلال القرار الصادر في 30 جويلية 2005. تم رفع رأسمالها إلى 800 مليون دينار سنة 2009، و2.2 مليار دينار سنة 2010 عن طريق عرض عمومي للإدخار باللجوء إلى سوق البورصة، من أجل التكيف مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-344، الصادر في 30 أكتوبر 1995، والخاص بالرأسمال الأدنى لشركات التأمين. ولأجل ذلك إجتمعت الجمعية العامة غير العادية لشركة أليانس للتأمينات في 21 جوان 2010، وصادقت على زيادة رأس المال خلال إصدار أسهم جديدة، عن طريق الدخول إلى بورصة الجزائر، حيث تم إصدار 1.804.511 سهم عادي جديد بقيمة إسمية بـ 200 دينار للسهم.

وتمثل نسبة الأسهم المطروحة في بورصة الجزائر 31% من رأسمال شركة أليانس، حيث تحصلت على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 8 أوت 2010، ودخلت إلى البورصة في 07 مارس 2011، وكانت أول تسعيرة لها في 07 مارس 2011.[2]

[1] الموقع الإلكتروني لشركة بيوفارم، www.biopharm dz.com. ، إطلع عليه بتاريخ 17 سبتمبر 2020.

[2] بكيحل عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 196، 197.

2- شركة "آن سي أ "روبية:

أنشأت مؤسسة الجزائرية الجديدة للمصبرات- آن سي أ روبية- (NCA-Rouiba) في ماي 1966، من طرف عائلة عثماني، ويبلغ رأسمالها 849195000 دينار جزائري، مختصة في صناعة المصبرات والعصائر. ففي سنة 2000 الشركة تكسب الرهان، إذ شهدت نموا استثنائيا عام بعد عام، فاستطاعت عرض تشكيلة كبيرة ومتنوعة من المنتجات، تميزت سنة 2005 بتوسيع النشاط للسوق الدولية وفتح رأس المال لصندوق إستثمارات لمرافقة ودعم نمو الشركة، ففي سنة 2009 تجاوز الإنتاج إلى 120 مليون علبة، ليرتفع في سنة 2012 ليصل إلى 200 مليون. وفي سنة 2013 دخلت إلى البورصة بتاريخ 03 جوان 2013، فيما كانت أول تسعيرة لأسهمها بتاريخ 03 جوان 2013، بعد سداسي أول من عام 2015 عرف تسجيل نتائج جد مرضية، السداسي الثاني يلوح في الأفق على أن يكون أكثر صعوبة، وهذا يشجعنا لتكثيف جهود الابتكار والتنافسية للمحافظة على مرتبة الريادة في الجزائر في مجال مشروبات الفواكه، لنتمكن من بلوغ موقع الريادة في المغرب العربي الذي نسير صوبه بخطى ثابتة. تم إدراج رأس المال للشركة ذات الأسهم أن سي أ- روبية في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ يونيو 2013. [1]

ثالثاً- شركات قطاع السياحة:

1- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي:

مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي هي مؤسسة إقتصادية عمومية، تتبع لشركة تسيير مساهمات الدولة السياحة والفندقة، أنشأت في 02 ماي 1975، وتتكون من أربع وحدات فندقية، منها ثلاث وحدات مرتبطة بمؤسسة الأوراسي منذ 01 جانفي 2010، بقرار من مجلس مساهمات الدولة، وتتمثل في الوحدات الفندقية الريم ببني عباس، المهري بورقلة والبستان بالمنيعة، بالإضافة إلى فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة.

كان يبلغ رأسمال المؤسسة 40 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 400 سهم بقيمة إسمية بـ 100000 دينار للسهم الواحد. وتم سنة 1995 رفع رأسمال الشركة عن طريق فارق إعادة التقييم، مما أدى إلى رفع رأس المال من 40 مليون دينار إلى 1.5 مليار دينار، عن طريق إصدار 14600 سهم مجاني بقيمة إسمية بـ100000 دينار للسهم، لفائدة المساهم الوحيد المتمثل في شركة تسيير مساهمات الدولة، السياحة والفندقة.

وفي إطار سياسة الخوصصة التي إنتهجتها السلطات العمومية، قرار مجلس المساهمات الدولة في فيفري 1998، إدخال المؤسسة للبورصة بفتح 20% من رأسمالها للجمهور، بما يعادل 1.200.000سهم. وتحصلت المؤسسة على تأشيرة لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها في 24 ماي 1999، ودخلت إلى بورصة الجزائر في 20 جانفي 2000، وكانت أول تسعيرة لها في 14 فيفري 2000. [2]

[1] الموقع الإلكتروني لشركة روبية، www.rouiba.com.dz، إطلع عليه بتاريخ 13 أوت 2020.

[2] بكيحل عبد القادر، المرجع السابق، ص 196 .

2- شركة أوم أنفست

هي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير وإستغلال المشاريع السياحية، أنشئت في عام 2011، مع الحافز وتصميم على المشاركة في تطوير قطاع السياحة، وقد شرعت إبتداءا من عام 2013 بتحول، الذي يعد مرحلة تاريخية لمجموعة أوم انفست، من خلال فتح رأس مالها في صندوق ولاية معسكر التي يديرها البنك الوطني الجزائري لتنفيذ أول مشروع لها من سلسلة فنادق المجموعة من منتجع بوحنيفة الصحي بولاية معسكر، في خطتها الإستراتيجية ستكون هذه المؤسسة الأولى في سلسلة المؤسسات ذات الخدمات المماثلة، من خلال جميع منشآت العلاج بالمياه المعدنية في البلاد.

هذا المشروع الأول حاليا في مرحلة التنفيذ، يسجل نسبة تقدم تتجاوز 83% ومن المقرر أن تبدأ مرحلة البدء بنهاية عام 2018.

وفي عام 2016، قامت شركة أوم انفست SPA بتطوير واعتماد خطة التنمية الإستراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لتلبية احتياجات وتوقعات الخطة الرئيسية للتنمية السياحية بحلول عام 2030. تم إدراج تم إدراج رأس المال للشركة في جدول التسعيرة الرسمية سنة 2020.[1]

المبحث الثاني: تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة وإختبار الصدق والثبات لمحاور الإستبيان

من خلال الإستبيان المقدم إلى العينة المدروسة وبعدما تم تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، توجب علينا توضيح البيانات الشخصية والوظيفية لكل فرد من أفراد عينة الدراسة، مما يساعدنا على تفسير نتائج الدراسة، حيث سنستعرض من خلال هذا المبحث إلى تحديد الخصائص العامة لعينة الدراسة، حيث تم الإعتماد على كل من سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، ونمط العضوية في مجلس الإدارة. كما تم تحديد الجانب الوصفي للأداة المستخدمة في القياس والمتمثلة في معامل الثبات ومعامل الصدق.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتوزيع إستمارة الإستبيان على العينة المدروسة والمتمثلة في فئة أعضاء مجلس الإدارة، معتمدين في ذلك على مجموعة من الخصائص النوعية لعينة الدراسة، والمتمثلة في سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، ونمط العضوية في مجال الإدارة، وفيما يلي التحليل الخاص بتوصيف الخصائص العامة لعينة الدراسة.

[1] بورصة الجزائر، www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote ، أطلع عليه بتاريخ 30 سبتمبر 2020

أولاً- سنوات الخبرة

تم توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

الجدول رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 10 سنوات	20	%40
من 10 إلى 20 سنة	11	%22
أكثر من 20 سنة	19	%38
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الجدول رقم (4-2) أن معظم أفراد عينة الدراسة تقل خبرتهم عن 10 سنوات حيث بلغت نسبتهم 40 % في حين 38 % من أفراد العينة تزيد خبرتهم عن 20 سنة، أما الفئة الأخيرة هم الذين إنحصرت سنوات خبرتهم من 10 إلى 20 سنة بنسبة 22 %.

تم ترجمة النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-2): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

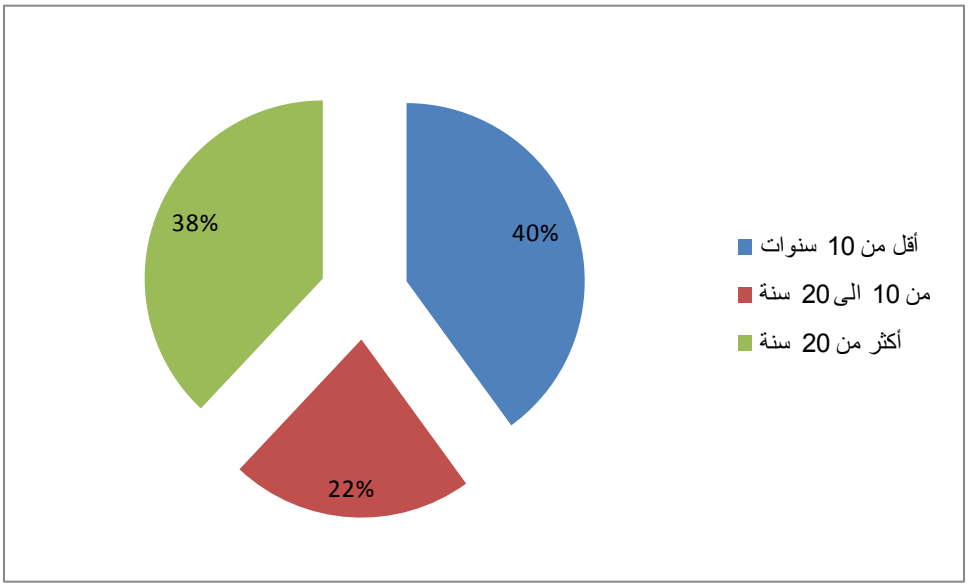

المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على مخرجات (Excel)

ثانياً– المؤهل العلمي

تم توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم (4– 3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرارات	النسب المئوية
ثانوي	2	% 4
ليسانس	21	% 42
ماستر	13	% 26
ماجستير	7	% 14
دكتوراه	6	% 12
شهادة مهنية أخرى	1	% 2
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (4– 3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي حيث نلاحظ أن شهادة ليسانس هو المؤهل العلمي الغالب على أفراد عينة الدراسة بنسبة 42 % أما شهادة الماستر فقد بلغت نسبة 26 % من مؤهلات أفراد العينة وهي المرتبة الثانية حيث نلاحظ أن مجموع نسبتي المؤهلين العلميين السابقين هي 68 % وهذا ما يفسر أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ذوي شهادات جامعية ويتمتعون بتكوين أكاديمي جيد، ثم يأتي مؤهل الماجستير ويمثل ما نسبته 14 % من أفراد عينة الدراسة، ثم تأتي شهادة الدكتوراه وتمثل نسبة 12 % من أفراد عينة الدراسة، ثم تأتي شهادة الثانوي بنسبة 4 % وأخيرا يمثل أفراد عينة الدراسة من مستوى شهادة مهنية أخرى نسبة 2 % من العينة.

تم ترجمة النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-3): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

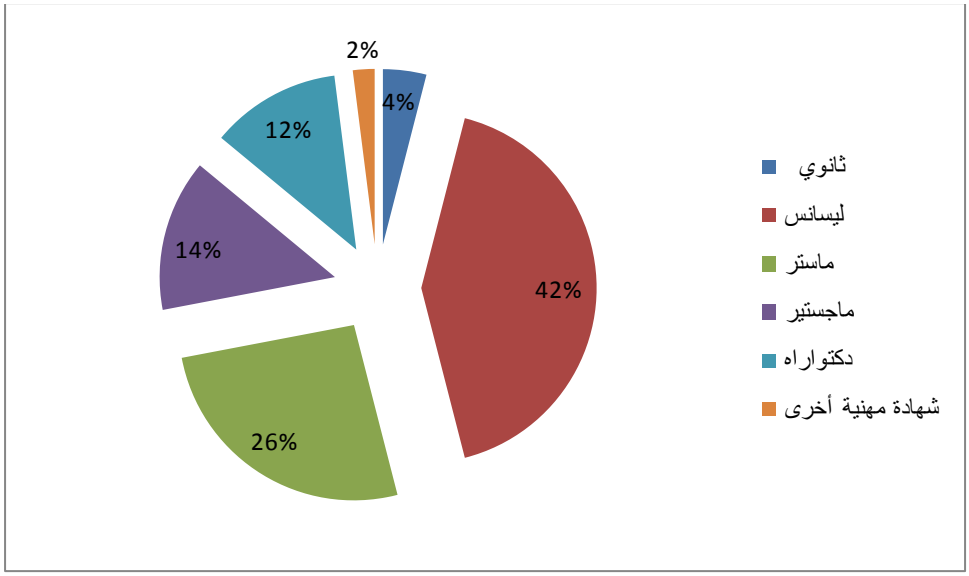

المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على مخرجات (Excel)

ثالثاً- نمط العضوية في مجلس الإدارة (المنصب المشغول)

تم توزيع أفراد العينة حسب نمط العضوية في مجلس الإدارة كما يلي:

الجدول رقم (4-4): توزيع أفراد العينة حسب نمط العضوية في مجلس الإدارة

نمط العضوية	التكرارات	النسب المئوية
رئيس المجلس	7	% 14
مدير عام	15	% 30
خبير محاسبي	16	% 32
محافظ حسابات	2	% 4
مدقق داخلي	6	% 12
مساهم	4	% 8
المجموع	**50**	**%100**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة 32 % من أفراد عينة الدراسة هم خبراء محاسبين أعضاء في مجالس إدارة الشركات المدروسة أي بعدد 16 عضوا، بينما عدد الأعضاء المدراء التنفيذيين بلغ 15 عضو أي بنسبة 30 % من أفراد عينة الدراسة، بينما رؤساء مجالس الإدارة فقد بلغ عددهم 7 أعضاء أي بنسبة 14 % من أفراد عينة الدراسة، أما المدققين الداخلين الأعضاء في مجالس الإدارة فقد قدر عددهم بـ 6 أعضاء أي بنسبة 12 % من أعضاء مجالس إدارة الشركات المدروسة، بينما بلغ عدد المساهمين 4 مساهمين أي ما نسبته 8 %، من أفراد عينة الدراسة، بينما محافظ حسابات فقد بلغ أقل عدد من أفراد عينة الدراسة بـ 2 من الأعضاء أي ما نسبته 4 %.

تم ترجمة النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-4): توزيع أفراد العينة حسب نمط العضوية في مجلس الإدارة

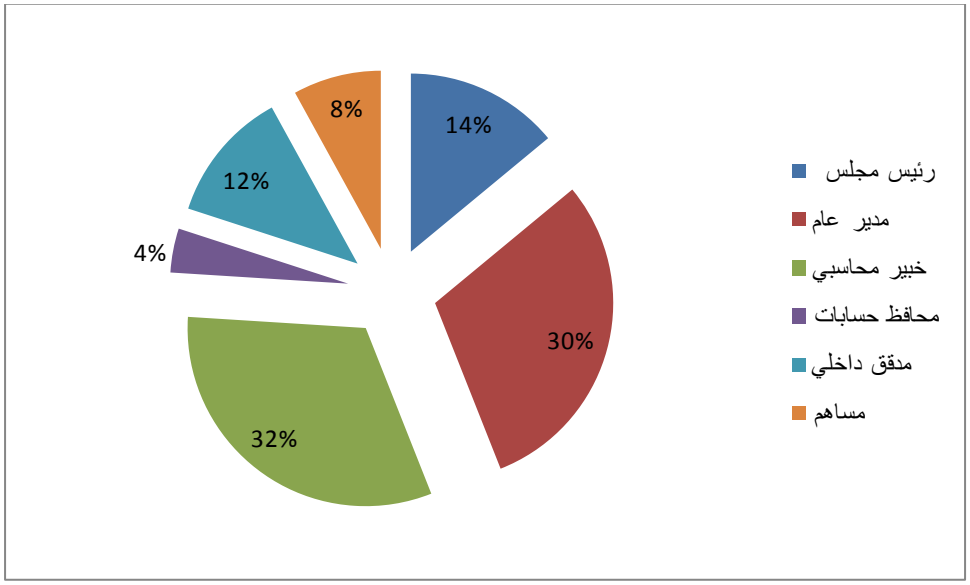

المصدر: تم إعداد الشكل بالإعتماد على مخرجات (Excel)

المطلب الثاني: قياس صدق أداة الدراسة

يعتبر الصدق أحد أهم الصفات الهامة التي ينبغي توفرها في أداة القياس لما لها من تأثير على مصداقية نتائج الدراسة، ويقصد بالصدق إلى إي مدى يقيس المقياس أو الأداة ما صممت من أجله. وهناك العديد من إختبارات الصدق سنتطرق إلى البعض منها في هذا المطلب.

أولاً- الصدق الظاهري

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة في الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، تم عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من 05 أعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعات الجزائرية متخصصين في المحاسبة والإحصاء التطبيقي، ويوضح الملحق رقم (01) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة، وتم الأخذ بملاحظاتهم وتوجيهاتهم وإعادة صياغة بعض العبارات وإجراء التعديلات اللازمة بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الإستبيان

في فقراته، وإستجابة لآراء المحكمين قمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسحيلها، وبالإعتماد على تصويباتهم وملاحظاتهم تم إعداد الإستبيان في صورته النهائية، لنقوم في الأخير بتوزيعه على عينة الدراسة.

ثانياً– الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقيق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، وهناك العديد من الطرق للتعرف على الصدق البنائي لأداة القياس، منها حساب درجة إرتباط العبارات بالدرجة الكلية، وذلك من أجل التعرف على مدى صدق كل فقرة في قياس السمة التي تسعى الدرجة الكلية إلى قياسها، من خلال حساب معامل الإرتباط بيرسون (pearson) بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية لجميع عبارات نفس المحور.

1– الصدق البنائي لفقرات المحور الأول (مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية)

للتأكد والتحقق من الصدق البنائي لعبارات المحور الأول، قمنا بحساب معامل بيرسون لكل بعد من أبعاد المحور الأول مع الدرجة الكلية لهذا المحور

1–1– الصدق البنائي لعبارات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم (4–5): إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	عبارات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
1	يقوم مجلس إدارة شركتي بتخصيص وقت كافي للرقابة والمصادقة على القوائم المالية قبل اعتمادها	**0.718	0.000
2	يمارس مجلس إدارة شركتي مسؤولياته بكل موضوعية واستقلالية	**0.663	0.000
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان سلامة التقارير المالية التي تصدر من المحاسبين في الشركة	**0.724	0.000
4	يقوم مجلس الإدارة بتوجيه التقرير السنوي للتسيير حول أداء الشركة إلى المساهمين	**0.678	0.000
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين	**0.695	0.000

6	إن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة عن طريق تصويت أعضاء الجمعية العامة يعمل على ضمان الشفافية عند الترشح لأعضاء المجلس	**0.823	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط عبارات هذا البعد موجبة، وقد تراوحت بين 0.823 كأعلى قيمة أمام العبارة رقم 06 وبين 0.663 في حدها الأدنى أمام العبارة رقم 02 والتي تبين أن معاملات الإرتباط الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) مما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوية بين جميع عبارات المتغير المقاسة والدرجة الكلية لهذه المتغيرات، وهذا يدل على صدق هذا المقياس.

1-2- الصدق البنائي لعبارات بعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة

الجدول رقم (4-6): إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	عبارات بعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
7	يقوم مجلس الإدارة بدور رقابي فعال على القوائم المالية داخل الشركة	**0.716	0.000
8	يقوم مجلس إدارتكم بالرقابة الفعالة على عمل الهيئات التنفيذية	**0.755	0.000
9	يراجع مجلس الإدارة القوائم المالية ويفحصها بهدف إقفالها قبل المصادقة عليها من طرف المراجع الخارجي	*0.734	0.000
10	يحدد مجلس الإدارة تعويضات ومكافآت الفريق المسير وفق الأداء المحصل عليه	*0.741	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01، * تشير إلى مستوى معنوية 0.05)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط عبارات هذا البعد موجبة، وقد تراوحت بين 0.755 كأعلى قيمة أمام العبارة رقم 08 وبين 0.716 في حدها الأدنى أمام العبارة رقم 07 والتي تبين أن معاملات الإرتباط الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، (0.05) مما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوية بين جميع عبارات المتغير المقاسة والدرجة الكلية لهذه المتغيرات، وهذا يدل على صدق هذا المقياس.

1-3- الصدق البنائي لعبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة

الجدول رقم (4-7): إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	عبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
11	يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على اللجان المتخصصة بدرجة كبيرة	**0.831	0.000
12	تعمل لجنة الحوكمة في شركتي بطريقة فعالة	**0.844	0.000
13	تعمل لجنة التعيينات والترشيحات في شركتي بطريقة فعالة	**0.825	0.000
14	تعمل لجنة التعويضات والمكافآت في شركتي بطريقة فعالة	**0.840	0.000
15	تعمل لجنة التدقيق في شركتي بطريقة فعالة	**0.756	0.000
16	أملك خبرة المالية والمحاسبية	**0.655	0.000
17	تساعد توصيات لجنة التدقيق مجلس إدارة شركتي في القيام بدوره بشكل جيد	**0.791	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط عبارات هذا البعد موجبة، وقد تراوحت بين 0.844 كأعلى قيمة أمام العبارة رقم 12 وبين 0.655 في حدها الأدنى أمام العبارة رقم 16 والتي تبين أن معاملات الإرتباط الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوية بين جميع عبارات المتغير المقاسة والدرجة الكلية لهذه المتغيرات، وهذا يدل على صدق هذا المقياس.

1-4- الصدق البنائي لعبارات بعد خصائص مجلس الإدارة

الجدول رقم (4-8): إختبار معاملات إرتباط عبارات بعد خصائص مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	عبارات بعد خصائص مجلس الإدارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
18	تؤدي زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى الزيادة في نشر المعلومات	**0.711	0.000
19	يتمتع عضو مجلس إدارتكم باستقلالية عن الإدارة التنفيذية لتحقيق رقابة جيدة	**0.828	0.000

20	يوجد توازن بين عدد الأعضاء المستقلين والتنفيذيين داخل مجلس إدارتكم	**0.906	0.000
21	يوجد فصل بين وظيفتي رئيس مجلس إدارتكم والمدير العام	**0.739	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط عبارات هذا البعد موجبة، وقد تراوحت بين 0.906 كأعلى قيمة أمام العبارة رقم 20 وبين 0.711 في حدها الأدنى أمام العبارة رقم 18 والتي تبين أن معاملات الإرتباط الخاصة بهذا البعد ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوية بين جميع عبارات المتغير المقاسة والدرجة الكلية لهذه المتغيرات، وهذا يدل على صدق هذا المقياس.

2- الصدق البنائي لعبارات المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية)

الجدول الموالي يوضح معاملات الإرتباط بيرسون للمحور الثاني والخاص بالإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية.

الجدول رقم (4-9): معاملات الإرتباط بين عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية لهذا المحور

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
22	يفصح مجلس إدارة عن الحصة السوقية لكل أنشطة الشركة	**0.689	0.000
23	يفصح مجلس إدارتكم عن حقوق التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم	**0.760	0.000
24	يفصح مجلس إدارتكم عن نسب أكبر المساهمين في الشركة	**0.740	0.000
25	يفصح مجلس إدارتكم عن عدد مرات إجتماع المجلس	**0.415	0.000
26	يفصح مجلس إدارتكم عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها	**0.637	0.000
27	يناقش مجلس إدارتكم السياسات المحاسبية للشركة	**0.692	0.000
28	يفصح مجلس إدارتكم عن المعلومات حول المشاريع المستقبلية	**0.641	0.000
29	إن مجلس إدارتكم يطبق سياسات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالحوافز والعلاوات والمكافآت التي تمنح	**0.689	0.000

	للأعضاء والإدارة التنفيذية		
30	يتتبع مجلس إدارتكم سياسات الإفصاح والشفافية ضمن تقاريرها السنوية المنشورة	**0.670	0.000
31	يتم تحديث معلومات الشركة في موقعها على الأنترنيت بشكل مستمر	**0.657	0.000
32	يقوم مجلس إدارة شركتي بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب	**0.655	0.000
33	يلتزم أعضاء مجلس إدارة شركتي بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS	**0.538	0.000

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss (** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الإرتباط عبارات هذا المحور موجبة، وقد تراوحت بين 0.760 كأعلى قيمة أمام العبارة رقم 23 وبين 0.415 في حدها الأدنى أمام العبارة رقم 25 والتي تبين أن معاملات الإرتباط الخاصة بهذا المحور ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01)، مما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوية بين جميع عبارات المتغير المقاسة والدرجة الكلية لهذه المتغيرات، وهذا يدل على صدق هذا المقياس.

المطلب الثالث: قياس ثبات أداة الدراسة

ثبات أداة الدراسة يعني أن النتائج ستكون واحدة تقريبا ولو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وهناك العديد من الطرق التي تستخدم لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، أما في هذه الدراسة فقد تم إستخدام معامل ألفاكرونباخ (Alphacronbach) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث تم تطبيقها على العينة المدروسة، وتكون أداة الدراسة ذات ثبات عال إذا كان معامل الثبات أكبر من 60%. والجدول التالي يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة لكل محور من محاور الإستبيان.

الجدول رقم (4-10): يبين معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة باستخدام طريقة ألفاكرونباخ

المحاور الإستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات
مسؤوليات مجلس الإدارة	6	0.89
الدور الرقابي لمجلس الإدارة	4	0.86
دور لجان مجلس الإدارة	7	0.93
خصائص مجلس الإدارة	4	0.89
المحور الأول: مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية	21	0.92
المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية	12	0.88
الإتجاه العام	**33**	**0.90**

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة جدا حيث بلغت 0.92 أمام جميع عبارات المحور الأول أما فيما يخص المحور الثاني فقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.88، أما الثبات الكلي للإستبيان ككل قد بلغ قيمة 0.90 وهذا ما يدل على أن الإستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، كما نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن قيمة ألفاكرونباخ لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من الحد الأدنى المقابل لمعامل ألفا كرونباخ وهي 60%، وهو معامل مرتفع جدا، ونستنتج مما سبق أن أداة القياس (الإستبيان) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة مرتفعة مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة مما يؤكد صحة الإستبيان وإمكانية الإعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة وبالتالي صلاحيته لتحليل النتائج، وهي تمثل قيم مرتفعة تعتبر معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث يمكن الإعتماد عليها في تعميم النتائج، بمعني أنه لو تم توزيع الإستبيان على نفس عينة الدراسة فإن نسبة 90% منهم سوف يعيدون نفس الإجابة الأولى.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها، من خلال تحليل ومناقشة نتائج إجابات أفراد العينة على أسئلة الإستبيان التي توزيعها عليهم، وقد تم تحليل هذه النتائج باستخدام المتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي المرجح والإنحراف المعياري والإنحراف المعياري المرجح، بالإضافة إلى إستخدام مستوى الدلالة المعنوية الذي يساوي 5%.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

بعد ما تم تحليل ومعرفة البيانات الشخصية للعينة المدروسة سيتم من خلال هذا المطلب تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات هذه الأخيرة حول مدى قدرة أبعاد مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، وهذا ما سنراه من خلال تحليل نتائج كل محور.

أولاً– تحليل عبارات المحور الأول من الإستبيان

تناول هذا المحور نتائج آراء عينة الدراسة حول مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية والنتائج مبينة في الجداول أدناه:

1– نتائج وتحليل إتجاهات أفراد العينة حول عبارات بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

الجدول رقم (4–11): أراء عينة الدراسة حول بعد مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
1	يقوم مجلس إدارة شركتي بتخصيص وقت كافي للرقابة والمصادقة على القوائم المالية قبل اعتمادها	4.12	0.74	موافق	4
2	يمارس مجلس إدارة شركتي مسؤولياته بكل موضوعية واستقلالية	4.22	0.73	موافق بشدة	1
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان سلامة التقارير المالية التي تصدر من المحاسبين في الشركة	4.16	0.68	موافق	2
4	يقوم مجلس الإدارة بتوجيه التقرير السنوي للتسيير حول أداء الشركة إلى المساهمين	4.12	0.71	موافق	3
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين	4.10	0.70	موافق	5

6	إن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة عن طريق تصويت أعضاء الجمعية العامة يعمل على ضمان الشفافية عند الترشح لأعضاء المجلس	3.92	0.82	موافق	**6**
الإتجاه العام لمجموع العبارات		**4.10**	**0.60**	**موافق**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الجدول أعلاه أن إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات البعد الأول والمتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة كلها كانت إيجابية، حيث جاءت كلها في إتجاه الموافقة، كما بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 4.10 بينما كان الإنحراف المعياري العام لنفس البعد 0.60 وهذا ما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يقرون بأهمية ودور مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

لقد جاءت العبارة رقم 02 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.22 بينما بلغت قيمة إنحرافها المعياري 0.73 مما يدل على أن مجلس إدارة الشركة يمارس مسؤولياته بكل موضوعية واستقلالية في شركات عينة الدراسة.

كما جاءت العبارة رقم 03 من البعد الأول في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها وذلك بمتوسط حسابي بلغت قيمته 4.16، بينما بلغت قيمة الإنحراف المعياري لهذه العبارة 0.68 حيث وافق أفراد عينة الدراسة على أن مجلس الإدارة يعمل على ضمان سلامة التقارير المالية التي تصدر من المحاسبين في الشركة.

أما العبارة رقم 04 فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، كما بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.12 أما قيمة الإنحراف المعياري للعبارة 04 فقد قدرت بـ 0.71، وهذا ما يؤكد على أن أفراد عينة الدراسة متفقون على أن مجلس الإدارة يقوم بتوجيه التقرير السنوي للتسيير حول أداء الشركة إلى المساهمين.

كما جاءت العبارة رقم 01 في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حيث قدرت قيمة متوسطها الحسابي بـ 4.12 أما قيمة إنحرافها المعياري فقد بلغ 0.74 وهذا ما يعبر على أن أفراد عينة الدراسة موافقون على قيام مجلس إدارة الشركة بتخصيص وقت كافي للرقابة والمصادقة على القوائم المالية قبل اعتمادها.

كما جاءت العبارة رقم 05 في المرتبة الخامسة من حيث الترتيب وذلك بمتوسط حسابي بلغت قيمته 4.10، أما الإنحراف المعياري لنفس العبارة بلغت قيمته 0.70 حيث أن أفراد عينة الدراسة موافقون على قيام مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين في شركات عينة الدراسة.

كما جاءت العبارة رقم 06 في المرتبة السادسة والأخيرة لهذا البعد من حيث الترتيب وذلك بمتوسط حسابي بلغت قيمته 3.92 أما الإنحراف المعياري فقد بلغت قيمته بـ 0.82 حيث أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة عن طريق تصويت أعضاء الجمعية العامة يعمل على ضمان الشفافية عند الترشح لأعضاء المجلس.

2- نتائج وتحليل إتجاهات أفراد العينة حول عبارات لبعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة

الجدول رقم (4-12): أراء عينة الدراسة حول البعد الرقابي لمجلس الإدارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
7	يقوم مجلس الإدارة بدور رقابي فعال على القوائم المالية داخل الشركة	4.10	0.64	موافق	2
8	يقوم مجلس إدارتكم بالرقابة الفعالة على عمل الهيئات التنفيذية	4.02	0.68	موافق	3
9	يراجع مجلس الإدارة القوائم المالية ويفحصها بهدف إقفالها قبل المصادقة عليها من طرف المراجع الخارجي	4.10	0.61	موافق	1
10	يحدد مجلس الإدارة تعويضات ومكافآت الفريق المسير وفق الأداء المحصل عليه	3.86	0.85	موافق	4
الإتجاه العام لمجموع العبارات		**4.02**	**0.59**	**موافق**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام للعبارات المتعلقة ببعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة جاءت في إتجاه الموافقة بقيمة 4.02 وبالإنحراف معياري يساوي 0.59 ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أهمية الدور الرقابي لمجلس إدارة الشركات التي تمت دراستها.

كما جاءت العبارة رقم 09 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 4.10 وبإنحراف معياري قيمته 0.61 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على قيام مجلس الإدارة بمراجعة القوائم المالية وفحصها بهدف إقفالها قبل المصادقة عليها من طرف المراجع الخارجي.

كما جاءت العبارة رقم 07 في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 4.10 أما إنحرافها المعياري فقد كان بقيمة 0.64 وهذا ما يؤكد على أن مجلس إدارة الشركات عينة الدراسة يقومون بدور رقابي فعال على القوائم المالية داخل الشركة.

كما جاءت العبارة رقم 08 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.02 وإنحراف معياري 0.68 وهذا ما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على قيام مجلس إدارة الشركات عينة الدراسة بالرقابة الفعالة على عمل الهيئات التنفيذية.

كما جاءت العبارة رقم 10 في المرتبة الرابعة والأخيرة لهذا البعد من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.86 وإنحراف معياري قدر بـ 0.85 وهذا ما يؤكد أن مجلس إدارة الشركات عينة الدراسة هم من يقومون بتحديد مستوى الأجور والتعويضات للطاقم التنفيذي لهذا الشركات وفق الأداء المحصل عليه.

3- نتائج وتحليل إتجاهات أفراد العينة حول عبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة

الجدول رقم (4-13): أراء عينة الدراسة حول بعد دور لجان مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
11	يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على اللجان المتخصصة بدرجة كبيرة	3.78	0.84	موافق	4
12	تعمل لجنة الحوكمة في شركتي بطريقة فعالة	3.78	0.97	موافق	5
13	تعمل لجنة التعيينات والترشيحات في شركتي بطريقة فعالة	3.76	0.98	موافق	6
14	تعمل لجنة التعويضات والمكافآت في شركتي بطريقة فعالة	3.70	1.01	موافق	7
15	تعمل لجنة التدقيق في شركتي بطريقة فعالة	4.06	0.86	موافق	1
16	أملك خبرة المالية والمحاسبية	3.84	1.01	موافق	3
17	تساعد توصيات لجنة التدقيق مجلس إدارة شركتي في القيام بدوره بشكل جيد	3.96	0.92	موافق	2
الإتجاه العام لمجموع العبارات		**3.84**	**0.81**	**موافق**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إتجاهات أفراد العينة حول بعد دور لجان مجلس الإدارة كان إيجابي في إتجاه درجة الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد بقيمة 3.84 بينما كان الإنحراف المعياري العام له بـ 0.81 وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لدور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، أما من حيث ترتيب عبارات بعد دور لجان مجلس الإدارة فقد إحتلت العبارة رقم 15 المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 4.06 وبإنحراف معياري قيمته 0.86 وهذا ما يؤكد عمل لجنة التدقيق في شركات عينة الدرسة بطريقة فعالة.

لقد جاءت العبارة رقم 17 المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها حيث بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.96 أما الإنحراف المعياري لها فقد قدر بـ 0.92 وهذا لأهمية التوصيات المقدمة من طرف لجنة المراجعة.

لقد جاءت العبارة رقم 16 المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.84 وانحراف معياري قدر بـ 1.01 وهذا ما يؤكد إمتلاك عضو مجلس الإدارة الخبرة المالية والمحاسبية.

كما جاءت العبارة رقم 11 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.78 أما إنحرافها المعياري فقد كان بقيمة 0.84 وهذا ما يؤكد على أن مجلس إدارة الشركات عينة الدراسة يقومون بالإعتماد على اللجان المتخصصة بدرجة كبيرة.

كما جاءت العبارة رقم 12 في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.78 أما إنحرافها المعياري فقد كان بقيمة 0.97 وهذا ما يؤكد على أن لجنة الحوكمة تعمل بطريقة فعالة في الشركات عينة الدرسة.

كما جاءت العبارة رقم 13 في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.76 أما إنحرافها المعياري فقد كان بقيمة 0.98 وهذا ما يؤكد على أن لجنة التعيينات والترشيحات تعمل بطريقة فعالة في الشركات عينة الدرسة.

كما جاءت العبارة رقم 14 في المرتبة السابعة والأخيرة لهذا البعد من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.70 وإنحراف معياري قدر بـ 1.01 وهذا ما يؤكد على أن لجنة التعويضات والمكافآت تعمل بطريقة فعالة في الشركات عينة الدراسة.

4- نتائج وتحليل إتجاهات أفراد العينة حول عبارات بعد خصائص مجلس الإدارة

الجدول رقم (4-14): أراء عينة الدراسة حول بعد خصائص مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
18	تؤدي زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى الزيادة في نشر المعلومات	3.68	1.07	موافق	3
19	يتمتع عضو مجلس إدارتكم باستقلالية عن الإدارة التنفيذية لتحقيق رقابة جيدة	3.84	0.93	موافق	1
20	يوجد توازن بين عدد الأعضاء المستقلين والتنفيذيين داخل مجلس إدارتكم	3.60	1.04	موافق	4
21	يوجد فصل بين وظيفتي رئيس مجلس إدارتكم والمدير العام	3.78	1.13	موافق	2
الإتجاه العام لمجموع العبارات		**3.72**	**0.91**	**موافق**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن إتجاهات أفراد العينة حول بعد خصائص مجلس الإدارة كان إيجابي في إتجاه درجة الموافقة من طرف أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد بقيمة 3.72 بينما كان الإنحراف المعياري العام له بـ 0.91 وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لخصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

كما جاءت العبارة رقم 19 في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته 3.84 وبإنحراف معياري قيمته 0.93 وهذا يدل على موافقة أفراد العينة على تمتع عضو مجلس إدارة شركات عينة الدراسة باستقلالية عن الإدارة التنفيذية لتحقيق رقابة جيدة، وبالتالي تفعيل الإفصاح المحاسبي

كما جاءت العبارة رقم 21 في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.72 أما إنحرافها المعياري فقد كان بقيمة 1.13 وهذا ما يؤكد الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في شركات عينة الدراسة.

لقد جاءت العبارة رقم 18 المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.68 وإنحراف معياري قدر بـ 1.07 وهذا ما يؤكد زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة تؤدي إلى الزيادة في نشر المعلومات وبالتالي الزيادة في تفعيل الإفصاح المحاسبي.

كما جاءت العبارة رقم 20 في المرتبة الرابعة والأخيرة لهذا البعد من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.60 وإنحراف معياري قدر بـ 1.04 وهذا ما يؤكد وجود توازن بين عدد الأعضاء المستقلين والتنفيذيين داخل مجلس إدارة شركات عينة الدراسة.

ثانياً- تحليل نتائج عبارات المحور الثاني من الإستبيان

تناول هذا المحور نتائج آراء عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية والنتائج مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15): أراء عينة الدراسة حول الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه العام	الترتيب
22	يفصح مجلس إدارة عن الحصة السوقية لكل أنشطة الشركة	3.72	0.92	موافق	11
23	يفصح مجلس إدارتكم عن حقوق التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم	3.74	0.85	موافق	10
24	يفصح مجلس إدارتكم عن نسب أكبر المساهمين في الشركة	3.68	0.93	موافق	12
25	يفصح مجلس إدارتكم عن عدد مرات إجتماع المجلس	3.82	1.06	موافق	7
26	يفصح مجلس إدارتكم عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها	3.80	.960	موافق	8
27	يناقش مجلس إدارتكم السياسات المحاسبية للشركة	4.14	.850	موافق	1
28	يفصح مجلس إدارتكم عن المعلومات حول المشاريع المستقبلية	3.98	.840	موافق	4
29	إن مجلس إدارتكم يطبق سياسات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالحوافز والعلاوات والمكافآت التي تمنح للأعضاء والإدارة التنفيذية	3.80	1.14	موافق	9
30	يتتبع مجلس إدارتكم سياسات الإفصاح والشفافية ضمن تقاريرها السنوية المنشورة	4.04	.980	موافق	3

31	يتم تحديث معلومات الشركة في موقعها على الأنترنيت بشكل مستمر	3.92	1.06	موافق	6
32	يقوم مجلس إدارة شركتي بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب	3.98	.910	موافق	5
33	يلتزم أعضاء مجلس إدارة شركتي بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS	4.12	1.00	موافق	2
الإتجاه العام لمجموع العبارات		**3.89**	**0.71**	**موافق**	

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني المتعلق بالإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية كانت إيجابية حيث جاءت بالموافقة على كل العبارات وذلك بمتوسط حسابي عام قدر بـ 3.89 وبإنحراف معياري عام قدرت قيمته بـ 0.71 وهذا ما يدل على أن شركات عينة الدراسة تقوم بالإفصاح المحاسبي بشكل فعال. أما من حيث ترتيب عبارات هذا المحور فقد حلت العبارة رقم 27 المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة عليها بمتوسط حسابي قدره 4.14 أما الإنحراف المعياري لهذه العبارة فقد كانت قيمته 0.85 أي أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يناقش السياسات المحاسبية للشركة.

كما حلت العبارة رقم 33 المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدر بـ 4.12 وإنحراف معياري 1.00 هو ما يفسر على أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يلتزم بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS.

كما جاءت العبارة رقم 30 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 4.04 وإنحراف معياري قدر بـ 0.98 وهذا ما يفسر أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يتتبع سياسات الإفصاح والشفافية ضمن تقاريرها السنوية المنشورة.

كما جاءت العبارة رقم 28 في المرتبة الرابعة لهذا المحور من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.98 وإنحراف معياري قدر بـ 0.84 وهذا ما يؤكد قيام أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بالإفصاح عن المعلومات حول المشاريع المستقبلية.

كما جاءت العبارة رقم 32 في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها حيث بلغت قيمة متوسطها الحسابي 3.98 وإنحراف معياري قدر بـ 0.91 وهذا ما يفسر قيام مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب من أجل الإطلاع عليها وضمان المحافظة على كسب المستثمرين وإستمرارية نشاط الشركة.

كما جاءت العبارة رقم 31 المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها من طرف أفراد العينة حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.92 بينما جاء إنحرافها المعياري بقيمة 1.06 وهو ما يفسر أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يعمل بشكل معتبر لتحديث معلوماتها على الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الأنترنيت بإستمرار.

كما جاءت العبارة رقم 25 المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي قدره 3.82 وإنحراف معياري 1.06 وهذا ما يوضح أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يفصح عن عدد مرات إجتماع المجلس.

كما جاءت العبارة رقم 26 في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة بمتوسط حسابي قدره 3.80 وإنحراف معياري قدر بـ 0.96 وهذا ما يفسر أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يقوم بالإفصاح عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها.

كما جاءت العبارة رقم 29 في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي قدره 3.80 وبإنحراف معياري قدر بـ 1.14 وهذا ما يفسر أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يطبق سياسات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالحوافز والعلاوات والمكافآت التي تمنح للأعضاء والإدارة التنفيذية.

كما جاءت العبارة رقم 23 في المرتبة العاشرة من حيث درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي قدر بـ 3.74 وإنحراف معياري قدره 0.85 وهذا ما يفسر قيام أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بإفصاح عن حقوق التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم.

كما جاءت العبارة رقم 22 في المرتبة الحادي عشر بمتوسط حسابي قدره 3.72 وإنحراف معياري قدر بـ 0.92 وهذا ما يفسر أن مجلس إدارة شركات عينة الدراسة يفصح عن الحصة السوقية لكل أنشطة الشركة.

كما جاءت العبارة رقم 24 في المرتبة الثانية عشر والأخيرة من حيث درجة الموافقة عليها في هذا المحور بمتوسط حسابي قدره 3.68 وبإنحراف معياري قدر بـ 0.93 وهذا ما يفسر قيام أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بالإفصاح عن نسب أكبر المساهمين في الشركة.

المطلب الثاني: إختبار فرضيات الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب إستعراض نتائج تحليل الفرضيات الرئيسية الخمسة وفرضياتها الفرعية، معتمدين في ذلك على تحليل الإنحدار الخطي، وهو عبارة عن أداة إحصائية تقوم ببناء نموذج إحصائي وذلك لتحديد العلاقة بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع ومتغير كمي آخر أو عدة متغيرات كمية وهي المتغيرات المستقلة، بحيث ينتج

معادلة إحصائية توضح العلاقة بين المتغيرات، وذلك بالإعتماد على إختبار فيشر حيث إذا كانت قيمة (f) المحسوبة أكبر من (f) الجدولية فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية العدمية، كما تم كذلك إختبار صحة الفرضيات بالإعتماد على مستوى الدلالة، حيث إذا كان مستوى الدلالة (p- value) أقل من مستوى الدلالة المعتمد والمقدر بـ 0.05 فإننا نؤكد صحة الفرضية البديلة، وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة والعكس صحيح، كما سندرس أيضا إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين بدلالة المتغيرات الديمغرافية من خلال تحليل التباين الأحادي One- way Anova.

أولاً- إختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الإختبار بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى ممثل وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (4- 16): نتائج إختبار أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المتغير المستقل	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	المقدر الثابت a	إختبار F		المتغير التابع
					قيمة f	مستوى المعنوية	
مسؤوليات مجلس الإدارة	0.749	0.562	0.893	0.229	61.482	0.000	الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل الإرتباط لكارل بيرسون بين المتغير المستقل والمتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة والمتغير التابع المتمثل في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قدر بـ 0.749 وهو دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباط طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة 0.562 والتي تدل على أن 56.2% من التغير الكلي في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية يعود سببه إلى التغير في مسؤوليات مجلس الإدارة، والباقي راجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة f المحسوبة 61.482 وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04 كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ α=0.05، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية

البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

بناء على ما تقدم يكون تمثيل نموذج معادلة الإنحدار البسيط للإفصاح المحاسبي بدلالة مسؤوليات مجلس الإدارة كما يلي:

$$Y= 0.229+ 0.893x$$

حيث

X: يمثل المتغير المستقل (مسؤوليات مجلس الإدارة)

Y: يمثل المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر)

ثانياً– إختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الإختبار بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية ممثل وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (4–17): نتائج إختبار أثر الدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المتغير المستقل	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	المقدر الثابت a	معامل المتغير المستقل b	إختبار F		المتغير التابع
					قيمة f	مستوى المعنوية	
الدور الرقابي لمجلس الإدارة	0.731	0.534	0.372	0.877	55.052	0.000	الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه تبين أن قيمة معامل الإرتباط لكارل بيرسون بين المتغير المستقل والمتمثل في الدور الرقابي لمجلس الإدارة والمتغير التابع المتمثل في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قدر بـ 0.731 وهو دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة 0.534 والتي تدل على أن 53.4% من التغير الكلي في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية يعود سببه إلى التغير في الدور

الرقابي لمجلس الإدارة، والباقي راجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة f المحسوبة 55.052 وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04 كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ α=0.05، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

بناء على ما تقدم يكون تمثيل نموذج معادلة الإنحدار البسيط للإفصاح المحاسبي بدلالة الدور الرقابي لمجلس الإدارة

Y= 0.372+ 0.877x

حيث

X: يمثل المتغير المستقل (الدور الرقابي لمجلس الإدارة)

Y: يمثل المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر)

ثالثاً– إختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الإختبار بالنسبة للفرضية الرئيسية الثالثة ممثل وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (4–18): نتائج إختبار أثر دور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المتغير المستقل	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	المقدر الثابت a	إختبار F		المتغير التابع
					قيمة f	مستوى المعنوية	
دور لجان مجلس الإدارة	0.807	0.651	0.707	1.181	89.351	0.000	الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه تبين أن قيمة معامل الإرتباط لكارل بيرسون بين المتغير المستقل والمتمثل في دور لجان مجلس الإدارة والمتغير التابع المتمثل في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قدر بـ 0.807 وهو دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباطية طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة 0.651 والتي تدل

على أن 65.1 % من التغير الكلي في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية يعود سببه إلى التغير في دور لجان مجلس الإدارة، والباقي راجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة f المحسوبة 89.351 وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04 كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ α=0.05، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

بناء على ما تقدم يكون تمثيل نموذج معادلة الإنحدار البسيط للإفصاح المحاسبي بدلالة دور لجان مجلس الإدارة

$$Y= 1.181+ 0.707x$$

حيث أن

X: يمثل المتغير المستقل (دور لجان مجلس الإدارة)

Y: يمثل المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر)

رابعاً– إختبار الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الإختبار بالنسبة للفرضية الرئيسية الرابعة ممثل وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (4–19): نتائج إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

المتغير المستقل	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	معامل المتغير المستقل b	المقدر الثابت a	إختبار F		المتغير التابع
					قيمة f	مستوى المعنوية	
خصائص مجلس الإدارة	0.811	0.655	0.633	1.536	91.105	0.000	الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه تبين أن قيمة معامل الإرتباط لكارل بيرسون بين المتغير المستقل والمتمثل في خصائص مجلس الإدارة والمتغير التابع المتمثل في الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، قدر بـ 0.811 وهو

دال إحصائيا على وجود علاقة إرتباط طردية قوية، كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 قيمة 0.655 والتي تدل على أن 65.5 % من التغير الكلي في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية يعود سببه إلى التغير في خصائص مجلس الإدارة، والباقي راجع لعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما بلغت قيمة f المحسوبة 91.105 وهي أكبر من قيمة f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04 كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ α=0.05، وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

بناء على ما تقدم يكون تمثيل نموذج معادلة الإنحدار البسيط للإفصاح المحاسبي بدلالة خصائص مجلس الإدارة

$$\mathbf{Y= 1.536+ 0.633x}$$

حيث أن

X: يمثل المتغير المستقل (خصائص مجلس الإدارة)

Y: يمثل المتغير التابع (الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر)

خامساً– إختبار الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نمط العضوية).

تتفرع الفرضية الرئيسية الخامسة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى سنوات الخبرة.
- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المؤهل العلمي.
- ✓ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى نمط العضوية.

تم إستخدام إختبار تحليل التباين الأحادي " One- way Anova" من أجل معرفة إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة مجلس الإدارة على تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر نعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

نتائج هذا التحليل مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-20): نتائج تحليل التباين الأحادي " One way Anova" لإجابات المبحوثين حول مدى قدرة مجلس الإدارة على تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية.

متغير الدراسة	المتغيرات الديمغرافية	مصدر التباين	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية (Sig)
الإفصاح المحاسبي	سنوات الخبرة	بين المجموعات	27.33	4.000	0.145
		داخل المجموعات	11.65		
	المؤهل العلمي	بين المجموعات	46.26	3.533	0.155
		داخل المجموعات	22.55		
	نمط العضوية	بين المجموعات	61.40	1.478	0.165
		داخل المجموعات	71.57		

المصدر: تم إعداد الجدول بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نتوصل إلى تحليل الفرضيات الفرعية الثلاثة كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى سنوات الخبرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة f المحسوبة قد بلغت 4.00 وهي أقل من f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04، كما أن مستوى الدلالة قد بلغ قيمة 0.145 وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة $\alpha=0.05$، مما يدل عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في أراء مجتمع الدراسة **حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى سنوات الخبرة.**

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المؤهل العلمي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة f المحسوبة قد بلغت 3.533 وهي أقل من f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04، كما أن مستوى الدلالة قد بلغ قيمة 0.155 وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة α=0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في أراء مجتمع الدراسة **حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المؤهل العلمي.**

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى نمط العضوية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة f المحسوبة قد بلغت 1.478 وهي أقل من f الجدولية والتي تبلغ قيمة 4.04، كما أن مستوى الدلالة قد بلغ قيمة 0.165 وهو أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة α=0.05، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 في أراء مجتمع الدراسة **حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى نمط العضوية.**

المطلب الثالث: مناقشة النتائج النهائية للدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية لأراء عينة من أعضاء مجلس الإدارة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، وبعد ما تم تحليل ومعرفة النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات أراء هذه الأخيرة حول مدى قدرة أبعاد مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على عبارات المحور الأول والذي يهدف إلى معرفة مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية من خلال معرفة أراء المستجوبين عن ما إذا كانوا يولون أهمية ودور فعال لهذه المهام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور قيمة 3.91 مما يعني أنهم موافقون على إلتزام مجلس الإدارة للمهام الموكلة إليه بكل دقة وموضوعية لضمان سير الشركة وإستمرارية نشاطها.

ولقد كانت إجابات المستجوبين حول عبارات المحور الأول كما يلي:

- **بالنسبة لبعد مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة،** جاءت بالموافقة على كل عباراته، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد قيمة 4,10 وهذا ما يفسر أن أفراد عينة الدراسة يقرون بأهمية ودور مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال الإلتزام الفعال بتطبيق هذه المسؤوليات وتكريس وقت كافي للممارستها بكل دقة وموضوعية وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة والمصادقة على القوائم المالية.
- **بالنسبة لبعد الدور الرقابي لمجلس الإدارة،** جاءت كل عباراته في إتجاه الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام قيمة 4.02 وهذا ما يفسر أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أهمية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إجراء الرقابة الفعالة على القوائم المالية لشركة ومراجعة وتدقيق حساباتها لضمان سلامتها وكذا بهدف إقفالها ومن ثم المصادقة عليها إلى حين نشرها والإطلاع عليها من قبل مستخدميها.
- **أما بالنسبة لبعد دور لجان مجلس الإدارة،** فكانت عباراته في إتجاه الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد بقيمة 3.84 وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لدور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال ما تحيطه هذه اللجان للمجلس من علم بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية، ومن بين أهم اللجان الفعالة داخل الشركة نجد لجنة التدقيق وهذا ما لمسنه في الدراسة الميدانية، لما لها من دور في فحص والتأكد من سلامة القوائم المالية ودقتها مما يزيد من إمكانية الإفصاح عنها.
- **أما بخصوص بعد خصائص مجلس الإدارة،** فجاءت جل عباراته بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام قيمة 3.72 وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لخصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وهذا ما لمسناه من خلال إجابات عبارات هذا البعد والتي تنص على أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تؤدي إلى الزيادة في الإفصاح عن المعلومات، حيث يساعد الحجم الكبير على إنهاء مهام الأعضاء بالسرعة والجودة المطلوبة وذلك من حلال تنوع خبراتهم ومؤهلاتهم.

بالإصافة إلى موافقتهم كذلك على العبارة التي تنص على إلزامية وجود أعضاء مستقلين داخل المجلس من شأنها تفعيل الإفصاح المحاسبي لأن الإستقلالية تضمن للأعضاء الحرية في ممارسة مهامهم بجودة ودقة وبالتالي زيادة الرقابة على صحة المعلومات. كما وافقوا كذلك على إلزامية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بغية تفعيل الإفصاح المحاسبي، حيث يساعد الفصل على تحسين نوعية الرقابة على المعلومات وبالتالي تحسين جودة المعلومات مما يؤدي إلى التفعيل في نشر المعلومات.

- كما بينت نتائج أراء عينة الدراسة بدرجة الموافقة على تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.89 حول عبارات المحور الثاني، وهذا ما لمسناه من خلال إجابات المستجوبين والدليل على ذلك إلتزام أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية IAS/IFRS، وبالإضافة إلى الإفصاح عنها في الوقت المناسب من أجل الإطلاع عليها من قبل

مستخدميها وكذلك لضمان المحافظة المستثمرين وكسب ثقتهم وبالتالي إستمرارية نشاط الشركة. وكذلك ما لمسناه في هذه الدراسة وبغية لتفعيل الإفصاح المحاسبي أن الشركات عينة الدراسة تعمل بشكل معتبر لتحديث معلوماتها على الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الأنترنيت بإستمرار، وهذا ما يتيح المعلومات لكافة المتعاملين ومن يهم أمر الشركة.

- من بين النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية أيضا هي النتائج المرتبطة بإختبار الفرضيات، حيث تم قياس درجة تأثير أبعاد مجلس الإدارة والمتمثلة في مسؤوليات مجلس الإدارة، الدور الرقابي لمجلس الإدارة، دور لجان مجلس الإدارة، وكذلك خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، كما تم تحليل إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

وقد أظهرت نتائج تحليل هذه الفرضية وجود علاقة إرتباط قوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث بلغ معامل الإرتباط 0.749، أما معامل التحديد فقد بلغ قيمة 0.562 مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 56.2% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ $\alpha=0.05$ وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بينت نتائج إختبار أثر الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية وجود علاقة إرتباط طردية قوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث بلغ معامل الإرتباط 0.731، أما معامل التحديد فقد بلغ قيمة 0.534 مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في الدور الرقابي لمجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 53.4% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، كما أظهرت النتائج أن مستوى المعنوية يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ $\alpha=0.05$ وهو ما يسمح برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بينت نتائج إختبار أثر دور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية وجود علاقة إرتباط قوية جدا بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث بلغ معامل الإرتباط 0.807، أما معامل التحديد فقد بلغ قيمة 0.651 مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في دور لجان مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 65.1% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ $\alpha=0.05$ وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بينت نتائج إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية وجود علاقة إرتباط قوية جدا بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حيث بلغ معامل الإرتباط 0.81، أما معامل التحديد فقد بلغ قيمة 0.655 مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في خصائص مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 65.5% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، كما أظهرت النتائج أن مستوى الدلالة المعنوية يساوي Sig= 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة والمقدر بـ $\alpha=0.05$ وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، نمط العضوية).

أشار التحليل الإحصائي بإستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي " One- Way Anova" إلى عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في آراء عينة الدراسة حول مدى قدرة مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية والمتمثلة في: سنوات الخبرة، المؤهل العلمي و نمط العضوية في المجلس، يشير إلى إجماع بين فئات مجتمع الدراسة بإختلاف مستواهم التعليمي ووظيفتهم وخبرتهم في الميدان، في آرائهم حول مدى قدرة أبعاد مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات

الجزائرية، وهذا يوحي إلى أن أفراد عينة الدراسة على علم وإدراك ومتابعة دائمة بكل ما هو جديد في ميدان الإدارة وتسير الشركة، كذلك بالنسبة للمؤهل العلمي فنجد أن أغلبية المستجوبين لديهم مستوي جامعي وهذا ما يفسر قدرتهم على إستعاب وفهم جيد لعبارات محاور الدراسة الميدانية، أما بالنسبة لسنوات الخبرة كذلك لم نسجل إختلاف في آرائهم بسبب أن المستجوبين أعضاء في مجلس الإدارة ولديهم الخبرة الكافية في هذا المجال.

خلاصة الفصل الرابع

لقد قمنا في هذا الفصل بإجراء الدراسة الميدانية، حيث كان الهدف منها محاولة معرفة دور مجلس الإدارة وتأثيره في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين أبعاد دور مجلس الإدارة كمتغير مستقل (مسؤولياته، الدور الرقابي له، ودور اللجان المتخصصة المنبثقة عنه، بالإضافة إلى خصائصه)، وبين المتغير التابع تفعيل الإفصاح المحاسبي، كما قمنا بإجراء جملة من الإختبارات المتعلقة بفرضيات الدراسة بغية إثباتها أو نفيها.

بعد التحليل الإحصائي لعبارات الإستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة والمتمثلة في أعضاء مجلس إدارة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.V22 تم التوصل إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث تم إيجاد علاقة إرتباط طردية قوية بين دور مجلس الإدارة وتفعيل الإفصاح المحاسبي ومنه تأكيد كل الفرضيات البديلة التي تنص على وجود أثر بين المتغيرين ونفي الفرضيات العدمية.

أما في ما يخص تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، فأغلبية أفراد عينة الدراسة إتفقوا على أن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS من شأنها الزيادة في تحسين وتفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، إضافة على ذلك القيام بنشر والإفصاح عن قوائمها المالية وتحديث معلومات الشركة في موقعها الإلكتروني على الأنترنيت بشكل دوري ومستمر.

خاتمة

خاتمـــــــــــــة

في ظل التطورات التي شهدها العالم في مجال المال والأعمال وكذا المنافسة الشديدة بين الشركات، بغية البقاء والإستمرار وتفاديا للمشاكل والأزمات بسبب الغش والفساد الإداري والمحاسبي، وتضليل المعلومات ونقص الإفصاح، إضافة إلى تضارب المصالح، وكحل لهذه المشاكل إستوجب على الشركات الإهتمام بالحوكمة التي من شأنها الحد من تلك المشاكل.

تعمل الحوكمة داخل الشركة على ضمان عمل وتوجيه المسيرين والمدراء التنفيذيين وضرورة توافق أهدافهم مع أهداف الملاك والمساهمين في الشركة، فهي تنص على الكيفية التي تدار وتراقب بها الشركات فهي بذلك تمثل مختلف الآليات التي تسمح بضبط عمل المدراء التنفيذيين، ومواجهة أي تصرف غير أخلاقي يمكن إكتشافه داخل الشركة، ومن بين أهم هذه الآليات يأتي على رأسها مجلس الإدارة فهو يعتبر أعلى هيئة إدارية لما له من مسؤوليات وأدوار بالغة الأهمية للتسيير الحسن، خاصة مسؤولياته المتعلقة بالرقابة والمصادقة على القوائم المالية. إلا أن مجلس الإدارة لا يمكنه العمل على رقابة القوائم المالية إلا من خلال دعمه بعدد من اللجان المتخصصة والداعمة لمهامه ومن بين اللجان الفاعلة داخل الشركة نجد لجنة التدقيق لما لها من دور كبير في الفحص والتأكد من سلامة القوائم المالية قبل إعتمادها والمصادقة عليها من قبل المجلس.

1- إختبار الفرضيات

من خلال معالجة الموضوع وإختبار الفرضيات التي إنطلقنا منها في بداية بحثنا والتي إنبثقت من الإشكالية المطروحة، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1-1- الفرضية الرئيسية الأولى : يساهم مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح المحاسبي من خلال الإلتزام بالتطبيق المحكم والفعال لمبادئ الحوكمة.

بناءً على الدراسة النظرية تبين أن تطبيق مجلس الإدارة لمبادئ حوكمة الشركات بشكل فعال من شأنها تحسين الإفصاح المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بمسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل اعتمدها مما يزيد من مصداقية وعدالة وشفافية تلك القوائم وذلك من خلال مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات، وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وحسن الرقابة عليها، مما يؤدي إلى إثبات صحة الفرضية.

1-2- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بعد ما تم تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مدى قدرة مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، تبين أنهم موافقون على أهمية دور مسؤوليات مجلس الإدارة

في تفعيل الإفصاح المحاسبي ويتضح من خلال ذلك إلتزام أعضاء مجلس الإدارة على ضمان سلامة القوائم المالية للشركة. وهذا ما يقودنا إلى **رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**، وبالتالي قبول الفرضية البديلة الدالة على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

1-3- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بعد ما تم تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مدى قدرة الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، تبين أنهم موافقون على أهمية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ويتضح ذلك من خلال إشراف وفحص أعضاء مجلس الإدارة للقوائم المالية للشركة. وهذا ما يقودنا إلى **رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**، وبالتالي قبول الفرضية البديلة الدالة على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

1-4- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بينا تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مدى قدرة دور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، تبين أنهم موافقون على أهمية دور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ويتضح ذلك من خلال إعتماد الشركة على اللجنة بدرجة كبيرة والتي من شأنها مساعدة المجلس في مهامه من خلال ما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج وتوصيات للشركة. وهذا ما يقودنا إلى **رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**، وبالتالي قبول الفرضية البديلة الدالة على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**

1-5- الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

بعد ما تم تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص إتجاهات آراء عينة الدراسة حول مدى قدرة خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، تبين أنهم موافقون على أهمية خصائص مجلس الإدارة في

تفعيل الإفصاح المحاسبي ويتضح ذلك من خلال وجود أعضاء مستقلين داخل المجلس تعمل بفعالية، إضافة على وجود فصل بين وظفتي رئيس المجلس والمدير العام. وهذا ما يقودنا إلى **رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**، وبالتالي قبول الفرضية البديلة الدالة على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر**.

2- نتائج الدراسة النظرية:

لقد توصلنا من هذه الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- في إطار حوكمة الشركات يسعى مجلس الإدارة إلى القيام بمسؤولياته المالية ومناقشة القوائم المالية قبل إعتمادها مما يزيد من مصداقية وعدالة تلك القوائم، إضافة إلى ضمان نزاهة حسابات الشركة، وحسن الرقابة عليها.
- التكوين والتدريب لأعضاء مجلس الإدارة يساعد على نجاح وتقدم الشركة ويميزها عن بقية الشركات، كما يعمل على رفع من مستوى الأداء للمجلس.
- إن فعالية مجلس الإدارة تتوقف بدرجة كبيرة على الإستقلالية، بالإضافة إلى تمتع أعضاءه بالمهارات والخبرات الكافية لأداء مهامه.
- إن إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تحسين الإفصاح المحاسبي، وبالتالي بعث الثقة للمساهمين في الشركة.
- من بين المهام الأساسية لأعضاء مجلس الإدارة التأكد من سلامة التقارير المالية والمصادقة عليها.
- عالج القانون التجاري الجزائري موضوع مجلس الإدارة في شركات المساهمة وذلك من خلال مجموعة من المواد حسب المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 25 إبريل 1993، التي تنظم عمل مجلس الإدارة، من الناحية العملية والتسييرية والإدارية التي من شأنها تحسين مستوى الأداء وبالتالي رفع من قيمة الشركات للنهوض بالاقتصاد.
- يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية ، هذا بالإضافة إلى مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة في الجانب الإستثماري.
- من بين العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي نجد مجلس الإدارة إذ لابد له أن يسهر على تقديم المعلومات في أصدق صورة و بحجم كافي و بذلك فإن تكوين مجلس الإدارة يعتبر عامل مهم لأنه سوف ينعكس بشكل غير مباشر على المدراء بالمجلس للذين سيقومون برقابة أكبر خصوصا إذا كانوا مدراء غير تنفيذيين فسيجبرون الإدارة على الإفصاح بشكل أوسع.

- معايير المحاسبة الدولية عبارة عن إرشادات تساهم في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، بالإضافة إلى زيادة درجة الثقة وفهم محتوى القوائم المالية.
- يفصح مجلس الإدارة في تقريره عن الوضع المالي للشركة، معلومات عن أهداف الشركة، بالإضافة إلى النشاط الحالي والمستقبلي له، وكذلك التغيرات التي طرأت خلال السنة المالية، وكذا التي حدثت على مستوى المراكز الإدارية.
- يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا مسؤولية نهائية وكاملة أمام المساهمين عن التقييم الإداري، ويجب أن يقدم مجلس الإدارة تقريره عن تلك المسؤولية للمساهمين في نهاية كل عام في شكل تقرير سنوي، عادة ما يتناول التقرير ذاته معالجة الحسابات السنوية للشركة والتي تم إعدادها بواسطة إدارة الشركة وتم مراجعتها بواسطة مراجعين خارجيين.

3- نتائج الدراسة التطبيقية

تمثلت نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- كانت إجابات أفراد العينة بالموافقة على عبارات البعد الأول الذي يهدف إلى معرفة مسؤوليات مجلس الإدارة في الشركة، مما يعني أن أفراد عينة الدراسة يقرون بأهمية ودور مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إلتزام أعضاء مجلس الإدارة بالتطبيق الفعال لهذه المسؤوليات وتكريس وقت كافي لممارستها بكل دقة وموضوعية وخاصة تلك المسؤوليات المتعلقة بالرقابة والمصادقة على القوائم المالية.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية على أهمية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال إجراء الرقابة الفعالة على القوائم المالية لشركة ومراجعة وتدقيق حساباتها لضمان سلامتها وكذا بهدف إقفالها ومن ثم المصادقة عليها إلى حين نشرها والإطلاع عليها من قبل مستخدميها.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية الأهمية الكبيرة لدور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال ما تحيطه هذه اللجان للمجلس من علم بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشفافية، ومن بين أهم اللجان الفعالة داخل الشركة نجد لجنة التدقيق وهذا ما لمسنه في الدراسة الميدانية، لما لها من دور في فحص والتأكد من سلامة القوائم المالية ودقتها مما يزيد من إمكانية الإفصاح عنها.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تؤدي إلى الزيادة في الإفصاح عن المعلومات، حيث يساعد الحجم الكبير على إنهاء مهام الأعضاء بالسرعة والجودة المطلوبة وذلك من خلال تنوع خبراتهم ومؤهلاتهم.
- كما بينت كذلك إلزامية وجود أعضاء مستقلين داخل المجلس من شأنها تفعيل الإفصاح المحاسبي لأن الإستقلالية تضمن للأعضاء الحرية في ممارسة مهامهم بجودة ودقة وبالتالي زيادة الرقابة على صحة المعلومات.

- بينت نتائج الدراسة الميدانية أيضا على إلزامية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بغية تفعيل الإفصاح المحاسبي، حيث يساعد الفصل على تحسين نوعية الرقابة على المعلومات وبالتالي تحسين جودة المعلومات مما يؤدي إلى التفعيل في نشر المعلومات.
- بينت نتائج الدراسة الميدانية على إلتزام أعضاء مجلس إدارة شركات عينة الدراسة بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية IAS/IFRS، وبالإضافة إلى الإفصاح عنها في الوقت المناسب من أجل الإطلاع عليها من قبل مستخدميها وكذلك لضمان المحافظة على المستثمرين وكسب ثقتهم وبالتالي إستمرارية نشاط الشركة.
- وكذلك ما لمسناه في هذه الدراسة وبغية لتفعيل الإفصاح المحاسبي أن الشركات عينة الدراسة تعمل بشكل معتبر لتحديث معلوماتها على الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الأنترنيت بإستمرار، وهذا ما يتيح المعلومات لكافة المتعاملين ومن يهم أمر الشركة.
- بينت نتائج إختبار **أثر مسؤوليات مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية** وجود علاقة إرتباط قوية بينهما، مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 56.2% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، والذي أدى إلى تأكيد وجود تأثير **ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لمسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**
- بينت نتائج إختبار **أثر الدور الرقابي لمجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية** وجود علاقة إرتباط قوية بينهما، مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في الدور الرقابي لمجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 53,4% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، وهو ما يسمح بالتأكيد على **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 للدور الرقابي لمجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**
- بينت نتائج إختبار **أثر دور لجان مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية** وجود علاقة إرتباط قوية بينهما، مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في دور لجان مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 65.1% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، والذي أدى إلى تأكيد **وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية α=0.05 لدور لجان مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.**
- بينت نتائج إختبار **أثر خصائص مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية** وجود علاقة إرتباط قوية بينهما، مما يعني أن المتغير المستقل والمتمثل في خصائص مجلس الإدارة إستطاع أن يفسر ما نسبته 65.5% من التغيرات الحاصلة في الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، والذي أدى إلى تأكيد **وجود**

تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ لخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر

- تم التوصل في الدراسة التطبيقية إلى **عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في آراء عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية** والمتمثلة في: سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، ونمط العضوية (المنصب المشغولة) مما يشير إلى أن هناك إجماع بين فئات مجتمع الدراسة بإختلاف مستواهم التعليمي ومنصبهم المشغول الحالي وخبرتهم في الميدان، في آرائهم حول مدى قدرة أبعاد مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية.

4- الإقتراحات

بناءً على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات الآتية:

- ضرورة قيام الشركات الجزائرية بإفصاح عن قائمة أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي اللجان التابعة له.
- ضرورة القيام أعضاء مجالس إدارات الشركات الجزائرية بدورات تكوين مستمرة ومتواصلة في مجال الإدارة والتسيير الشركة.
- العمل على تعزيز ثقافة ممارسة الحوكمة من خلال عقد البرامج التدريبية التي تعكس مفاهيم وثقافة تطبيقات الحوكمة.
- إصدار قوانين تعزز تفعيل مبادئ الحوكمة بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة وعدم الإكتفاء بميثاق لا يعلم بوجوده إلا القليل.
- تحسيس الشركات المدرجة بالبورصة بأهمية التوسع في الإفصاح الإلكتروني لإتاحة المعلومة لكافة المستخدمين.
- ضرورة قيام مجلس إدارة الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة إعداد مؤشر للإفصاح تلتزم به الشركات وتحديد عقوبات في حالة مخالفة ذلك.
- ضرورة تقييم مجالس إدارات الشركات بشكل دوري ومستمر مما يزيد من فعالية أداء المجلس.
- ضرورة تحسين تركيبة أعضاء مجلس الإدارة بالشركات الجزائرية، بحيث يتم إختيار الأعضاء على أساس الكفاءة والإستقلالية.
- ضرورة إصدار بعض اللوائح المتعلقة بالقواعد السليمة لعمل أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية.

5- أفاق الدراسة

بعد دراسة هذا الموضوع تتبين إمكانية المواصلة فيه من خلال التطرق للمواضيع الآتية:

- متطلبات تفعيل الدور الرقابي لمجلس الإدارة في الشركات الجزائرية
- أثر خصائص مجلس الإدارة في تحسين مستوى الأداء المالي في الشركات
- لجان مجلس الإدارة كدعامة لإرساء مبادئ الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية
- مجلس الإدارة كآلية لتفعيل الرقابة الداخلية في الشركات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

I-1- الكتب

1- إبراهيم سيد أحمد، **حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال**، الدار الجامعية، مصر، 2010.

2- أحمد علي خضر، **حوكمة الشركات**، دار الفكر الجامعي، مصر 2012.

3- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية، ط1، الأردن، 2011.

4- خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**IAS /IFRS ، إثراء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2008.

5- خالد ممدوح إبراهيم، **حوكمة الأنترنيت**، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2011.

6- ديفيد لاركر، بريان تيان، ترجمة عبد الله بن ناصر ابوثنين، سعد بن ابو عبد الله الكلابي، **مسائل حوكمة الشركات نظرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها**، مركز البحوث والدراسات، مصر، 2017، ص ص 142،143.

7- سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية – دراسة حالة الجزائر**-، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.

8- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

9- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات(المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، مصر، 2005.

10- طلال محمد علي الحجاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، **قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية**، دار الأيام، ط1، الأردن، 2017.

11- عباس على ميرزا، وأخرون، **معايير الدولية لإعداد التقارير المالية**.

12- عبد الوهاب نصر على، **دورآليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ولأمريكية**، الجزء 3، الدار الجامعية، مصر، 2009.

13- عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، 2007.

14- عطا الله وارد خليل وأخرون، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية لنشر والتوزيع، مصر، 2008.

15- عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية، مصر، 2008.

16- علاء رحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار الصفاء، ط1، 2011.

17- علي البارودي، محمد السيد الفقى، **القانون التجاري**، دار المطبوعات الجامعية، مصر.

18- عموره عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

19- عموره عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري**، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

20- فاتح بوسنان، **القانون التجاري حسب أخر تعديل، دار طليطلة**، ط 1، الجزائري، 2010.

21- كينيث أ. كيم وأخرون، ترجمة محمد عبد الفتاح العشماوي، غريب جير غنام، **حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2010.

22- مبروك حسين، **القانون التجاري الجزائري والنصوص التطبيقية والإجتهاد القضائي والنصوص المتممة**، ط 4، دار هومه، الجزائر، 2005.

23- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية**، عمان، 2008.

24- محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، مصر، 2008.

25- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات– جذورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها–** مكتبة المجتمع العربي، ط 1، الأردن، 2013.

26- منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء – مدخل حوكمة الشركات–** ، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر.

27- هيا بنت دخيل الله المريبض، **مسؤلية أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة في إطار حوكمة الشركات وفقا للنظام السعودي**، دار الفكر والقانون، الرياض، 2016.

28- هيني قان جريونينج، ترجمة طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية**، مصر.

29- ياسر أحمد محمود محمد، **دور أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات**، دار النهضة العربية، 2016.

I-2- الأطروحات

1- إنتصار حسين على عبد الله، **لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، 2016.

2- أونان بومدين، **دور نظم المعلومات في تفعيل أداء مجلس الإدارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، 2011.

3- بكيحل عبد القادر، **النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2016، 2017.

4- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، 2014.

5- بن قراش محمد نور الدين، **دور مجلس الإدارة في تفعيل نظم حوكمة الشركات – دراسة حالة مجالس الإدارة في الشركات-** ، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد المنظمات، جامعة سيدي بلعباس، 2018، 2019.

6- بن يخلف كمال، **دور معايير المحاسبة الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية دراسة حالة شركة كوسيدار المحاجر**، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2015، 2016.

7- ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية – دراسة حالة بورصة الجزائر** – أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016، 2017.

8- حمادي نبيل، **أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2011، 2012.

9- حنان قسوم، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية- دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**- أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 2، 2015، 2016.

10- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات-**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015.

11- صافو فتيحة، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016/2015.

12- العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، 2016.

13- عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات– دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**- أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017.

14- عبد القادر عيادي، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات وانعكاساتها على كفاءة السوق المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2013، 2014.

15- محمد سفير، **أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات– دراسة ميدانية لحالة الجزائر–** أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الجزائر 3، 2014، 2015.

16- محمد نوارة، **دور النظام المحاسبي المالي في ترقية الإفصاح المحاسبي المتضمن في القوائم المالية وفق متطلبات حوكمة المؤسسات الإقتصادية**، دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، 2019.

I-3- المذكرات

1- بلال قندوز، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات**، مذكرة الماجستير، تخصص جباية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2014، 2013.

2- بن مولاي زينب، **تقييم الأصول المادية الملموسة في المؤسسة في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية –دراسة حالة فرع المضادات الحيوية صيدال-**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009، 2010.

3- بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، 2010، 2011.

4- رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية – دراسة ميدانية–** مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2013، 2014.

5- رولاكاسلايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمارية–**دراسة تطبيقية علي المديرية العامة للمصرف التجاري السوري – مذكرة الماجستير تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين سوريا، 2007.

6– زين عبد المالك، القياس **والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي– دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الحراش– 2012–2013**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2014، 2015.

7- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،** مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008، 2009.

8- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وأثره على جودة المعلومة،** مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010، 2011.

9- عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين،** مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

10- عبد القادر بادن، **دور حوكمة النظام المصرفي في الحدّ من الأزمات المالية والمصرفية – بالإشارة إلى حالة الجزائر** –، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008/2007.

11- عبد المنعم عطا العلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين– دراسة تحليلية تطبيقية،** مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، بدون سنة النشر.

12- عبد الوهاب رميدي، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي،** مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس المدية، 2014.

13- عثمان زياد عاشور، **مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01 دراسة تحليلية من وجهة**

نظر مدققي الحسابات في فلسطين، مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.

14- عرفات أكرم عمر طويل، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية (دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين)**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الأزهر غزة، 2018.

15- علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، **العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

16- عمر على عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات– دراسة ميدانية–**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2008، 2009.

17- فايز مرزوق حمد صعفاك العازمي، **دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية– دراسة ميدانية**– مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

18- فكري عبد الغني محمد جوده،**مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،ومبادئ لجنة بازل لرقابة المصرفية، دراسة حالة بنك فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2008.

19- لهواري عزالدين، **مخرجات النظام المحاسبي في ظل معايير الابلاغ المالي الدولية وفعاليتها في صنع القرارات – دراسة حالة النظام المحاسبي المالي**–، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البليدة 2، 2015، 2016.

20- ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية– دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–** مذكرة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، 2009.

21- معتز برهان جميل العكر، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني –دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2009، 2010.

22- موسى شرفية، **الإفصاح عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة شركة التصنيع المكانيكي**، مذكرة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، 2014.

23- نادية محمد محمد ، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية– دراسة حالة الصندوق القومي للمعاشات**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، 2016.

24- نوي الحاج، **إنعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**، مذكر الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2007، 2008.

25- هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**- دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، مذكرة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013، 2014.

I-4- المقالات العلمية

1- أحمد خليفة، هلال درحمون، **جودة المرجعة وآليات حوكمة الشركات**، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 01، جامعة الشلف، 2018.

2- الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، **تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية، بالتطبيق على عينة من المصاريف الإسلامية**، مجلة العلوم الإقتصادية العدد 16، 2015.

3- أميرة دباش، **التقارير المالية ودورها في ترشيد القرارات الإستثمارية–دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر**- مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، جامعة غرداية، 2017.

4- بلاسكة صالح، **تطبيق مجلس إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة –دراسة عينة من شركات المساهمة في الجزائر**-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة المسيلة، 2017.

5- بن فرج زوينة، **متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق معايير المحاسبية الدولية– دراسة ميدانية لبعض البنوك التجارية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، جامعة سطيف، 2015.

6- بن قراش محمد نور الدين، صحراوي بن شيخة، **مجلس الإدارة واسهاماته لحوكمة فعالية الشركات– دراسة نظرية تحليلية**-، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 5، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2018.

7- بوسنة حمزة، **أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC 40) خلال الفترة 2015-2017**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 2، العدد 2، جامعة أم البواقي، 2018.

8- جمال الدين سحنون، **الإفصاح والشفافية كاحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32، العدد 01، قسنطينة، 2018.

9- جودي محمد رمزي، جودي أمينة، **مساهمة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثاني، جامعة المسيلة، 2017.

10- حمدي معمر، بلعزوز بن علي، **متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 14، جامعة الشلف، جوان، 2015.

11- حيدر أحمد حسن صالح، هلال يوسف صالح، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 15، جامعة السودان، 2014.

12- خلف الله بن يوسف، **أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، جوان 2017.

13- دواق سميرة، فرحات عباس، **الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، 2019.

14- زبيدي البشير، سعيدي يحيي، **جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي- دراسة حالة مجمع صيدال**- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، جامعة الوادي، بدون سنة النشر.

15- زغدار أحمد، سفير محمد، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)**، مجلة الباحث العدد 07، جامعة ورقلة، 2009، 2010.

16- زهراء أحمد إسماعيل محمد، **أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على مستوي جودة المعلومات المحاسبية (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي السوداني)**، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 2، العدد 4، جامعة غرداية، سبتمبر 2018.

17- سليم بن رحمون، سميحة بوحفص، **الإفصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية وتبنيه من قبل المشرع الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 09، جامعة خنشلة، جانفي 2018.

18- سنديه مروان سلطان الحيالي، ليث محمد سعيد الجعفر، **دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 00، جامعة الشلف، 2015.

19- السنوسي محمد الزام، مختار محمد إبراهيم، **آليات الحوكمة ومتطلبات تطبيقها بالشركات المساهمة**، مجلة جامعة سبها، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جامعة 2014.

20- شملال نجاة، **تقييم أثر التدقيق الداخلي على فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، بدون سنة النشر.

21- صديق مسعود، صديقي فوائد، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة ورقلة، 2016.

22- العايب فوزية، بن ناصر عيسي، **قياس الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، جامعة قسنطينة 2، 2016.

23- عبد القادر عيادي، **دور محددات حوكمة الشركات في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية – مع الإشارة إلى تجربة الجزائر–**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 8، جامعة خميس مليانة، ماي 2013.

24- عبد الناصر محمد نور أحمد، خالد يوسف إبراهيم، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا لمعيار العرض والإفصاح للمؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة السودان، 2016.

25- عزيزة بن سمينة، مريم طبني، **دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، جامعة الجلفة، مارس 2017.

26- علي حسين الدوغجي، إيمان مؤيد الخيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج coso**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، جامعة العراق، 2013.

27- عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، جامعة سطيف، 2015.

28- قاسمي كمال، سعود وسيلة، **دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية**–دراسة حالة بنك البركة الإسلامي، مجلة محكمة المعارف، العدد 20، جامعة البويرة، جوان 2016.

29- مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر، **أثر الدور الحوكمي لمحلس الإدارة على الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية–** معارف مجلة محمكة، قسم العلوم الاقتصادية،العدد 21، جامعة البويرة، 2016.

30- محمد المعتز المجتبى إبراهيم، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار– دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد السادس عشر، جامعة قطر، 2015.

31- محمد تقرورت، نبيل قبلي، **تحديات مجلس الإدارة في ظل حوكمة الشركات**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018.

32- مصباحي محمد الأمين، **حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى الإفصاح وتقليل الفساد وأثرها على كفاءة الأسواق المالية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 01، جامعة الشهيد حمد لخضر، الوادي، 2017.

33- مؤيد راضي خنفر، **أثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، جامعة الشلف، 2019.

34- مؤيد محمد على الفضل وأخرون، **العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الافصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة– دراسة إختبارية لحالة العراق–** مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، جامعة العراق، 2016.

35- يحي سعيد، لخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، العدد 5، جامعة الوادي، 2012.

36- يعقوب مروة، بوشرف جيلالي، **أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الإقتصادية**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 1، جامعة مستغانم، 2020 .

I–5– الملتقيات

1- أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20، 21 أكتوبر 2009.

2- بريش عبد القادر، حمو محمد، **البعد السلوكي والاخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل من أثار الازمة المالية العالمية** الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف، 20، 21 أكتوبر 2009.

3- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06، 07 ماي 2012.

4- بن علي بلعزوز، نبيل قبلي ، **حوكمة شركات التأمين في ظل مقررات الملاءة (II)**، الملتقى الدولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف، يومي 19، 20 نوفمبر 2013.

5- حمدي معمر، فلاق صليحة، دور آليات الحوكمة في تحقيق الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية، الملتقى الوطني حول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الشلف، يومي 29- 30 أكتوبر 2018.

6- فتحة أميرة، **إنعكاس تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية**، الملتقى الوطني جول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، جامعة الشلف، يومي 29، 30 أكتوبر 2018.

I-6- النصوص التشريعية والتنظيمية

1- المادة 613، القانون التجاري الجزائري، المعدل في 2007.

2- القانون رقم 11/07 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 **يتضمن النظام المحاسبي المالي**، المادة رقم 25، الجريدة الرسمية، عدد 74، صادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

3- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، **يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية العدد رقم 19 صادر بتاريخ 25 مارس 2009.

4- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 **يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.

I–7– تقارير ووثائق مختلفة

1- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، مصر، 2002.

2- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

3- هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية.

I–6– المطبوعات

1- بركم زهير، **محاضرات في مقياس المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة موجهة لطلبة**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، 2019.

2- خالد جمال الجعارات، **مختصر المعايير المحاسبة الدولية 2015**، مطبوعة جامعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015.

II– المراجع باللغة الأجنبية

II–1– الكتب

1- Catherine Deffains CRAPSKY **, Comptabilité générale principes opérations de régularisation états financiers anglo- saxon**, Bréal , France , 4éme edition, 2006 .

2- Faédéric parrat **, Le gouvernement dentreprise**, dunod, paris, 2003 .

3- Franck Bancelle, La gouvernance des Entreprises, économica, paris, 1997.

4- Marc Goergen , **INTERNATIONAL CORPOPATE GOVERNANCE,** First published, pearson Education limited, England, 2012.

5- Nicholas Capaldi et autres, **Dimensional Corporate Governance An Inclusive Approach,** Speinger International publishing, Switzerland, 2017.

6- Philippe Touron ET Hubert Tondeur**, Comptabilité en IFRS** ,éditions d'organisation, paris, 2004.

7- Yvon pesqueux, le **gouvernement de l'entreprise comme idéologie**, paris, 2000.

8- Dewing, l , and Others, Cadbury and beyond corporate Governance Regulation, London 2000.

II–2– الأطروحات

1- Cédric Vanappelghem **, Le rÔle et l'efficacité du conseil d'administration selon sa sympathie à l'égard du dirigeant : le cas des firmes françaises cotées** , thése pour le doctorat en Sciences de gestion, Université grenoble alpes, 2015.
2- Wiem EL MANAA MADANI **, L'efficacite de conseil d'administration des les entreprises familiales – etude de ses determinants dans le contexte tunisien, thése pour le doctorat en Sciences Comptables** , Universite de la manouba, 2010.

II– 3– المذكرات

1– Bencherif Amal**, L'impact de la composition du Conseil D'administration sur la rémunération des Dirigeants**, Mémoire de Magistère, Université Abou Bakr Belkaid, Tlemcen, 2010,2011.

II–4 – المقالات العلمية

1-kashif Rachid, Sardar M .N . Islam**, Corporate governance and Firm value, econometric modeling and analysis of emerging and developed financial markets**, international business and management, Vol 23, 2008.
2-Nermeen F , Shehata,**Theories and determinante of Voluntary Disclosure Accounting and finance** Research Journal, Vol 3, N1, 2014.

3-Marie- Héléne Vigliano, Contrôle exercé par le Conseil d'administration et rémunération des dirigeants : réplication de la recherche de Boyd (1994) au contexte français, Cahier n° 368 Mai 2007.

4-Brahim Allali , Conseils d'administration de PME : un examen de la documentation, juin 2002.

5- D.HEMA, FINANCIAL REPORTING AND CORPORATE GOVERNANCE-AN EMPIRICAL STUDY, International Journal of Multidisciplinary Research, Vol 2 lssue 2, February 2012.

6-Sameh KOBBI-FAKHFAKH, **L'effet des caractéristiques du conseil d'administration et du comité d'audit sur la qualité de l'information Sectorielle publiée**, La revue de l'Association Nationale des Docteursès Sciences Economiques et en Sciences de Gestion, n° 203, juin 2017.

7-Mehdi nekhili, Ines Fakhfakh, **Les relations entre les mécanismes de gouvernement et l'indice de divulgation volontaire d'informations : étude clinique de deux entreprises tunisiennes**, 2011.

8-Ana Gisbert Clemente, Begona Navallas, **Corporate governance Mechanisms And Voluntary Disclosure: the role of independent directors in the boards of listed Spanish Firms**, 2009**.**

II–5– الملتقيات

1- Lobna Loukil, Mohamed Triki , **L'impact des mécanismes de gouvernance sur le niveau de divulgation volontaire : Cas des sociétés tunisiennes non Financières** , 29éme congrès de l'association francophone de Comptabilité , France , 11 octobre 2010.

III– المواقع الإلكترونية

1- مجمع صيدال: www.saidalgroup.dz/notre-groupe/qui-sommes-nous

2- شركة رويبة للمصلبرات: www.rouiba.com.dz

3- بورصة الجزائر: www.sgbv.dz/ar/?page=societe_cote

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01

قائمة المحكمين

الإسم واللقب	الصفة	مكان العمل
الحبيب مرحوم	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
محمد ترقو	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
الحاج نوي	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
عبد القادر بكيحل	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
معمر حمدي	أستاذ محاضر ب	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

الملحق رقم 02

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

استبـــــــــيان لتحضير أطروحة دكتوراه

تحية طيبة وبعد

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية، الموسومة بعنوان "**دور مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات**" يسرنا أن نقدم إليكم هذا الاستبيان الذي صمم من أجل تحليل الواقع الميداني لهذه الدراسة، ولأنكم من بين المهنيين والأكاديميين الفاعلين في هذا الميدان، نرجو منكم التكرم بقراءة العبارات التي تتضمنها هذه الإستمارة والإجابة على كل الأسئلة بدقة وموضوعية، لما لإجابتكم من أهمية في نتائج هذا البحث، مؤكدين لكم بأن هذا الإستبيان لن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي وسيكون موضع السرية التامة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الطالبة كانم صليحة

- **الجزء الأول: المعلومات الشخصية**

الرجاء وضع علامة (×) في المكان المناسب

1- الخبرة: أقل من 10 سنوات ☐ من 10 إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

2- المؤهل العلمي: ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐ أخرى ☐

3- نمط العضوية في مجلس الإدارة: رئيس المجلس ☐ مدير عام ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ مدقق داخلي ☐ مساهم ☐

- **الجزء الثاني: محاور موضوع الدراسة**

المحور الأول: مهام مجلس الإدارة في الشركات الجزائرية

الرقم	البعد الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يقوم مجلس إدارة شركتي بتخصيص وقت كافي للرقابة والمصادقة على القوائم المالية قبل اعتمادها					
2	يمارس مجلس إدارة شركتي مسؤولياته بكل موضوعية واستقلالية					
3	يعمل مجلس الإدارة على ضمان سلامة التقارير المالية التي تصدر من المحاسبين في الشركة					
4	يقوم مجلس الإدارة بتوجيه التقرير السنوي للتسيير حول أداء الشركة إلى المساهمين					
5	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المساهمين					
6	إن تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة عن طريق تصويت أعضاء الجمعية العامة يعمل على ضمان الشفافية عند الترشح لأعضاء المجلس					

الرقم	البعد الثاني: الدور الرقابي لمجلس الإدارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
7	يقوم مجلس الإدارة بدور رقابي فعال على القوائم المالية داخل الشركة					
8	يقوم مجلس إدارتكم بالرقابة الفعالة على عمل الهيئات التنفيذية					
9	يراجع مجلس الإدارة القوائم المالية ويفحصها بهدف إقفالها قبل المصادقة عليها من طرف المراجع الخارجي					
10	يحدد مجلس الإدارة تعويضات ومكافآت الفريق المسير وفق الأداء المحصل عليه					

الرقم	البعد الثالث: دور لجان مجلس الإدارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
11	يقوم مجلس الإدارة بالإعتماد على اللجان المتخصصة بدرجة كبيرة					
12	تعمل لجنة الحوكمة في شركتي بطريقة فعالة					
13	تعمل لجنة التعيينات والترشيحات في شركتي بطريقة فعالة					
14	تعمل لجنة التعويضات والمكافآت في شركتي بطريقة فعالة					
15	تعمل لجنة التدقيق في شركتي بطريقة فعالة					
16	أملك خبرة المالية والمحاسبية					
17	تساعد توصيات لجنة التدقيق مجلس إدارة شركتي في القيام بدوره بشكل جيد					

الرقم	البعد الرابع: خصائص مجلس الإدارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
18	تؤدي زيادة عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة إلى الزيادة في نشر المعلومات					
19	يتمتع عضو مجلس إدارتكم باستقلالية عن الإدارة التنفيذية لتحقيق رقابة جيدة					
20	يوجد توازن بين عدد الأعضاء المستقلين والتنفيذيين داخل مجلس إدارتكم					
21	يوجد فصل بين وظيفتي رئيس مجلس إدارتكم والمدير العام					

المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية

الرقم		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
22	يفصح مجلس الإدارة عن الحصة السوقية لكل أنشطة الشركة					
23	يفصح مجلس إدارتكم عن حقوق التصويت لكل فئة من فئات حملة الأسهم					
24	يفصح مجلس إدارتكم عن نسب أكبر المساهمين في الشركة					
25	يفصح مجلس إدارتكم عن عدد مرات إجتماع المجلس					
26	يفصح مجلس إدارتكم عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها					

27	يناقش مجلس إدارتكم السياسات المحاسبية للشركة					
28	يفصح مجلس إدارتكم عن المعلومات حول المشاريع المستقبلية					
29	إن مجلس إدارتكم يطبق سياسات الإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالحوافز والعلاوات والمكافآت التي تمنح للأعضاء والإدارة التنفيذية					
30	يتتبع مجلس إدارتكم سياسات الإفصاح والشفافية ضمن تقاريرها السنوية المنشورة					
31	يتم تحديث معلومات الشركة في موقعها على الأنترنيت بشكل مستمر					
32	يقوم مجلس إدارة شركتي بالإفصاح عن القوائم المالية في الوقت المناسب					
33	يلتزم أعضاء مجلس إدارة شركتي بمتطلبات الإفصاح عند إعداد القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS					

الملحق رقم 03

قائمة شركات عينة الدراسة

الشركات	القطاع
شركة أليانس للتأمينات	قطاع التأمين
شركة "آن سي أ "روبية	قطاع الصناعة الغذائية
مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي	قطاع السياحة
شركة أوم أنفست	قطاع السياحة
مجمع صيدال	قطاع الصناعة الصيدلانية
شركة بيوفارم	قطاع الصناعة الصيدلانية

الملحق رقم 04

توصيف العينة

ELKHIBRA

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	20	40.0	40.0	40.0
	2.00	11	22.0	22.0	62.0
	3.00	19	38.0	38.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

Elmoahal

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	2	4.0	4.0	4.0
	2.00	21	42.0	42.0	46.0
	3.00	13	26.0	26.0	72.0
	4.00	7	14.0	14.0	86.0
	5.00	6	12.0	12.0	98.0
	6.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

Namat

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	7	14.0	14.0	14.0
	2.00	15	30.0	30.0	44.0
	3.00	16	32.0	32.0	76.0
	4.00	2	4.0	4.0	80.0
	5.00	6	12.0	12.0	92.0
	7.00	4	8.0	8.0	100.0
	Total	50	100.0	100.0	

الوسط الحسابي والانحراف المعياري

البعد الأول

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
msouliatmadjlis	50	4.1067	.60117	.08502
m1	50	4.1200	.74615	.10552
m2	50	4.2200	.73651	.10416
m3	50	4.1600	.68094	.09630
m4	50	4.1200	.71827	.10158
m5	50	4.1000	.70711	.10000
M6	50	3.9200	.82906	.11725

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
msouliatmadjlis	48.303	49	.000	4.10667	3.9358	4.2775
m1	39.044	49	.000	4.12000	3.9079	4.3321
m2	40.515	49	.000	4.22000	4.0107	4.4293
m3	43.199	49	.000	4.16000	3.9665	4.3535
m4	40.559	49	.000	4.12000	3.9159	4.3241
m5	41.000	49	.000	4.10000	3.8990	4.3010
M6	33.434	49	.000	3.92000	3.6844	4.1556

البعد الثاني

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
eldaourelrakabi	50	4.0200	.59727	.08447
R1	50	4.1000	.64681	.09147
R2	50	4.0200	.68482	.09685
R3	50	4.1000	.61445	.08690
R4	50	3.8600	.85738	.12125

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
eldaourelrakabi	47.592	49	.000	4.02000	3.8503	4.1897
R1	44.822	49	.000	4.10000	3.9162	4.2838
R2	41.508	49	.000	4.02000	3.8254	4.2146
R3	47.183	49	.000	4.10000	3.9254	4.2746
R4	31.835	49	.000	3.86000	3.6163	4.1037

البعد الثالث

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
daourlidjan	50	3.8402	.81722	.11557
L1	50	3.7800	.84007	.11880
L2	50	3.7800	.97499	.13788
L3	50	3.7600	.98063	.13868
L4	50	3.7000	1.01519	.14357
L5	50	4.0600	.86685	.12259
L6	50	3.8400	1.09470	.15481
L7	50	3.9600	.92494	.13081

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
daourlidjan	33.228	49	.000	3.84020	3.6079	4.0725
L1	31.817	49	.000	3.78000	3.5413	4.0187
L2	27.414	49	.000	3.78000	3.5029	4.0571
L3	27.112	49	.000	3.76000	3.4813	4.0387
L4	25.771	49	.000	3.70000	3.4115	3.9885
L5	33.118	49	.000	4.06000	3.8136	4.3064
L6	24.804	49	.000	3.84000	3.5289	4.1511
L7	30.274	49	.000	3.96000	3.6971	4.2229

البعد الرابع

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
ELKHASAIS	50	3.7250	.91508	.12941
E1	50	3.6800	1.07741	.15237
E2	50	3.8400	.93372	.13205
E3	50	3.6000	1.04978	.14846
E4	50	3.7800	1.13011	.15982

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ELKHASAIS	28.784	49	.000	3.72500	3.4649	3.9851
E1	24.152	49	.000	3.68000	3.3738	3.9862
E2	29.080	49	.000	3.84000	3.5746	4.1054
E3	24.249	49	.000	3.60000	3.3017	3.8983
E4	23.651	49	.000	3.78000	3.4588	4.1012

المحور الثاني

One-SampleStatistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. ErrorMean
ELIFSAH	50	3.8956	.71628	.10130
I1	50	3.7200	.92670	.13106
I2	50	3.7400	.85261	.12058
I3	50	3.6800	.93547	.13230
I4	50	3.8200	1.06311	.15035
I5	50	3.8000	.96890	.13702
I6	50	4.1400	.85738	.12125
I7	50	3.9800	.84491	.11949
I8	50	3.8000	1.14286	.16162
I9	50	4.0400	.98892	.13985
I10	50	3.9200	1.06599	.15075
I11	50	3.9800	.91451	.12933
I12	50	4.1200	1.00285	.14182

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	MeanDifference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
ELIFSAH	38.457	49	.000	3.89560	3.6920	4.0992
I1	28.385	49	.000	3.72000	3.4566	3.9834
I2	31.018	49	.000	3.74000	3.4977	3.9823
I3	27.817	49	.000	3.68000	3.4141	3.9459
I4	25.408	49	.000	3.82000	3.5179	4.1221
I5	27.732	49	.000	3.80000	3.5246	4.0754
I6	34.144	49	.000	4.14000	3.8963	4.3837
I7	33.309	49	.000	3.98000	3.7399	4.2201
I8	23.511	49	.000	3.80000	3.4752	4.1248
I9	28.887	49	.000	4.04000	3.7590	4.3210
I10	26.003	49	.000	3.92000	3.6171	4.2229
I11	30.774	49	.000	3.98000	3.7201	4.2399
I12	29.050	49	.000	4.12000	3.8350	4.4050

الاتساق الداخلي

البعد الأول

Corrélations

		m1	m2	m3	m4	m5	m6	V
m1	Corrélation de Pearson	1	,694**	,725**	,582**	,557**	,643**	,718**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50
m2	Corrélation de Pearson	,694**	1	,702**	,489**	,466**	,564**	,663**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,001	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50
m3	Corrélation de Pearson	,725**	,702**	1	,669**	,644**	,565**	,724**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50
m4	Corrélation de Pearson	,582**	,489**	,669**	1	,820**	,462**	,678**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,001	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50
m5	Corrélation de Pearson	,557**	,466**	,644**	,820**	1	,466**	,695**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,000	,000		,001	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50
m6	Corrélation de Pearson	,643**	,564**	,565**	,462**	,466**	1	,823**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,001		,000
	N	50	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

البعد الثاني

Corrélations

		v	R1	R2	R3	R4
V	Corrélation de Pearson	1	,716**	,755**	,735**	,741**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
R1	Corrélation de Pearson	,716**	1	,640**	,591**	,651**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
R2	Corrélation de Pearson	,755**	,640**	1	,626**	,631**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	50	50	50	50	50
R3	Corrélation de Pearson	,735**	,591**	,626**	1	,647**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	50	50	50	50	50
R4	Corrélation de Pearson	,741**	,651**	,631**	,647**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	50	50	50	50	50

Corrélations

		v	L1	L2	L3	L4	L5	L6	L7
V	Corrélation de Pearson	1	,831**	,844**	,825**	,840**	,756**	,635**	,791**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L1	Corrélation de Pearson	,831**	1	,737**	,727**	,783**	,663**	,383**	,698**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,006	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L2	Corrélation de Pearson	,844**	,737**	1	,797**	,736**	,620**	,655**	,759**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L3	Corrélation de Pearson	,825**	,727**	,797**	1	,951**	,786**	,629**	,687**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L4	Corrélation de Pearson	,840**	,783**	,736**	,951**	1	,740**	,580**	,704**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L5	Corrélation de Pearson	,756**	,663**	,620**	,786**	,740**	1	,526**	,767**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000		,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L6	Corrélation de Pearson	,635**	,383**	,655**	,629**	,580**	,526**	1	,477**
	Sig. (bilatérale)	,000	,006	,000	,000	,000	,000		,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50
L7	Corrélation de Pearson	,791**	,698**	,759**	,687**	,704**	,767**	,477**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	50	50	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

البعد الثالث

البعد الرابع

Corrélations

		v	E1	E2	E3	E3
V	Corrélation de Pearson	1	,711**	,828**	,906**	,739**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50
E1	Corrélation de Pearson	,711**	1	,678**	,642**	,427**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,002
	N	50	50	50	50	50
E2	Corrélation de Pearson	,828**	,678**	1	,829**	,759**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	50	50	50	50	50
E3	Corrélation de Pearson	,906**	,642**	,829**	1	,802**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	50	50	50	50	50
E4	Corrélation de Pearson	,739**	,427**	,759**	,802**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,000	,000	
	N	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المحور الثاني

Corrélations

		I1	I2	I3	I4	I5	I6	I7	I8	I9	I10	I11	I12	v
I1	Corrélation de Pearson	1	,810**	,671**	,445**	,664**	,590**	,618**	,543**	,502**	,369**	,427**	,542**	,689**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,008	,002	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I2	Corrélation de Pearson	,810**	1	,764**	,533**	,776**	,497**	,729**	,532**	,472**	,493**	,412**	,419**	,760**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,003	,002	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I3	Corrélation de Pearson	,671**	,764**	1	,557**	,648**	,693**	,689**	,569**	,389**	,506**	,589**	,368**	,740**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,005	,000	,000	,009	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I4	Corrélation de Pearson	,445**	,533**	,557**	1	,618**	,274	,473**	,289*	,007	,113	,290*	,174	,415**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,000		,000	,054	,001	,042	,962	,434	,041	,227	,003
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I5	Corrélation de Pearson	,664**	,776**	,648**	,618**	1	,477**	,668**	,627**	,477**	,458**	,433**	,361**	,637**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,001	,002	,010	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I6	Corrélation de Pearson	,590**	,497**	,693**	,274	,477**	1	,624**	,696**	,547**	,548**	,550**	,407**	,692**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,054	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,003	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I7	Corrélation de Pearson	,618**	,729**	,689**	,473**	,668**	,624**	1	,545**	,465**	,383**	,316*	,340*	,641**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,001	,000	,000		,000	,001	,006	,025	,016	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I8	Corrélation de Pearson	,543**	,532**	,569**	,289*	,627**	,696**	,545**	1	,820**	,606**	,543**	,467**	,689**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,042	,000	,000	,000		,000	,000	,000	,001	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I9	Corrélation de Pearson	,502**	,472**	,389**	,007	,477**	,547**	,465**	,820**	1	,642**	,475**	,592**	,670**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,005	,962	,000	,000	,001	,000		,000	,000	,000	,000

	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I10	Corrélation de Pearson	,369**	,493**	,506**	,113	,458**	,548**	,383**	,606**	,642**	1	,710**	,582**	,657**
	Sig. (bilatérale)	,008	,000	,000	,434	,001	,000	,006	,000	,000		,000	,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I11	Corrélation de Pearson	,427**	,412**	,589**	,290*	,433**	,550**	,316*	,543**	,475**	,710**	1	,692**	,655**
	Sig. (bilatérale)	,002	,003	,000	,041	,002	,000	,025	,000	,000	,000		,000	,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
I12	Corrélation de Pearson	,542**	,419**	,368**	,174	,361**	,407**	,340*	,467**	,592**	,582**	,692**	1	,538**
	Sig. (bilatérale)	,000	,002	,009	,227	,010	,003	,016	,001	,000	,000	,000		,000
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50
V	Corrélation de Pearson	,689**	,760**	,740**	,415**	,637**	,692**	,641**	,689**	,670**	,657**	,655**	,538**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,003	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50	50

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

حساب الثقة لكل بعد

البعد الأول

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.899	6

البعد الثاني

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.866	4

البعد الثالث

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.936	7

البعد الرابع

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.894	4

الثقة للمحور الثاني

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.885	12

الثقة للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,923	21

الثقة للإستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,902	33

إختبار الفرضيات

1- **الفرضية الرئيسية الخامسة:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ في إستجابة أفراد عينة الدراسة حول درجة تأثير مجلس الإدارة في تفعيل الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، نمط العضوية، سنوات الخبرة).

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
ELKHIBRA	Between Groups	27.330	18	1.518	4.000	.145
	Within Groups	11.650	31	.376		
	Total	38.980	49			
elmoahal	Between Groups	46.264	18	2.570	3.533	.155
	Within Groups	22.556	31	.728		
	Total	68.820	49			
namat	Between Groups	61.408	18	3.412	1.478	.165
	Within Groups	71.572	31	2.309		
	Total	132.980	49			

الفرضية 1

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	msouliatmadjlis[b]	.	Enter

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.749[a]	.562	.552	.47919

a. Predictors: (Constant), msouliatmadjlis

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.118	1	14.118	61.482	.000[b]
	Residual	11.022	48	.230		
	Total	25.140	49			

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. Predictors: (Constant), msouliatmadjlis

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.229	.473		.484	.630
	msouliatmadjlis	.893	.114	.749	7.841	.000

a. DependentVariable: ELIFSAH

الفرضية 2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.731[a]	.534	.525	.49392

a. Predictors: (Constant), eldaourelrakabi

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	13.430	1	13.430	55.052	.000[b]
	Residual	11.710	48	.244		
	Total	25.140	49			

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. Predictors: (Constant), eldaourelrakabi

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.372	.480		.775	.442
	eldaourelrakabi	.877	.118	.731	7.420	.000

a. DependentVariable: ELIFSAH

الفرضية 3

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	daourlidjan[b]	.	Enter

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.807[a]	.651	.643	.42783

a. Predictors: (Constant), daourlidjan

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.354	1	16.354	89.351	.000[b]
	Residual	8.786	48	.183		
	Total	25.140	49			

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. Predictors: (Constant), daourlidjan

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.181	.294		4.023	.000
	daourlidjan	.707	.075	.807	9.453	.000

a. DependentVariable: ELIFSAH

الفرضية 4

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ELKHASAIS[b]	.	Enter

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.810[a]	.655	.648	.54270

a. Predictors: (Constant), ELIFSAH

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	16.465	1	16.465	91.105	.000[b]
	Residual	8.675	48	.181		
	Total	25.140	49			

a. DependentVariable: ELIFSAH

b. Predictors: (Constant), ELKHASAIS

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.536	.254		6.037	.000
	ELKHASAIS	.633	.066	.809	9.545	.000

a. DependentVariable: ELIFSAH